

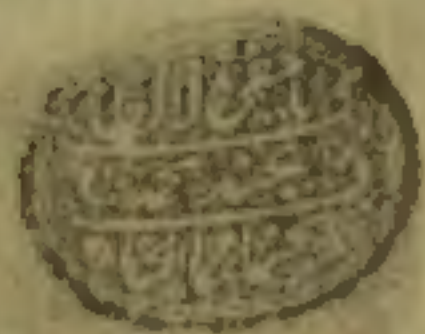


بيع الدين وفتارى على الفريض

五

م. اصححى  
عق

محمد بن اسماعيل بن علي السكوني  
من كتب العلم في الله الملك الساري



بسم الله الرحمن الرحيم والسماء بئينا يا ايدونا يا موسعون  
 يكتب هذه الآية على بيضة مطبوخة في ماء بعد اذ هاب قشرها  
 فيا طهرها الزوج والارض فرشنا بها فقم الماهدون وتكتب  
 هذه الآية على بيضة اخرى فيا طهرها الزوجة فيندفع سحرها ويقتح  
 فيصل الزوج اليها باذن الله تعالى كذا رايت محطوطا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
 عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ النِّعَةِ تَمَامِهَا  
 وَمِنَ الصِّحَّةِ دَوَامِهَا وَمِنَ الرَّحْمَةِ شَمُولِهَا وَمِنَ الْعَافِيَةِ حَصُولِهَا وَمِنَ الْقِيَمَةِ  
 ارْتِغَادِهَا وَمِنَ الْعَمَلِ سَعْدِهَا وَمِنَ الْأَحْسَنِ أَتَمَّهُ وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَكْمَلَهَا وَمِنَ  
 الْفَضْلِ أَغْزَبَ وَمِنَ اللَّطْفِ أَفْضَلَ اللَّهُمَّ كُنْ لَنَا وَلِأَتَاكُنْ عَلَيْنَا اللَّهُمَّ اخْصِمِ  
 بِالضَّالِّحَاتِ أَعْمَالَنَا وَحَقِّقْ بِالزَّيَادَةِ أَمَانَنَا وَاقْرَنْ بِالْعَافِيَةِ غَدَوَنَا وَاصْلَحْ  
 وَأَصْلِحْ شَيْئًا لِعَفْوِكَ عَلَى ذُنُوبِنَا وَمَنْ عَلَيْنَا أَصْلَحْ عِيُوبَنَا  
 وَاجْعَلِ التَّقْوَى زَادَنَا وَفِي دِينِكَ اجْتِهَادَنَا وَعِلْمَنَا تَوَكُّلَنَا  
 وَاعْتِمَادَنَا ثَبَاتًا عَلَى نَهْجِ السَّعَادَةِ وَاعْدِنَا فِي الدُّنْيَا مَوْجِبَاتِ  
 الدَّامَةِ وَيَوْمِ الْقِيَمَةِ خَفِّفْ عَنَّْا ثِقَلَ الْأَوْزَارِ وَارزُقْنَا عَيْشَةَ  
 الْأَبْرَارِ وَاكْفِنَا وَأَصْرِفْ عَنَّْا شَرَّ الْأَشْرَارِ وَاعْتَقِرْ قَابَنَا  
 وَرَقَابَ آبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا مِنَ النَّارِ بِرَحْمَتِكَ يَا عَزِيزَ الْغَفَّارِ  
 يَا كَرِيمَ يَا إِلَهَ يَا إِلَهَ يَا رَحِمَ الرَّاحِمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
 وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
 لِلشَّيْخِ الْغَزَالِيِّ عَلَيْهِ رَحْمَةُ الْبَارِئِ

وَاجْعَلْ لَنَا رَحْمَتَكَ وَصِحَّتَكَ

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ



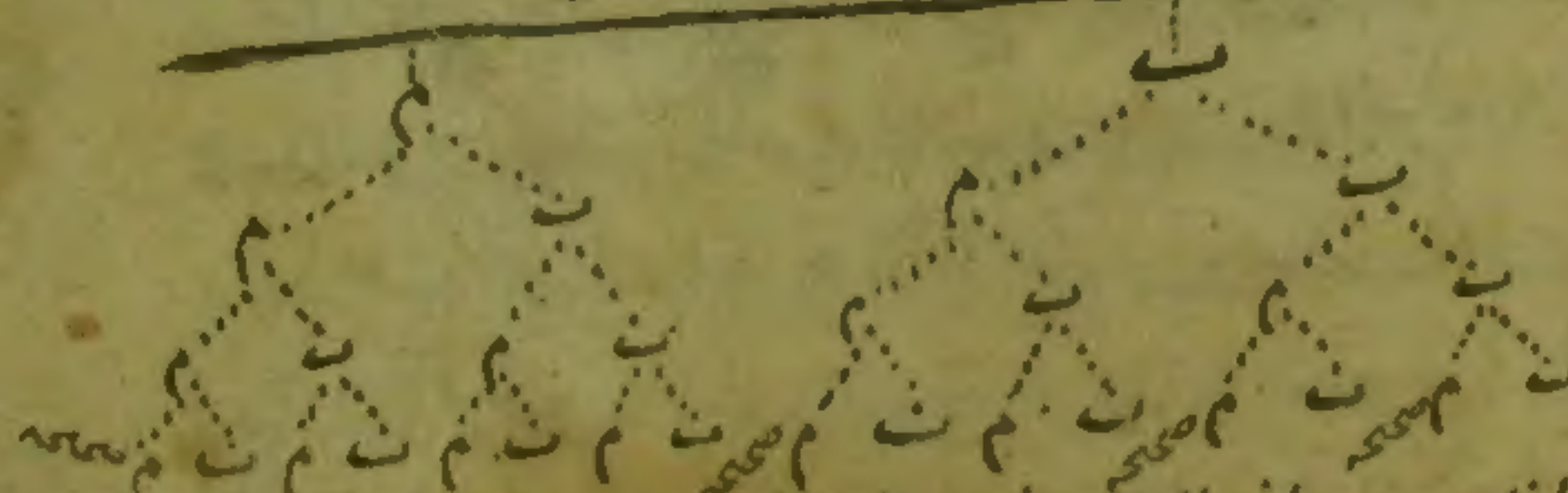
صاحب  
عبد الله

رجل طلق امرأته ثلثا فاعتدت منه فذرت  
 بزوج آخر فدخل بها فطلقها كيف يفعل في إسقاط العقد  
 ينبغي أن يزوجها ثانيا في العدة فيطلقها أو لا يزوجها  
 محل للزوج الأول من المهر

ولي ظلمه واما حالها  
 ولي محمد واما عجزها  
 طاعة التي انا علم لها  
 فان الى امره امها  
 ولي ظلمه حله احكامها  
 ابو صالح اخي واصلح الي

قاعه

اذا درست لم تعرف ما بارأ الصيحات مع الفاسدات فقد عدت الصيحات  
بمينك واطرح منه اثنين واجعلها بمينك ثم ضعفت في بمينك بعد وما  
في بمينك فالمبلغ عدت الصيحات والفاسدات فاذا سقطت منه  
عدت الصيحات كان البواقي فاسدات مثاله لفاسدت عن لربع صدات  
صيحات كم بارأهن فاسدات اخذت لربعة بمينك وطرحته منها  
اثنين ولقد بها بمينك فاذا ضعفت من المطروح عدت باقية بمينك  
وهو اثنان حصل لكل ثمانية فهو مبلغ عدت الصيحات هذه المرتبة  
فاذا سقطت منها عدت الصيحات وهي لربع بقي لربع فاسدات



فاذا عدت ما في هذا المثال من الجادات كان ذلك ثمانية منهن ولغات له  
وله من قبل الام وهي ام ام ام ام ولا يكون له اوجه الام حقه منحه الا واحدة  
وثلاث من قبل ابيه وهن ام اب اب الاب وام ام اب الاب وام ام ام الاب  
واعدا من فاسدات

منهج مريد الدين

12/2/50

11

5

11

20

...

...

questi

100



بسم الله الرحمن الرحيم رب تم بالخير  
 الحمد لمن من على عبادة بارسل رسله وهداه سبيله وصلى الله  
 على محمد وآله هذا الكتاب في شرح الفرائض في حل الدقايق الغوامض  
**أما بعد** فإن الألف واللام في قوله الحمد لاستغراق الجنس  
 أم للعظم فعند المعتزلة للعظم وعند أهل السنة والجماعة لا  
 الجنس وهذا الاختلاف مبني على اختلاف لغوه وإن العبد هل  
 يكون خالقاً لأفعاله أم لا فعند المعتزلة يكون خالقاً لأفعاله فيكون  
 مستحقاً للحمد وعند أهل السنة والجماعة لا يكون خالقاً لأفعاله  
 فيكون خالق الأفعال والأعيان الله تعالى فيكون مجموع الحمد لله تعالى  
 لأن مستحق جميع المحامد له لكونه خالق كل شيء كما قال الله تعالى إن الله  
 خالق كل شيء وعند المعتزلة الله تعالى خالق الأعيان والأفعال غير  
 الاختيارية فحسب فيكون مستحقاً لمعظم الحمد فحسب **وأما** قال الحمد  
 لله ولم يقل المدح لله لأن ثناء موضوع لما بعد النعمة والمدح شكر  
 لما بعد النعمة وقيل واختار المصنف قوله الحمد لله لأن الله تعالى انعم لعباده  
 وأعطى نعمته فيكون الحمد لا يفتأ بذاته تعالى لأن نعمته وصلت إلى  
 عباده ولأن الحمد لله بعد النعمة خاصة ولو قال المدح لله لما  
 كان مخصوصاً بعد النعمة فاذا قال الحمد لله علم بقوله الحمد لله أن

سئل إذا دخلت المسجد جارية فطهرت  
 كانت له صلاة واحدة  
 من سنة الفريضة  
 والركعة واحدة  
 مسجلة ورثة الأبيات  
 أو كفى بدرا حب  
 فليقلنا وأما الأثر  
 أو كانت نطفة  
 لولا أن الله عز وجل  
 نص في كتابه  
 لا يشك في ذلك  
 مسجلة فالله تعالى  
 الحمد لله  
 والحمد لله

2 النعمة في الدنيا وصلت إلى عباده كاملاً تاماً لأن بعض نعمة وصلت  
 إلى عباده وبعضها التزم بقوله ووعدوه وما من دابة في الأرض  
 إلا على الله رزقها ووعدوه كايين لا محالة فيصير كأنه وصل إليه كل  
 النعمة وأما اختار قوله لله بعد الحمد لأن الله من أسماء ذات الباري  
 وقوله الرحمن وغيره من أسماء الصفات وفيه اشتراك للعباد  
 وفي قوله لا اشتراك لأحده حتى لو سمي بغير الله بقوله الله  
 يكون كفر أو اختار لاجل أنه مخصوص لذات الباري **قوله** حمد  
 الشاكرين منصوب لرفع الحافض وهو الحمد الشاكرين أو مثل حمد  
 وفي هذا القول إشارة إلى أن المصنف تبرك بقوله حمد الشاكرين ليصير  
 حده مقبولاً للحمد الشاكرين ومعناه أحمده الله الحمد الشاكرين والمراد  
 من الشاكرين الأنبياء والأولياء فهو لاء مقبولوا الشكر عند الله  
 والمصنف تبرك بقوله حمد بهم ليصير حده مقبولاً ببركتهم **قوله**  
 والصلوة تعطوف بقوله الحمد الألف واللام فيه أيضاً لاستغراق  
 الجنس أي جميع الصلوات وجميع السلام أيضاً على خير البرية و  
 هو محمد عليه على سبيل القصد وعلى غيره من اله على سبيل  
 التبعية لأن الصلوة ثناء الرسل على سبيل القصد وأما يدخل فيها  
 غيرهم على سبيل التبعية حتى يكونوا مخصوصين بهذه الثناء من الله



بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا  
عليه وسلموا تسليماً **قول** على خير البرية البرية الخلق يعني المخلوق  
**قول** محمد عطف بيان خير البرية **قول** وآله آل النبي عليه  
قيل اهل بيته وعترته وقيل كل تقى مؤمن لقوله عليه حين قيل  
من الكفاي الى كل تقى مؤمن **قول** الطيبين الطاهرين  
وآختلف العلماء في قوله الطاهرين قال بعضهم الطاهرين بمعنى الطيبين  
لان المص ذكر في كتابه لفظ الطيبين وفسر معناه بالطاهرين وكتب  
الكاتب في المتن واشتبه على المتعالمين هل هو من المتين ام لا قال  
بعضهم منه وقال بعضهم لا والصحيح انه من المتن لان بين الطاهر  
والطيبين مغايرة لان الطيب قد ينفل عن الطاهر وكذا على  
العكس لان كم من طيب لا يكون طاهر كالمسك والعنبر لان العنبر  
يكون من روث بقر الماء والمسك يكون من الحية وكذا ايضا كم من  
طاهر لا يكون طيباً لان كل طاهر لا يكون طيباً بالمشاهدة والحيات  
كالماء والتراب وغيرهما ومعناها في آل النبي عليه فان في آل الطيبين  
معناه المبشرين عن الاثم بالقلب على سبيل القصد والتجرد و  
الطاهرين اي المبشرين عن العصيان الحاصل على الاعضاء الظاهرة  
على سبيل القصد والتجرد في يكون بينهما مغايرة فيكون في ذكرهما

فائدة

فائدة **قول** تعلموا الفرائض وعلموها الناس وانما امر النبي عليه  
واسمه اعلم لتعليم الفرائض وتعلمه لان علم الفرائض اول قضية  
تُنسي او تنزع عن قلوب الناس امر النبي عليه امته على التعليم  
والتعلم ليبقى على ممر الاعصار وقيل في تأويله ان النبي عليه  
ذكر الوعيد فقال من نقص في نصيب الورثة بغير علم فقد  
اسه عن نصيبهم في الجنة فامر النبي عليه امته لتعليم الفرائض و  
تعلمه لتلاي ينقص نصيبهم في الجنة بسبب نقص نصيب الورثة  
**قول** فانها نصف العلم قد تكلم العلماء في تأويل قوله عليه  
فانها نصف العلم لان الداعي الى تكلمهم صدق النبي عليه في قوله  
وقوله اجزاء هذا الكتاب في ان يصير نصف العلم بهذه الاجزاء  
العليلة قال بعضهم ان النبي عليه لما كان صادق القول بالاجماع  
فينبغي لنا ان ناول قوله نصف العلم انما قال نصف العلم باعتبار  
الحال فان حال الناس اثنان اما حيوة واما وفاة فالفرائض  
تتعلق بحال الوفاة وسائر العلوم تتعلق بحال الحيوة فباعتبار  
التعلق يكون نصفاً وقال بعضهم انما قال باعتبار الثواب لان المرء  
يستحق بتعلمه واحدة من الفرائض مائة حسنة ويتعلم بمسألة احد  
من الفقه عشرة حسنة فان لم لو قدرت جميع الفرائض عشر

3

مروء



مسائل وجميع مسائل الفقه مائة مسألة تكون خمسة كل واحد منها الف  
 حسنة فيكون الفرائض باعتبار الثواب مساويا لساير العلوم وقال  
 بعضهم انما قال نصف العلم باعتبار الاسباب لان سبب الملك اختيار  
 واضطراري فالمراد بالاختيار ان المتكلم مخير ان شاء قبل ولو دخل  
 في ملكه وان شاء ردد والمراد من الاضطراري ان المال داخل في ملكه  
 اختارا ووردا قال الفرائض تتعلق بالاضطراري وساير العلوم تتعلق  
 بالاختياري فلاجل هذا ان الفرائض يكون نصفها وقال بعضهم انما قال  
 نصف العلم باعتبار المشقة لان في صحيح مسائل الفرائض مشقة كثيرة وفي  
 صحيح مسائل الفقه ليس مشقة كثيرة فان قلت مشقة مع كثرة اجزائه  
 نزلنا منزلة الشين متساويين فيكون الفرائض نصف العلم باعتبار  
 هذا وقال بعضهم ان الفرائض نصف العلم باعتبار الحقيقة لان  
 فروع المسائل من الفرائض قد تعلم وتفهيم باصولها فاكثفي بذكر  
 اصولها بخلاف ساير العلوم فانها لا تعلم ولا تفهم بذكر اصولها  
 لان اصولها متشعبة متفرقة لا تعرف فروعها بذكر اصولها  
 في كتب اصولها مع فروعها فصارت كثيرة بخلاف الفرائض  
 فان فروعها تعرف باصولها فاكثفي بذكر اصولها عن فروعها  
 فيصير هذا قليلا ولكن في الحقيقة لو كتبت فروعها لزدت علي

وكثرة مشقة الفرائض مع قلت اجزائهم

سائر

سائر العلوم **قول** تتعلق بتدرك الميت الى الفقه وانما قدم التجهيز  
 والتكفين على قضاء الديون لان حاجة الميت مقدمة على قضاء  
 الديون قياسا على حالة الحيوة لان في حالة الحيوة لا ينزع ثياب  
 المديون لاجل دينه ولا يباع ماله لئلا يبدل من قوته فلهذا الترتيب  
 متساويان بل حالة الموت اولى ان يقدم حاجة الميت لانها حالة  
 عاجزة بخلاف حالة الحيوة فانها حالة قدرة ومع هذا لا يقدم الدين  
 على حاجته ولان دفع ضرر العام اولى من دفع ضرر الخاص فستتر  
 العورة واجب لاجل العام وقضاء الدين لاجل الخاص وفي تركها  
 اجتماع الضررين الضرر العام والضرر الخاص فرعاية الضرر  
 العام احق من رعاية الضرر الخاص كما في المطاري والمفلس والطبيب  
 الجاهل فان كليهما يصيران مجبورين لاجل دفع الضرر العام فكذا  
 هذا فان قيل قضا الديون قد يقدم على تجهيز الميت وتكفينه  
 كما في العبد الجاني والمرهون فلو كان التجهيز والتكفين مقدما  
 على قضاء الديون ينبغي ان يشمل الكل فاذا قدم قضاء الديون في  
 العبد المرهون والعبد الجاني علم ان التجهيز والتكفين غير  
 مقدمين على قضاء الديون **قيل** له انما قدم قضاء الديون على  
 التجهيز والتكفين في العبد الجاني والمرهون لان قولنا في تقديم

اعتبار الكفن في جميع المال وعليه الفتوى ولن  
 لم يكن للميت مال فكفنه على كل ذي رخص  
 محرم من عتدالي حنيفة ولن يجوزوا في ببيت  
 المال او على جميع المسلمين







اصحاب الفرائض ليحل لهم يبق للعصبات فلاجل هذا تقدم ثم يبداء بالعصبات  
 النسبية وبعد ذلك بالسبية ثم بالعصبة ثم بالرد ثم بذوي الارحام ثم  
 مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب على الغير ثم الموصى له بازا على الثلث  
 ثم بيت المال وحاصل هذا ان هذه المراتب مرتبة بعضهم على بعض فالعصبة  
 النسبية مقدمة على العصبة السبية بالنقل والعقل اما النقل قوله عليه  
 لرجل من العرب اعتق عبده هو اخوك ومولاك ان شكرك فهو خير له و  
 شكره وان كفرك فهو خيكر وشركه اذا مات ولم يترك وارثا انت عصبة  
 المراد من هذا الوارث العصبة بدليل حديث اخر وهو ان النبي عليه  
 ورث بنت حمزة مع بنت المعتقد فلو كان مطلق الوارث مراداً من  
 قوله اذا لم يترك وارثاً لما ورث النبي صلى بنت حمزة مع بنت المعتقد  
 فاذا جمع بينهما علم ان المراد من ذكر الوارث وارث عصبة والدليل  
 العقل للعصبة النسبية مستحق للخصومة بالنسب والعصبة السبية  
 مستحق بالاعتناق والنسب جعل الله به والاعتناق جعل العبد فالذي  
 جعل الله اولى من الذي جعل وانما تقدم العصبة السبية على الرد بحديث  
 بنت حمزة وهو توريث النبي صلى بنت حمزة مع بنت المعتقد فلو كان  
 الرد مقدماً على العصبة السبية لما جمع النبي صلى **قوله** ثم الرد  
 وانما تقدم الرد على ذوي الارحام لان اصحاب الفرائض بعد

احراز

احراز

احراز الفريضة صار ومن ذوي الارحام وفي ذوي الارحام بعضهم  
 اولى ببعض ومن جملة اصحاب الفروض الذي يجوز الرد عليه البنت  
 والبنت اقرب الى الميت من جميع ذوي الارحام فيجب الرد عليها لقرنها  
 فان قيل سلم لئلا البنت اقرب الى الميت من جميع ذوي الارحام ولكن  
 الام ليست باقرب من بنت البنت وبنت ابن البنت فينبغي ان يكون  
 بنت البنت مقدمة على الام والجواب عنه ان حكمة الحكم تراعى في  
 الجنس لا في كل فرد على حدة ومن جملة اصحاب الفروض وجدنا بنت الميت  
 مقدمة على ذوي الارحام فيكون الباقي مقدماً على ذوي الارحام لانه من  
 جنس اصحاب الفروض الذي يجوز الرد عليه **قوله** ثم ذوي  
 الارحام وذو الارحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبة وانما تقدم  
 ذوو الارحام على مولى الموالاة مع ان كل واحد منهما ثبت بكتاب  
 الله وهو قوله واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وقوله والذين  
 عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم لان ذوي الارحام انما يستحق الارث  
 بسبب النسب والنسب كان ثابتاً مقدماً على عقد الموالاة وعقد  
 لا يبطل ما ثبت قبل العقد لان السبق من اسباب الترجيح **قوله**  
 ثم مولى الموالاة بيان مولى الموالاة ان شخصاً مجهول النسب اخذ  
 بيد معروف النسب والامعة فقال ان حصلت بيدي جنانية

6



فتحت بينهما على التكرار وان حصل لي مال فهو كغيره من قبيح المولي  
هذا القول وسمى هذا القول مولاة والشخص الموقوف على المولاة  
وانما قدم مولى المولاة على المقر له بالنسب على الغير لان مولى المولاة  
استحق ما استحق كتاب الله وهو الذي مر في ترجيح ذوى الارحام  
ولان نص في استحقاقه المقر له فالذي في استحقاقه نص اولي من الذي  
في استحقاقه ليس بنص **قول** ثم المقر له بالنسب على الغير  
بيان رجل قرآن هذا الشخص اخي فهو اقرار على الغير وهو ابوه وانما  
قدم المقر له على الموصي له بما زاد على الثلث لان المقر له يحتمل ان يكون  
قريباً للميت الموصي له بما زاد على الثلث لا يحتمل ان يكون قريباً للميت فترجح  
المقر له باحتماله انه قريب على الشخص الذي لا احتمال في انه قريب  
**قول** ثم الموصي له بما زاد على الثلث وهو لرجل او مولى كل ماله  
او نصف ماله او ثلثي ماله لرجل ثم مات ولم يبق من الذي قدم  
على الموصي له فالموصي له استحق الوصية التي اوصى له والموصي له  
بما زاد على الثلث لا يخلو اما ان يبقى معه من الوارث ام لا فان لم  
يكن معه وارث فقد بين حكمه في الترتيب التسعة فان بقي معه وارث لا يخ  
اما ان يكون ممن يرث عليه او ممن لا يرث عليه او من العصبه فان كان ممن  
لا يرث عليه لا يخ اما ان يكون هو زوجا او زوجة فان بقي معه زوج

لا يخ

لا يخ اما ان يوصى به نصف المال او ثلثي المال او الكل فان اجاز الزوج  
ما اوصى الوصية يعطى له وان لم يجز يقدم الوصية على نصيب الزوج في  
الثلث كما ذكرنا في تعلق الحق بتركه الميت فيما بقي يعطى نصيب الزوج  
وهو النصف فيما بقي يتم نصيب الموصي له فاصل المسئلة عند عدم  
الاجازة يصير من ثلثة ثلثها واحد للموصي له فبقي اثنان واحد  
منها نصيب الزوج فبقي واحد يتم نصيب الموصي له منه ان  
كان نصيبه الثلثين يعطى الواحد له وان كان نصيبه النصف  
يعطى نصف الباقي وان كانت مع الموصي له الزوجة وهي لا يخلو  
ايضا اما ان تجيز واما ان لا تجيز فان اجازت يعطى الموصي له  
بكل ما اوصى له وان لم تجز فعلى هذا الطريق الذي قدم في الزوج  
في يصير اصل المسئلة من ستة فيقدم نصيب الموصي له ثم يعطى  
الزوج من الباقي نصيبها وما بقي يكمل نصيب الموصي له فان  
كان مع الموصي له ممن يرث عليه وهي اما ام او غيرها فان كان مع  
الام وهي لا تخ اما ان تجيز الوصية او لا فان كانت تجيز يعطى الموصي له  
ما اوصى له فان كانت لا تجيز يقدم نصيب الموصي له ايضا في  
الثلث ثم يعطى ما بقي نصيب الام وفيما بقي لم كانت الام تجيز  
يعطى الموصي له والا يرد الباقي الى الام فقص على هذا مجموع من

ما اوصى



يُرد عليه وأصل المسئلة في الأخيرة من التسعة ثلثة للموصي له  
وما بقي وهي ستة نصيب الأم اثنين وما بقي اذا جازت الأم  
الموصي له والأب يعطى الأم ثم هو مقدم على بيت المال لأن الموصي له مختار  
الميت وبيت المال ليس بمختار الميت ومختار الميت ربح على  
غير مختاره لأن فيه نفعاً للميت لأنه صار خليفة له كالوارث الوارث  
مقدم بالاجماع فكذلك الموصي له **قولهم** ثم بيت المال وهو كل مال  
يوضح في يدا مين ويصرف بمصالح المسلمين كسد الثغور وبناء  
القناطر والجسور وغيرهم **قولهم** المانع من الارث أربعة  
قوله المانع عبارة عن اعدام الحكم عند وجود السبب وقيل هو  
المعدم للحكم عند السبب **قولهم** الرق وافر كان اوثق  
المرلوم من الرق الوافر ما لم يتوجه اليه جهة العتق والناقص  
وهو أربعة عند أبي حنيفة ردم المكاتب والمذبر وأم الولد الذي  
اعتق بعضه وأما جعل الرق مانعاً بالنقل والعقل أما النقل قوله  
العبد لا يملك وإن ملك العبد لا يملك إلا الطلاق والتمسك من هذين  
الحديثين النفي العام والاستثناء الخاص فعلم بهذا أن العبد لا يملك  
إلا الطلاق والارث غير الطلاق فبقي تحت النفي العام والدليل العقل  
لأن عطي العبد ارثاً لكان الوارث اجنبياً لأن ما يملك العبد لمولاه

8 لقوله عليه العبد وما يملك لمولاه في يحرم عن الميراث **قولهم** و  
والقتل وهو ثلثة أنواع قتل العمد وهو الذي يتعلق به وجوب القصاص  
وقتل الخطأ وهو الذي يتعلق به وجوب الكفارة بالسبب وهو الذي لا يتعلق  
به وجوب القصاص والكفارة فالقتلان الأولان مانعان من الارث دون  
الثالث ودليل مانعية القتل الارث بالنقل والعقل أما النقل قوله عليه  
لا ميراث لقاتل وقوله عليه لا يورث القاتل بعد صاحب البقرة وهو الذي  
قتل عمه في زمن موسى عليه قصبة البقرة معروفة أما هو لو أعطى الميراث  
لفسد الارض لأن كل واحد يقتل مورثه لاجل ماله في يصير تورث  
القاتل سبباً للفساد فيدخل تحت قوله ولا تعثوا في الارض مفسدين  
فلاجل هذا حرم القاتل عن الميراث **قولهم** اختلاف الدينين بيان  
أن اختلاف الدينين مانع عن الميراث بالنقل والعقل أما النقل قوله  
عليه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأما العقل أن الميراث  
بدل النعمة فلا نصرة بين المسلم والكافر فلا ارث بينهما **قولهم** واختلاف  
الدارين حقيقة والدار نوعان دار الاسلام ودار الكفر والاختلاف ايضاً  
نوعان اختلاف حقيقة واختلاف حكماً المرلوم من الاختلاف حقيقة لا ينعز  
بدن كل واحد في داره والمرلوم من الاختلاف حكماً لا ينعز كلاهما في دار واحدة  
ولكن ان في قصد احدهما الانتقال الى داره فسمي بذلك اختلافاً حكماً وصورته



هذا هو المتن الذي في دار الحرب الذي في دار الاسلام اذا مات احد الميراث للاخر بسبب اختلاف الدارين حقيقة وصورة اختلاف الدارين كما استأمن والذي فان كليهما مجتمعان في دار واحدة ولكن من قصد الميراث من الانتقال الى دار الحرب سمي بذلك اختلافا حكميا فلو مات احد الميراث بينهما للاختلاف الثابت حكما **قوله** او الحربين من دارين مختلفتين كالترك والهندي فان بينهما اختلافا حقيقة وكذا ينصور حكما كما ينصور الحكمي الحقيقي بين دار الاسلام ودار الحرب في قول بعض العلماء في قول بعضهم اختلاف الحقيقي لا ينصور بين الحربين من دارين مختلفتين وفي هذا نظر **قوله** والدارانما تختلف باختلاف المنفعة والملك لا انقطاع العصمة فيما بينهما وانما جعل اختلاف الدارين مانعا للارث لان الميراث بدل النعمة فاذا ارتفعت العصمة ما بقيت النعمة فاذا ارتفعت النعمة ارتفع الميراث بسبب ارتفاع النعمة والمراد من اختلاف الدارين تبين الاحكام بينهما من استرقاق حريم الكفار وتملك الاموال من الدارين اذا اُخْرِز من احدهما الى الآخر وتوعد الفرقة بالمسير والمبيية عند تبين الدارين فلا ينعى غير هذا من اختلاف الدارين

**باب معرفة الفروض الحقيقية** **قوله** الفروض المقدرة في كتاب الله  
 احراز اغانى الحول فان الورثة في العول استحقوا فرضا لكن ذكر الفرض يثبت باجماع الامة **قوله** ستة وهو النصف والربع والثمن والثلاثين والثلث

الذي

والستين ولا بد لهذه الفروض من مخرج وهو خمسة لان اقل مخرج النصف الاثنان ومخرج الربع الاربعة ومخرج الثمن الثمانية ومخرج الثلثين والثلث الثلاثة ومخرج السدس الستة وهذه الخمسة من الخارج عند الانفراد ولو اجتمع فرضان او ثلثة ولكن من نوع واحد فان مخرج الربع مع النصف الاربعة ومخرج الثمن مع النصف ايضا الثمانية ومخرج الثلث مع الثلثين الثلاثة ومخرج الثلثين مع السدس الستة ومخرج الثلث مع السدس ايضا الستة ومخرج الثلثين مع الثلث والسدس ايضا الستة وعند الاجتماع ايضا لا يتعدى عن هذه الخمسة التي ذكرنا وهي التي عند الانفراد وعند اختلاف النصف مع الثلثين والثلث والسدس او بعضها من الستة وعند اختلاف الربع مع الثلثين والثلث والسدس او بعضها من اثني عشر وعند اختلاف الثمن مع الثلثين والثلث والسدس او بعضها من اربعة عشر وعشرين وانما لم يذكر اجتماع الربع مع الثمن لان العلماء اختلفوا في تصور اجتماعهما وعدم اجتماعهما لان الربع نصيب الزوج اذا صار الثمن للمرأة فاذا كان الزوج والمرأة حيين يشترط على السامع من مات والصحيح ان الربع مع الثمن مجتمعان صورته شخص ملك وهو خفي مشكل له امرأة وايضا روي لم يثبت فمذهبه المسئلة متصور مكتوبة في مبسوط ابي بكر خواصر زاده سمعت من استاذي مولانا حافظ الدين نور الله قبه وكذا

9



هذه المسئلة مكتوبة في الكافي والوافي وكثيرا الدقايق من تصانيف فان من كان في قلبه ريب فليطلب في ذكر الكتب **قوله** واصحاب هذه السهام اثنا عشر نفرا أربعة من الرجال وهم الاب والجد اب الاب والآخ لام والزوج وثمان من النساء وهن الزوجة والبنيت وبنيت الابن والاخت لاب وام وكلاهما لاب والاخت لام والام والجد الصبيحة وهي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت فاسد والجد الفاسد هو الذي يدخل بينه وبين الميت انثى وهو كاب الام فان بينه وبين الميت ام الميت وهي انثى وكل جد متصل الى الميت بهذا الجد فهي فاسدة وهي كام اب الام وصورة اخرى من طرف الاب كام اب ام الاب والباقي على هذا القياس والنصف من الفروض السبعة نصيب خمسة نفر للزوج والبنيت الواحدة وبنيت الابن اذا كانت واحدة والاخت لاب وام اذا كانت واحدة لاب اذا كانت واحدة والربع منها نصيب اثنين للزوج مع الولد والمرأة عند عدم الولد واليمن نصيب واحد وهي الزوجة مع الولد والثلاثان نصيب اربعة للبنين فصاعدا او لبنيت الابن فصاعدا وللأختين لاب وام فصاعدا وللأختين لاب فصاعدا والثلاث نصيب اثنين نصيب الام عند عدم من يحجبها او نصيب الاثنين من اولاد الام فصاعدا والسدس نصيب سبعة نفر للاب والجد واولاد الام اذا كان واحدا وبنيت الابن مع الواحدة الصليبية والاخت لاب مع الاخت الواحدة لاب وام والام مع من يحجبها والجد

هذا هو الوجه في هذه المسئلة  
فان كان في قلبه ريب فليطلب في ذكر الكتب  
قوله واصحاب هذه السهام اثنا عشر نفرا

اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق واما قال الفرض المطلق **قوله** ١٠ معناه الفرض الخالص لا تعصيب معه وهو السدس وذكر مع الابن او ابن الابن والفرض والتعصيب معناه ياخذ الاب السدس ويصير عصبه ايضا وذكر مع الابنة او ابنة الابن والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن المراد منه ان الاب ياخذ العصوبة ولا فرض محض والحاصل ان احوال الاب في استحقاق الارث ثلثة وهو في الحقيقة حالان الفرض والتعصيب اما الفرض فقد ثبت بقوله ولا يورثه لغير واحد منها السدس علم كون الاب من اصحاب الفروض بهذا النص لان اصحاب الفروض هم الذين لهم سهام مقدرة والاب كذلك فيصير من اصحاب الفروض وكونه مستحقا للعصوبة علم بقوله وورثه ابواه فلامه الثلث فقد اشر ك صدر الآية الاب مع الام في استحقاق الارث ثم خص الام بالثلث وذكر دليل ان الاب يستحق الباقي لانه عرفنا ان اصحاب الفروض مقدمة على العصباء بقوله عليها الحقوق والقراباها والاب هنا من جملة العصباء لانه ياخذ الباقي من الام **قوله** الفرض والتعصيب بضم داخل في الفرض المطلق وبعضه داخل في التعصيب المحض لان الاب اذا استحق الفرض والتعصيب فصا المراد من الفرض الذي ذكر في قول الفرض المطلق وذكر علم بقوله ولا يورثه لغير واحد منها السدس والتعصيب الذي استحق في قوله والفرض والتعصيب هو

كاذبا في الامور فانما الثلث في الاب  
وقد ذكر في كتابنا في الفرض والتعصيب  
والباقي للاب

هذا اذا كان  
فرضه







الابن والبنت وبنت الابن والاب والجدة بالاتفاق وانما قال بالاتفاق هنا  
 لان سقوط بنى الاعيان والعلات مع الجدة اختلاف فلذلك قال بالاتفاق لان  
 هنا الجدة قائم مقام الاب ودليل استحقاقها السدس عرف بقوله ولو  
 كان رجل يورث كلاً او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منها السدس  
 والثلاث ايضا علم بهذه الآية وهو قوله به فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء  
 في الثلث والسقوط ايضا علم بالآية وهذه الآية وهو قوله يورث كلاً لان  
 الكلمة اسم لشخص ليس له ولد ولا ولد له والمساواة ايضا علم بهذه الآية  
 وهو قوله به فهم شركاء في الثلث لان الشركة عبارة عن المساواة في اللغة  
 واحكام الشرع مبنيّة على معاني اللغة والحرف ايضا لانه اذا قيل فلان  
 شريك فلان فهم من ذلك المساواة **قوله** واما للزوج فالحال ان النصف  
 والربع النصف عند عدم الولد والابن والزوج مع الولد او ولد الابن  
 عرف ذلك بقوله به ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان  
 كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دين **قوله**  
**فصول النساء** اراد بهذا القول من النساء الثمانية التي مرت بعد  
 احوال الرجال الاولى منهن الزوجة فلها حالتي الربع والثلث الربع  
 عند عدم الولد والابن والثلث مع الولد او ولد الابن عرف ذلك بقوله به  
 ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلهن النصف مما تركن من

في قوله  
 واما البنات  
 فالحال ان

بعد وصية توصون بها او دين **قوله** واما البنات فالحال  
 ثلث النصف والثلثان والعصوبة فالنصف ان كانت واحدة والثلثان  
 ان كانتا اثنتين فصاعداً والعصوبة ان كان معها ابن الميت والعصوبة  
 علم بقوله به يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين والثلثان ايضا  
 علم بهذه الآية وهو قوله به فان كن نساً فوق اثنتين فلهن الثلثان ما ترك  
 فاستحقاق اثنتين من البنات الثلثين مختلفين الصحابة رضي الله عنهم  
 فان عند ابن عباس هو الاثنان من البنات يستحقان النصف علماً بقوله  
 فان كن نساً فوق اثنتين فان الله تعالى جعل الثلثين نصيب فوق اثنتين  
 فيستحق الاثنان ما دون الثلثين وهو النصف وبذلك قوله للذكر  
 مثل حظ الانثيين لان الميت اذا ترك بنتين وابناً يستحق الابن نصف  
 المال والبنات نصف المال فعلم بذلك ان نصيب البنتين نصف المال  
 وعند جمهور الصحابة رضي الله عنهم ان البنتين يستحقان الثلثين استدلالاً  
 بقوله به فان كن نساً فوق اثنتين لان قوله فوق رائد كما في قوله به فاضربوا  
 فوق الاعناق اي اضربوا الاعناق فيصير تقدير الكلام فان كن نساً اثنتين  
 فلهن ثلثا ما ترك وبذلك قوله في آية اخرى في حق الاخوات فان كانتا اثنتين  
 فلهما الثلثان مما ترك فان الاخوات اذا استحققتان اثنتان منهن الثلثين  
 من البنات او لاني البنت اقرب الى الميت من الاخوة الجواب عن قوله ان







الى السفلي من هؤلاء الى ما يتناهي فلاجل هذا يسقطن السفليات بعد الوطى  
 من الفريق الاول مع من يوازها لانها قائمتان مقام بنات الصلب فاذا صارتا من  
 بنات الصلب اثنتان سقطت بنت الابن الا ان يكون بجذائهن او اسفل منهن غلام  
 فيعصب من كانت بجذائه ومن كانت فوقه من لم يكن ذات سهم وتسقط من ورنه  
 وانما قال من لم يكن ذات سهم لان العليان هؤلاء قائمة مقام بنات الصلب  
 وبنات الصلب لا يصرن عصبية مع ابنا الابن فلاجل هذا قال من لم يكن ذات  
 سهم لان من كانت ذات سهم قائمة مقام بنت الصلب فيصير حج للعليان من الفريق  
 الاول النصف وللوسطى مع من يوازها السدس فصارت في المسلم نصف و  
 سدس فاصل المسلم من السبعة نصيبا للعليان من الفريق الاول وهو ثلثه  
 وسدسها للوسطى من الفريق الاول مع من يوازها وهو واحد فصارت لث  
 اربعة اسهم وبقي اثنان فيرد الاثنان عليهن بقدر حقوقهن فعلم ان المسئلة  
 صارت ردية فاذا كانت المسلم ردية ينظر هل في المسلم من لا يرد عليه  
 ام لا فاذا لم يكن في المسلم من لا يرد عليه ينظر هل كان من يرد عليه من  
 جنس واحد او من جنسين فاذا كان من يرد عليه من الجنسين جعل  
 المسلم من سهامهم فمى مسئلتنا من يرد عليه جنسان لان في مسئلتنا العليا  
 من الفريق الاول قائمة مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازها  
 قائمتان مقام بنتى الابن فتصيران من الجنسين فجعلنا مسئلتهم من

14 من سهامهم فمى لربعة فعلت الى هذه الساعة عمل الرد وينظر بعد عمل  
 الرد بين سهامهم ورؤسهم الى ثلثة احوال وهي اما استقامة او موافق او متباينة  
 المراد من الاستقامة ان ينقسم سهام كل فريق على رؤسهم بلا كسر والمراد من  
 الموافقة ان ينقص من الاكثر بمقدار الاقل الى ان يتساويا في الاثنين او اكثر  
 والمراد من المتباينة ان ينقص من الاكثر بمقدار الاقل الى ان يتساويا في  
 الواحد وسهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورؤسها واحدة فبين الثلثة  
 والواحدة استقامة فلا حاجة الى الضرب وسهم الوسطى من الفريق الاول مع  
 من يوازها واحد ورؤسها اثنان فبين الواحدة والاثنين متباينة فاذا كان  
 بين سهامهم ورؤسهم متباينة وايضا الكسر على طائفة فالحكم فيها ان يضرب كل  
 عدد رؤسهم في اصل المسلم ففي مسئلتنا رؤس من انكسر عليهم اثنان فيضرب  
 في اصل المسلم وهو لربعة فيصير ثمانية وسمى الثمانية التقيح والمبلغ والاثنان  
 المضروب والاربعة اصل المسلم وبقي معنا بعد هذا العملان وهما ان تضرب  
 نصيب كل فريق ونصيب كل فرد من كل فريق وطريق معرفة نصيب كل فرد  
 ان يضرب سهام كل فريق في اصل المسلم ففي المضروب فالمبلغ نصيب ذلك  
 الفريق ففي مسئلتنا العليا من الفريق الاول من اصل المسلم النصف وهو ثلثة  
 فيضرب في المضروب وهو اثنان فيصير ستة وللوسطى مع من يوازها السدس  
 وهو واحد فيضرب في المضروب وهو اثنان فيصير اثنين فيبقى معنا عمل



واحد وهو تعلم نصيب كل فرد من كل فريق وطريقه ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤوسهم فيعطى بذلك النسبة في مسئلتنا سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحدة فبين الثلثة والواحدة ثلثة امثال فيعطى من المضروب ثلثة امثاله وهي ستة وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوان بها واحد وهو بالنسبة الى رؤوسها نصف فيعطى نصف المضروب وهو واحد **قول** واما للاخوات لابي وام فاحوال خمس النصف والثلثان والعصوبة والعصوبة والسقوط اما النصف لفا كانت واحدة فلقوله يستفتونك فلاسه يفتيك في الكلام ان امرأه هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والثلثان اذا كانت اثنتين فصاعدا لقوله فان كانت اثنتين فلها الثلثان وما ترك والعصوبة اذا كان معهن اخ لابي وام لقوله وان كانوا اخوة رجلا لا نسأ فلذكر مثل حظ الانثيين وعصوبة اخرى علمت لقوله علمه اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والسقوط علم بقوله يستفتونك فلاسه يفتيك في الكلام ان امرأة اسم لشخص ليس له ولد ولا والد الا ان السقوط بالابن وابن الابن فحسب لابي البنات وبنت الابن لان استحقاقهن مع البنات علم بقوله علمه واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة فعلم بذلك ان المرء من الولد الابن فان هذا الحديث يبين انهن لا تسقطن بالبنت وبنت الابن والسقوط عند اخ حنيفة مع لرجل بالابن وابن الابن ولرسول والاب بالاتفاق وبالحج عند حنيفة

**قول** والاخوات لابي كالاخوات لابي وام بالاتفاق لان احدا من ايمته 15  
ما قال ان الاخوات لابي ليست كالاخوات لابي وام فثبت الحاقهن الى الاخوات لابي وام بالاتفاق وهن احوال سبع النصف والثلثان والسدس والسقوط والعصوبة والعصوبة والسقوط اما النصف اذا كانت واحدة والثلثان اذا كانت اثنتين فصاعدا بشرط ان لا يصير معهن من الاخوات لابي وام والسدس اذا كانت معهن اخت لابي وام تكلم للثلثين والمراد من قوله تكلم للثلثين ان الله اعطى الثلثين الى جنس الاخوات غير اولاد الام لان بعضهم اقوى من البعض فاذا كانت بنى الاعيان اخت واحدة اخذت نصف المال فبقى سدس من الثلثين فيعطى للاخوات لابي تكلم للثلثين والسقوط اذا كانت معهن اختان لابي وام لانهما قد احرزتا الثلثين فلم يبق للاخوات لابي من الثلث شي فيسقطن والعصوبة اذا كان معهن اخ لابي يقرن عصبة به لا ستواهن في القرابة الى الميت والعصوبة الاخرى مع البنت او مع بنت الابن كما ذكرنا في الاخوات لابي وام والسقوط بالابن وابن الابن ولرسول والاب بالاتفاق وبالاخ لابي وام ايضا بالاتفاق وبالحج عند اخ حنيفة وعلم السقوط عندهما مع الجد اول لرجل مسائل التي ذكرنا في احوال الحج وذلك لرسول قال الحج الضحية كالاخوات الا في لرجل مسائل وسقوط الاخوات مع الاب بالاتفاق وبالحج اختلاف في لم يهر الحج كالاخ

في الاموال بعد فرض العتق  
يدينهم لا كذا مثل هذا



في استقاط الاخوات والدة ليل التي قلنا في الاخوات لاب وام من الكتاب والسنة  
والدليل العقلي دليل في الاخوات لاب لانهن اثنان مقام الاخوات لاب وام  
بالاجماع في الدليل في الاخوات لاب وام يصير دليلاً في الاخوات **قوله**  
واما الام فلها احوال ثلث السدس وثلث الكل وثلث ما يبقى السدس  
مع الابن او ابن الابن ولرسول والبنت او بنت الابن وان سقطت او الانثى  
من الاخوة والاخوات فصاعداً من اتي جهة كانا سوار كانا من قبل الام او  
من قبل الاب او من قبل الاب والام ذكورا كانوا او اناثا او واحداً من ذكراً  
والاخرى انثى وثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين وثلث ما يبقى بعد فرض  
احد الزوجين وذكر في المسلمين زوج وابوين او زوجة وابوين اصل  
المسلم اذا كان زوج وابوان من اثنين لان الزوج يستحق النصف  
عند عدم الولد والام تستحق ثلث ما يبقى ومخرج النصف اثنان والنصف  
وهو واحد للزوج فبقي واحد ليس له ثلث صحيح فيضرب مخرج الثلث  
في الاثنين يصير ستة فالنصف منها ثلثة للزوج وبقي ثلثة نلها للام  
وبقي اثنان للاب ولو كانت مع الابوين زوجة اصل المسلم من الدرجة  
ربعا للزوجة فبقي ثلثة نلها للام وبقي اثنان للاب والدليل الذي  
استحقته الام به السدس قوله ولا بويه لكل واحد منها السدس ان  
كان له ولد وقوله ايضاً وان كان له اخوة فلامه السدس ودليل

في استحقاق الام به السدس قوله ولا بويه لكل واحد منها السدس ان كان له ولد وقوله ايضاً وان كان له اخوة فلامه السدس ودليل

16 استحقاقها ثلث الكل قوله ولا بويه فلامه الثلث وعلم ايضاً ثلث ما يبقى  
بعد فرض احد الزوجين بهذه الآية لان الله اشرك الابوين في الارث  
ثم خص الام بالثلث فعلم لزايا يستحق الباقي من نصيب الام فيما اشرك  
الابوان وذكر ما يبقى من نصيب احد الزوجين لان الله اشرك الابوين  
ما ترك الميت وذكر ما يبقى بعد فرض احد الزوجين لانهما يرثان ما يبقى  
من نصيب احد الزوجين فعلم بذلك ان الاب يستحق ثلث ما يبقى بعد فرض  
احد الزوجين فبقي ثلث للام فلو اعطينا في هذه المسئلة ثلث كل المال  
للأم فنقصه على الاب وذكر خلاف النص لان النص اشرك الابوين في  
الميراث ثم اعطى من ذلك للام الثلث فبقي الثلثان للاب **قوله** ولو كان  
مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان  
الجد ههنا غير قائم مقام الاب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فيجوز ترجيح  
الام على الجد لان النص الوارد في الاب غير وارد في الجد لان الجد غير  
قائم مقام الاب في هذه الصورة وعند ابي يوسف به للام مع الجد ثلث  
ما يبقى لان الجد قائم مقام الاب عند ابي يوسف به في لا يترجح الام على  
الجد كما لا يترجح على الاب فاصل المسلم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
اذا كان في المسلم جد وزوج وام من ستة لان النصف من الاول  
اختلط في بعض الثاني وهو الثلث ولو كان مكان الزوج زوجته



فاصل المسئلة تصير من اثني عشر لان الربع من الاول اختلط في بعض الثاني وهو الثلث عندني يوسف في الاول من اثنين وبالفرب تصير شكا كافيما اذا كان في المسئلة اب وفي الثانية من لربعه كافيما اذا كان في الاب **قوله** المجدة السدس فان المجدة حاليتين السدس السقوط فالسدس لام كانت اولاب واحدة كانت او اكثر فاذا كانت واحدة فبصيرورتها صحيحة شرط فاذا كانتا اثنتين او اكثر فالمحاذاة شرط ايضا مع الصحة وادنى المحاذاة لابد ولن يكون الجدتين لان المحاذاة من اسما المقابل لان في العرف يسمى فلان محاذ بفلان وتلك الجدتان ام الام وام الاب فان اردت لترزيد على الجدتين فزد عليهما ذرجة واحدة او اثنتين على قدر حاجتك للزيادة ثم زد من قبل الاب ابا واحدا واثنين الى لزيته مقصودك والجدات الصحيحة يمكن ان تقدرن اى مقدار كان الا انها لا تكفر من قبل الام الا واحدة والباقيات من قبل الاب في الحالة الثانية سقوط فان الجدات كلهن اى من قبل الاب والام تسقطن بالام والابويات ايضا بالاب اى اجدات الابويات تسقطن بالاب الا ام الام فان ام الام ليست من قبل الاب ولن علت لا تسقطن بالاب وكذلك بالجدات اجدات الابويات تسقطن بالجد الام الاب فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبل الجد في هذه المسئلة ايضا غير قائم مقام الاب لان الاب يسقط امه وام

في هذه المسئلة ايضا غير قائم مقام الاب لان الاب يسقط امه وام

اسمه وان علت والجد لا يسقط والبعدى من اى جهة كانت ايضا تسقط بالقرى من اى جهة كانت سواء كانت القرى وارثة او محجوبة كام الام سقط ام ام الاب وصورة كونها محجوبة كام الاب تحجب بالاب ولكن تحجب ام ام الام لكونها قرى من ام ام الام والقرب من اسباب الترجيح واذا كانت جدّة ذات قرابة واحدة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب يقسم السدس بينهما انصافا باعتبار الابدان عندني يوسف لان المستحق للارث نفسها ونفسها اثنتان فيصير السدس بينهما انصافا وعند محمد به اثلاثا لان الجهة عنده بنزلة جدّة في تستحق الجدة التي لها جهتان الثلثين والتي لها جهة واحدة الثلث

**عند محمد**

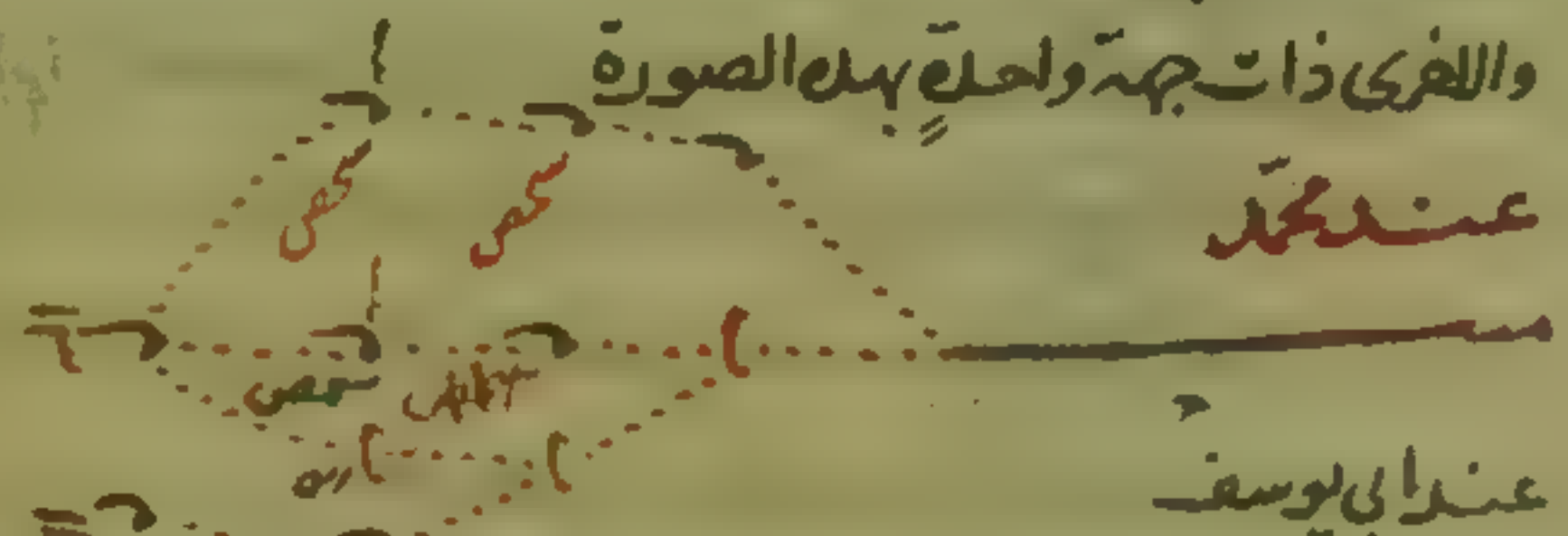


عندني يوسف

صورته امرأتان لاحديهما بنت واحدة وللأخرى بنت وابن فزوجتا بنت احدهما من ابني الأخرى فولد بينهما ابن فزوجت احدي المراتين بنتها من شخص آخر فولدت بنتا فزوجت بنت بنتها من ابني ابنتها فولد منها الميت والمتوسطون غير موجودين فمات الولد الآخر وترك جدتين احدهما ام ام الاب والاخرى ام ام الام وهي ايضا ام اب الاب فماتت ابنته



مسألة أخرى فليجعل الجدتين في درجة أسفل من هذا ثم ليحسب لأحدى المراتب  
ابنتين وابنًا ثم ليحسب إلى جهة الميت فنصير إحدى الجدتين ذات ثلث جهات  
والأخرى ذات جهة واحدة بهذه الصورة



وبعد تمام أصحاب الفروض قاعدة في سؤال أصحاب الفروض أولاً يبدأ من  
الجدّة ويستفقد حالها في واحدة واثنين ثم تزداد عليها ثم يسأل عن حالها  
في استقاط الجدّة واستحقاق نصيب نفسها ثم تزلو عليها زوجة أو زوج ثم  
يسأل عن حال الزوجة وعن حال الأم وعن حال الجدّة ثم تزلو عليهن وأحد  
من أولاد الأم فيسأل عن حالهم إلى أول القاعدة ثم يجعل أولاد الأم اثنين أو  
أكثر فيسأل عن حالهم إلى أول القاعدة ثم تزلو عليهم اللقب لا فإيضاً يسأل عن  
حالهم ثم يجعل اثنين فيسأل أيضاً ثم تزلو عليهم اللقب لا ولم يسأل عن حالهم  
ثم يجعل الاثنين لا ولم أو أكثر فيسأل عن حالهم ثم يجعل أخ لا مع الأخوة  
لا فيسأل عن حالهم ثم تزلو بنت ابن واحدة فيسأل عن حالهم ثم يجعل بنت  
الابن اثنين فيسأل عن حالهم ثم تزلو عليهم بنت الصليب واحدة ثم يسأل عن  
حالهم ثم يجعل بنت الصليب اثنين فيسأل عن حالهم ثم يجعل مع بنات الابن

18 ابن ابن فيسأل عن حالهم ثم تزلو عليهم الجدّة فيسأل عن حالهم ثم يجعل مع بنت  
الصليب الابن الصليب فيسأل عن حالهم ثم تزداد عليهم الاب فيسأل عن حالهم فقد  
صار مجموع أصحاب الفروض هنا عشرة وبقي اثنين منهم أحدهما ميت والاخر  
أولاد الأم ذكرهم وأنا هم سواء في ثمانية عشر وبقي منهم أحد غير مذكور

### باب العصبات

العصبية في اللغة عبارة عن الاحاطة ومنه سمي القلنسوة عصبية للاحاطة بها حوالى  
الرأس وهذا المعنى موهوم في بابنا لان العصبية يحيز جميع المال اذا لم يكن معه صاحب  
فرض والعصبية على نوعين عصبية نسبية وعصبية سببية أما العصبية النسبية  
فتلث عصبية بنفس وعصبية بغيره وعصبية مع غيره أما العصبية سببية فتكون  
لا تدخل في نسبتها إلى الميت انثى وهم أربعة اصناف جر الميت إلى البنون  
ثم بنوهم ولترسفلوا ثم اصل أي الاب ثم الجد اب الاب ولترسفلوا ثم بنوهم  
أي الاخوة ثم بنوهم ولترسفلوا ثم جتر جتر أي الاعمام ثم بنوهم ولترسفلوا  
وحالهم اثنان القرب وقوة القرابة أعني بالقرب اولاهم بالميراث جتر  
الميت لانه اقرب اليه من اصل ولترسفلوا جتر ابيه وجتر جتر وقرب جتر  
الميت من جتر ابيه وجتر جتر ظاهر لان بين جتر الميت وبين الميت واسطة  
وبين جتر ابيه وجتر وبين الميت واسطة فعلم لجر الميت اقرب من جتر الاب  
والجتر وايضاً جتر الميت اقرب من ابيه الميت علم ذلك بالدليل العقلي لان

أما العصبية سببية فتكون على نوعين  
عصبية نسبية وعصبية سببية

قوله الاقرب فالاقرب إلى الميت الاقرب  
مقدم إلى الميت وان كان ميتاً  
فاقرب الميت

قوله الاقرب فالاقرب إلى الميت الاقرب  
مقدم إلى الميت وان كان ميتاً  
فاقرب الميت



الش اقرب الى ذلك الش فاصل فاعتبر هذا بالجزء المتصل فان اصبعك جرت  
 المتصل فهو اقرب اليك من اصبعك بالحس فكذا جزء المتصل لان المتصل و  
 المتصل من حيث انها جزء واحد ولا فرق بينهما فاذا عرفنا الجزء المتصل  
 اقرب اليه من اصله فالجزء المتصل كذلك **قوله** ثم يرجحون بقوة القرابة  
 اي والثاني من حالهم قوة القرابة معناه ان ذا القرابتين اولى قرابة واحدة  
 كاللغ لاب وام او الاخت لاب وام بشرط ان تصير عصبته مع البنت اولى واللغ  
 لاب لقوله عليه ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات فان للام  
 ولدين احدهما بنوع الاختياف والثاني بنوع الاعيان وانما قال لرعايا بني الام  
 يتوارثون دون بني العلات ولم يقل لرعايا بني الاب لان اولو الاب كلهم  
 بنو الاعيان بالنسبة الى الاب لان اولاده لا يخرج اما لكونوا من امرأة واحدة  
 او من امرأتين او اكثر فكل واحد منهم بالنسبة اخوته من اب وام فلا يتباين  
 في قوله ان اعيان بني الاب فلا جمل هذا لم يقل عليه لرعايا بني الاب لان  
 الترجيح بكنش العلم غير جائز فابتم رجحتم بكنش العلم فوقع فيما ابتم و  
 اجوابنا قلنا لرد القرابتين اولى رضى قرابة واحدة ذكرنا كان او انثى  
 والمراد رضى القرابتين ليس انهم استحقوا العصبية من جهة الاب والام بل  
 انهم استحقوا العصبية من جهة الاب لان العصبية ينفع هو الذي لا يذلل  
 في نسبه الى الميت انثى في جهة الام ليست بحل لاستحقاق العصبية

19 بل هي وصف ثابت في الاخوة لاب وام زائد على جهة الاخوة لاب في الترجيح  
 يثبت هنا بوصف زائد على جهة الاخوة لاب والترجيح بالوصف جائز كالقرب  
 فان القرب والبعد من الاوصاف فجهة الام هنا من الاوصاف فلا يتباين هذا  
 السؤال علينا وكذلك الحكم في اولاد الاخوة يعني اولاد الاخ لاب ولم اولى  
 من اولاد الاب وكذلك الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام ابيه ثم في اعمام جده  
**قوله** واما العصبية بخبره فارجع من النسوة وقد قلنا ان العصبية النسبية  
 ثلثة منها عصبته بخبره وهن لربع من النسوة والالف واللام في قول من  
 النسوة للمجهود اي من النسوة الثمانية لان الف واللام اما لتعريف العهد  
 او لتعريف الجنس لكن الاصل لتعريف العهد الا ان لا يمكن في نصيب لتعريف  
 كما ذكر في اصول الفقه ان الجمع اذا صار محلا بالالف واللام يبطل مع الجمع  
 اذا لم يصير للعهد وهنا الف واللام للعهد لانه راجع الى النساء الثمانية  
**قوله** وهن اللاتي اي اللواتي يصرن عصبته فرضهن النصف و  
 الثلثان وهن البنت بنت الابن والاخت لاب ولم والاخت لاب يصرن عصبته  
 باخوتهن كما ذكرنا في حالتهن من النساء ولا فرض لها واخوها عصبته لا يصير  
 عصبته باخيها كبنت الاخ مع ابن الاخ وكالعم مع العم الماركلة للذكر دون  
 الانثى لان الانثى فرضى الارحام وذو الارحام يسقطون بالعصبية كما ذكرنا  
 في ترتيب التسعة في اقسام نسبه الزكوة في اول الكتاب **قوله** واما



العصبية مع غير غير فكل انشئ تصير عصبية مع انشئ اخرى كاللاخت مع البنت او مع بنت  
 الابن والمراد من الاخت اخت لابي وليع اولاد لانا قد بينا ان الاخت لا  
 تسقط بالاولاد مطلقا والفرق بين قول مع غير وغير مع انشئ قد يستعار  
 للمنظر والباء للسبب فحصل هذا الفرق بين قول مع غير وغير مع انشئ بهذا المعنى  
**قوله** آخر العصبية مولى العنافة وانما قال آخر العصبية لان العصبية  
 النسبية مقدم على العصبية السببية فيكون آخر العصبية **قوله** ثم عصبية  
 اى عصبية مولى العنافة على الترتيب الذى ذكرنا اى على الترتيب الذى ذكرنا فى  
 العصبية تنقسم معناه بجزء المعنى اولى لميراث المعنى ولا تسقط اصل المعنى  
 وان علا ثم جزاء به ثم جزاء لبقوله عليه الولاء المحبة كالمحبة النسب اى وصلته  
 كوصلة النسب لاشئ للانا من ورثة المعنى كما اذا ترك ابن المعنى وبنته  
 او اخ المعنى واخته المالكه للذكور دون الاناث لقوله عليه ليس للنساء  
 من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن فان قيل كلمة ما موضوعه  
 لغير العقلاء والعبيد والاماء من العقلاء فكيف يستقيم دخول كلمة ما عليهم  
 في قول ما اعتقن والجواب عنه من وجهين احدهما ان كلمة ما مجاز عن كلمة  
 من والثاني انه عليه الحق الجيد والاماء بغير العقلاء لانهم يباعون فى  
 الاسواق كغير العقلاء فكما انهم غير العقلاء لان العقلاء فى اصل الوضع انهم  
 ما يكون غير مملوكين لان ما على الارض خلق لاجل العقلاء كقول تعالى

خلقكم ما فى الارض جميعا او كاتبين او كاتبين من كاتبين سواء كان كتابه المكاتب  
 بعد العتق او فى حال الكتابة صورته امرأة قالت لعبد ها كاتبتك على  
 الف مثلا على ان تؤدىنى فى ثلث سنين فى كل سنة كذا فاذا ادى المكاتب  
 البديل يعتق ولا وله لها ومكاتب المكاتب على هذا فولاؤه لها ان لم يكن  
 مكاتب المرأة حيا او دبر من دبر من صورته امرأة قال لعبد  
 ان مت فانت حرة ثم ارتدت والحياد بالله ولحقته بدار الحرب وقضى  
 القاضي بلحقها فعتق مدبرها ثم مات المدبر فولاؤه لها  
 وصورة مدبر المدبر اشترى مدبر المرأة عبدا بعد ما عتق ثم قال لعبد  
 ان مت فانت حرة فمات عتق مدبره ثم مات مدبر المدبر فولاؤه لها  
 وصورة اخرى امرأة قالت لعبد ها ان مت فانت حرة ثم مات فعتق  
 مدبرها ثم ذهب للمدبر شئ ثم مات المدبر فى ساعته فمن مال المدبر يجعل  
 كفن المرأة ويقضى ديونها وينفذ وصاياها لان الولاء يثبت لها فترث  
 مال المدبر من جهة المولود فيصرف المال الى حاجتها كما انها فى حال حيوتها  
 وصورة اخرى لمدير المدبر امرأة ماتت فعتق مدبرها ثم ذهب للمدبر عبد  
 ثم قال المدبر لعبد ان مت فانت حرة ثم مات مدبر المرأة فعتق مدبره  
 ثم ذهب للمدبر شئ ثم مات مدبر المدبر من ساعته فيجعل كفن المرأة  
 من مال مدبر المدبر ويقضى ديونها وينفذ وصاياها لكن على الترتيب اولا



يجعل الكفن لمدير المدرس للمدرسة **قوله** اوجروا ولا معتقن  
 صورتهم بان قال امراء لعبدتها تزوج امراء فتزوج العبد معتق رجل  
 فولدت ولدا فولاد الولد لمولى المعتق مادام العبد لم يعتق فاداعى جده  
 وللا ابنه الى مولاه وصورة معتق المعتق امراء لها عند فاشتري  
 المعتق عبدا ثم اذن لعبدته ان يتزوج امراء فتزوج معتق شخص فولدت  
 ولدا فولاد ولدها لمولاه فاداعى المعتق معتق عبده جرولا ابنه الى مولاه  
 وهي المراه التي اعتق معتق المعتق ولو ترك ابا المعتق وابنه سدس  
 الولاء للاب عندنا يوسف به والباقي للابن وعندنا في حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 الولاء كله للابن فابو يوسف اعتبر الولاء بترك المعتق معناه لو مات شخص  
 وترك ابنا وابنا سدس التركة للاب الباقي للابن فكذلك هنا وقال ابو حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله الولاء لا يقاس بالتزكية لان في التزكية بصدك الاب سدس حصة  
 الغرض والولاء عصبية محض فلا يكون للاب حق لان في العصبية جبر الميعة  
 اقرب الى الميت من ابيه فيكون كل الولاء للابن لان الولاء عصبية **قوله**  
 ولو كان مكان الاب جد الولاء كله للابن وهذه المسألة رابعة لرجم سائل  
 التي مرت في عدم قيام الجد مقام الاب في هذا الجد عرفنا مقام الاب في  
 استحقاق سدس الولاء لعدم اي يوسف به والفرق لاي يوسف بين  
 الاب والجد في استحقاق سدس الولاء وعدم الاستحقاق ان الاب الابن

مساويان في الدرجة في استحقاق الاب السدس بخلاف الجد لان الجد بعيد  
 من الابن بواسطة وهو الاب في الاستحقاق سدس الولاء **قوله** ومكر  
 دارم محرم منه عتق علمه وولاه للمعتق وفي قوله دارم محرم يظهر انقسام  
 الاقرباء اوله لكونه رجلا لا محرم ما كالا والاعمام والاقوال والعجات والحالات  
 فان بينهم رجلا لا محرم ما حكمه انهم لا يعقون على من مكر بالاجماع والباقي محرم  
 لارحم كالا محرمات رضاعا والاقوال والعجات والحالات وموطوءة //  
 الاب وحليله الابن فان هولا لا يعقون ايضا على من مكر والباقي ان  
 يكون منهم رجم ومحرم وهذا منقسم على قسمين ايضا احدهما قرابة الولاد  
 كالولد ولرسفلة والابوة وان علا وهولا يعقون على من مكر بالاجماع  
 والباقي القرابة المتوسطة كالاخوة واولادهم والعموم دون اولادهم والحواشي  
 دون اولادهم وهولا يعقون على من مكر عندنا خلافا للشافعي وصورة  
 قوله من مكر دارم محرم منه عتق علمه وولاه له كالثلاث بنات للكبرى  
 بنون دسار او للصغرى عشرون دسارا فاشترى اباها بالمحسن عتق  
 الاب عليها وولاه لهما مائة مائة الاب وترك شيئا لثلاث بنات من اثلاثا  
 بالغصية والباقي من مشترى الاب اخا سببا بالولاء علمه احاسه الكبرى  
 وخمساه للصغرى وتصح من خمسة ولرهن وطريق تقدير رؤس العصبية  
 السبعة سطر من ما اعطوه ان كان مساويا يحمل رؤس المشتركة عصبية



فان لم يكن مساويا لآخر اما لم يكون ما اعطوه موافقا او مباينا فان كان موافقا  
مخرج وفيها محمل عصبه ولر كان مباينا محمل كل ما اعطوه عصبه في مسلمان ما  
اعطنا موافق عشرة ههنا وفيها صارت خمسة فكانه مات وترك مائة عصب  
عصبات الباقي يستخرج بالاصول المذكورة في صحيح المسلم وهو النظر من السهام  
والروس من احوال النظر من الروس والدرك للركان الكسور على طائفتين

### باب المحجب

المحجب في اللغة عبارة عن المنع ومنه سمي البواب حاجبا لمنعه الناس عن الدخول  
في بيوت الملوك وهو على نوعين محجب نقصان وذكر محجب عن ستم وهو في نفسه  
للزوجين والام وبنت الابن والاخت لابي فاذا ترك الميت زوجا له النصف عند علم  
الولد ولو كان مع ولد فلم ير الزوج فالولد قد حجب الزوج من النصف الى الربع الباقي  
على هذا وجب حرمان الورثة فيه فريقتان واختلف في الضم الذي هو المذكور في  
قوله فيه قال بعض العلماء هو راجع الى الاباء وقال بعضهم راجع الى الحرمان والاصح  
راجع الى الحرمان لا الكفاية في اصل الوضوح يرجع الى اقرب المكنى عنه فالحرمان اقرب  
من الباب فكيف ما كان يريه السؤال في هذا القول لان المقصود في الورثة فيه فريقتان  
فريق لا يحجبون بكم فالذي لا يحجب كيف يكون من فريق باب المحجب واجواب عنه  
ان غير المحجب لا يعرف انه غير محجب حتى يتصور انه محجب ثم يسلب عنه المحجب فصار  
من حيث التصور من فريق محجب حرمان وكذا ايضا انما يعرف الاشياء

22 باضدادها وغير المحجب من ضد المحجب والمقصود انما قال غير المحجب في باب  
ليعلم المحجب لان الضد يحمل على الضد كما يحمل النفي على النفي في التحقيق  
والبيان كما يعرف السولو بالبيان يقال انه سولو لانه غير بيان ولا حشرة  
ولا صفة ونحوها فاعلم بهذا ان غير المحجب من باب الحرمان والذي لا يحجب بحال ستم  
الابن والاب والزوج والبنت والام والزوجهم وفريق يرتفع بحال ويجب  
في حال وكونه محجوبا مبني على اصلين احدهما ان كل من يدلي الى الميت لا يتصل  
بشخص لا يرث مع وجه ذلك الشخص كما جرد مع الاب والاب مع العم مع  
الجدة سوى اولاد الام فانهم يرتفعون مع الام لعدم استحقاق الام جميع التركة  
وقوله لعدم استحقاق الام جميع التركة اشارة الى اصل وجواب عن سؤال وذلك  
الاصل للمدلى والمدلى به اذا اشتركا في سبب الاستحقاق لا يشترط استحقاق  
المدلى به جميع التركة في حجب المدلى كالجدة مع العم فان الجدة يستحق خجسته  
انهم ام في تصرف شركاء مع العم في سبب الاستحقاق فللصغر هذا يبرن محجوبين  
بالعم فان لم يكن المدلى والمدلى به مشتركا في سبب الاستحقاق بشرط استحقاق  
المدلى به جميع التركة في حجب المدلى كالاب مع الاب والام اما لا يصرون  
محجوبين بالعم لان العم مع اولادها ليسوا شركاء في سبب الاستحقاق وايضا  
لا تستحق العم جميع التركة في لا يحجب اولادها معها **قوله** والثاني الاقرب  
فالاقرب الثاني من الاصلين اللذين يحصل المحجب بهما القرب كما ذكرنا في العصبات



والقرب اعم من الادلاء لان في كل موضع يوجد الادلاء بوجد القرب لا ينعكس  
 كما بين الاخ لاب وام مع الاخ لاب **فوله** والمحرم لا يحجب عننا وعند ابن مسعود  
 يحجب حجب النقصان كالطاف والقائل والرقين وولد ابن مسعود رضى ان المحرم  
 موصوف بوصفين احدهما القرابة والثاني المحرمية بالنظر الى القرابة يحجب  
 النقصان وبالنظر الى المحرمية لا يحجب حجب الحرمان عملاً بالشبهين ودليلنا  
 ان القرابة سبب الارث والسبب لما يراد لاثاره فلا اثر هنا فيصير معدوماً  
 فلا يحجب حجباً تاماً والمجرب بحجب الاتفاق اي يحجب حجب النقصان والحرمان  
 كالاشنين من الاخوة والاخوات فصاعداً لا يرتان مع الاب ولكن يحبان الام  
 من الثلث الى السدس وصورة حجب الحرمان في الجدات وهو ان ام الاب  
 يحجب بالاب وايضاً يحجب ام الام والفرق بين المحجب والمحرم في الوجود  
 ان المحرم صار كالمعدوم بصفه في ذاته كالرقبة والكفر والقتل والمحجب  
 ليس كالمعدوم لانه صار محجوباً بالعارض وهو وجه اقوى منه لا بصفه متمكنة  
 في ذاته فيصير بالنسبة الى من يصير محجوباً به كانه غير محجب والله اعلم

## باب المخارج

اعلم ان الفروض المذكورة في اول الكتاب نوعان الاول النصف والربع والثمن  
 والثاني الثلثان والثلث والسدس على التضعيف والتتصيف اي النصف  
 في النوع الاول ضعف الربع والربع ضعف الثمن والثمن نصف الربع والربع

23 نصف النصف وفي الثاني الثلثان ضعف الثلث والثلث ضعف السدس و  
 السدس نصف الثلث والثلث نصف الثلثان والمراد من التضعيف و  
 التتصيف هذا فاذا اجاز في المسائل من هذه الفروض احاداً فخرج  
 كل فرض سميته الا النصف فان النصف من الاثنين لانه لا سمي له كالربع  
 والاربعه والثمن ثمانية والثلث من ثلثة والثلثان من ثلثة والسدس من  
 ستة فسمي كل واحد من هذا المذكور ايما الذي يكون فرضاً واحداً او يكون معه من  
 يأخذ الباقي فيسأل فيشتتفسر واذا اجاز مثني او ثلاث لكن يمنع ولعله  
 اي يحج الربع مع النصف او النصف مع الثمن او النصف مع الربع والثمن فيما  
 اذا كان الميت خشي مثلاً او يحج الثلثان مع الثلث او الثلثان مع السدس  
 او الثلث مع السدس او الثلثان مع الثلث والسدس فكل واحد يكون محجوباً  
 لجزء وذلك العدم يكون محجوباً للضعف في كل الجز كالاربعه يكون محجوباً للربع و  
 لضعف او الثلثة يكون محجوباً للثلث والضعف او طرعه يكون محجوباً للجزء وذلك  
 العدم ايضاً يكون محجوباً للضعف في كل الجز ولضعف ضعيفه كالثمانية يكون  
 محجوباً للثمن ولضعف وهو الربع ولضعف ضعيفه وهو النصف وكالثنته  
 محجوباً للسدس ولضعف السدس وهو الثلث والضعف ضعيفه وهو الثلثان  
 فيسأل اصحاب الفروض في المسائل التي صورنا فيما جاز مثني او ثلاث  
 من اثني عشر نفراً فجعل المسلم من الاعداء التي قلنا وهو الثلثة ثم الاربعه







او بنتي الابن واذا اختلط بالثلث يتصور فيه مسئلة على قول ابن مسعود رضى الله عنه كما اذا ترك  
 زوجة واختين لام وابنا رقيقا نصير الزوجه محجوبة من الدرع الى الثلث واذا اختلط  
 بالسدس يتصور فيه مسائل كما اذا ترك الزوجه وابنا واميا او جدة او ابنا او جد  
 واذا اختلط بالثلثين والثلث يتصور فيه مسلمان على قول ابن مسعود رضى الله عنه كما اذا  
 ترك زوجة وابنا رقيقا واختين لام ولم اولاد واختين لام واذا اختلط  
 بالثلثين والسدس يتصور فيه مسائل كما اذا ترك زوجة وبنتين او بنتي الابن واميا  
 او جدة او ابنا او جد واذا اختلط بالثلث والسدس يتصور فيه مسلمان على قول  
 ابن مسعود رضى الله عنه كما اذا ترك زوجة وابنا رقيقا واختين لام واميا او جدة واذا  
 اختلط بالثلثين والثلث والسدس يتصور فيه مسائل على قول ابن مسعود رضى الله عنه كما اذا ترك  
 زوجة واختين لام ولم اولاد واختين لام واميا او جدة وابنا رقيقا واذا  
 اختلط النصف والربع بالثلثين كما اذا مات حنفي مشكل وترك زوجا وامراة  
 واختين لام وام اولاد واذا اختلط بالثلث كما اذا ترك امراة واختا لام  
 وام اولاد واختين لام واميا واذا اختلط بالسدس كما اذا ترك اختا لام ولم  
 لام وامراة او جدة او اختا لام او ترك اختا لام ولم وامراة واختا لام او  
 اختا لام او جدة او ترك بنتا وزوجا واميا او جدة او ترك بنتا  
 ابن وزوجها واميا او جدة واذا اختلط بالثلثين والثلث كما اذا مات حنفي  
 مشكل وترك زوجا وامراة واختين لام وام اولاد واختين لام ولما اختلط

بالثلثين والسدس كما اذا مات حنفي مشكل وترك زوجا وامراة واختين لام  
 وام اولاد واختا لام واميا او جدة واذا اختلط بالثلث والسدس كما اذا  
 ترك امراة واختا لام وام اولاد واختين لام واميا او جدة واذا اختلط  
 بالثلثين والثلث والسدس كما اذا مات حنفي مشكل وترك زوجا وامراة واختين  
 لام وام اولاد واختين لام واميا او جدة واذا اختلط النصف والثلث  
 بالثلثين وهذه الصورة عقيم واذا اختلط بالثلث كما اذا ترك اختا لام وام  
 اولاد وامراة وابنا رقيقا واختين لام على قول ابن مسعود رضى الله عنه واذا اختلط  
 بالسدس كما اذا ترك اختا لام وام اولاد وامراة وابنا رقيقا واختا لام على  
 قول ابن مسعود رضى الله عنه وفي القول الصحيح يتصور ايضا كما اذا ترك بنتا وامراة  
 واميا او جدة او ابنا او جد واذا اختلط بالثلثين والثلث فهذه الصورة عقيم  
 واذا اختلط بالثلثين والسدس فهذه الصورة عقيم واذا اختلط بالثلث  
 والسدس كما ترك اختا لام ولم اولاد وامراة واختين لام واميا او جدة  
 وابنا رقيقا على قول ابن مسعود رضى الله عنه واذا اختلط بالثلثين والثلث والسدس  
 فهذه الصورة عقيم ايضا واذا اختلط الدرع والثلث بالثلثين كما اذا مات حنفي مشكل  
 وترك زوجا وامراة وبنتين او بنتي الابن واذا اختلط بالثلث كما اذا مات حنفي  
 مشكل وترك زوجا وامراة واختين لام وابنا رقيقا على قول ابن مسعود رضى الله عنه واذا  
 اختلط بالسدس كما اذا مات حنفي مشكل وترك زوجا وامراة واختا لام او

25



اما اوجدة وابنا رقيقا على قول ابن مسعود رصة واذا اختلطا بالثلثين والثلث اذا  
 مات حتى مشكل وترك زوجا وامراة واختين لأم وابنا  
 رقيقا على قول ابن مسعود واذا اختلطا بالثلثين والثلث اذا مات حتى مشكل  
 وترك زوجا وامراة واختين لأم ولأم اولاد واختين لأم وابنا  
 رقيقا على قول ابن مسعود واذا اختلطا بالثلثين والثلث اذا مات حتى مشكل  
 وترك زوجا وامراة واختين لأم وامراة وابنا رقيقا على قول ابن مسعود  
 واذا اختلطا بالثلثين والثلث اذا مات حتى مشكل وترك زوجا  
 وامراة واختين لأم ولأم اولاد واختين لأم وابنا رقيقا على قول  
 ابن مسعود واذا اختلطا بالنصف والربع والثلثين هذه الصورت ايضا  
 عقيم واذا اختلطن بالسدس كما اذا مات حتى مشكل وترك زوجا وامراة وابنا  
 اوجدة او ابنا اوجدة واذا اختلطن بالثلثين والثلث هذه الصورت ايضا  
 عقيم واذا اختلطن بالثلثين والثلثين والثلثين هذه الصورت ايضا  
 بالثلث والثلثين والثلثين والثلثين والثلثين والثلثين والثلثين والثلثين

**العول**

العول في اللغة عبارة عن الرفع ومنه عالت الناقة ذنبها اي رفعتها وفي الشريعة  
 عبارة عن ليزله على المخرج من اجزائه اذا ضاق عن فرض واعلم ان مجموع الخارج  
 سبعة ينبغي ان يكون المخرج تسعة لان لكل فرض لابد ان يكون له مخرج وذكرنا ستة

في المخرج من اجزائه

والمخرج من اجزائه

26 والثلاث ثلثة وفي اختلاط النصف ايضا مخرج السدس يكون مخرج جالم ايضا  
 فيصير مجموع الخارج سبعة وجواز العول عرف باجماع الصحابة رضي الله عنهم  
 الا ان فيه سؤالا وهو لاختلاف واحد من علماء الصحابة يمنع الاجماع هو  
 وابن عباس رضي الله عنهما لا يرى العول فيقولون لو قدم من قدمه الله واخر من اخر  
 الله لما عالت المسلم وهو كما اذا تركت زوجا وامراة واختين لأم واختين لأم  
 ولم فالاختان لأم ولم لو اخرتا لانهما نصيران عصبة في الجمل لما عالت المسلمة  
 فاجيب عنه ان ابن عباس قد رجح عن قوله في آخر عمر فقد انعقد الاجماع و  
 بربر رجوعه على جواز العول اربعة من تلك الخارج لا تقول الاثنان والثلثة  
 والاربعة والثمانية لان هذه الخارج لا تضيق عن اجزائها اذا صورت  
 فيها اصحاب الغرايض فلا يحتاج الى العول وثلثة منها يقول الستة تعول الى عشرة  
 وتركوا شفعاء ودليل انحصار على عشرة وتعديته الى عشرة لبر العول هو الزيادة  
 على المخرج واجزائه اجزاء الستة لبره فهو السدس والثلث والثلثان والنصف  
 فاذا ضم الاربعة الى الستة تصير عشرة فلا يلزم على هذا الاجل هذا وانما تعول وترأ  
 وشفعا لان اجزاء الستة بعضها وتر وبعضها شفع في نصير العول وتركوا شفعاء  
 واثنا عشر تعول الى سبعة عشر وتركوا دليل انحصار على سبعة عشر وتعديته الى  
 سبعة عشر ان العول هو الزيادة على المخرج واجزائه اجزاء اثني عشر خمسة النصف



وتقول الى احد  
الامر بالمسألة  
الامر بالمسألة  
الامر بالمسألة

والربع والثلاثان والثلاث والستين فاذا ضم الى اثني عشر تصير سبعة عشر فلا يحتاج  
الى زيادة ودليل قوله ونرا لا شفعاً للمسلم انما تصير من اثني عشر لسد اختلاف  
الربع وهو الوتر في يصير العول ونرا فان قيل لم لا يعتبر اجزاء اثني عشر في عوله  
ونرا وشفعاً كما اعتبر اجزاء الستة قيل له اثني عشر يخرج نفعاً وسبب نقله الى اثني  
الربع وهو الوتر بخلاف الستة وهو يخرج اصلي فيعتبر اجزأه وذكره في شفع  
فاربعة وعشرون تقول الى سبعة وعشرين عولاً واحداً للمسلم المعتبر في  
امراه وبنتان وابوان ولايزاد على هذا الا عند ابن مسعود فان عند  
الى احد وثلاثين وصورة عول الستة الى العشرة كما اذا تركت زوجاً واختين  
لاب ولعم واختين لام وايماً وصورة عول اثني عشر تصور مكان الزوج في  
المسألة الاولى امراه فتعول اثنا عشر الى سبعة عشر وعند ابن مسعود في ربع  
وعشرين الى احد وثلثين ان تصور المسلم التي قد عول الى سبعة عشر  
وصحاح يصير اصل المسلم ربع وعشرين ثم تقول الى احد وثلثين  
في معرفة الثمان والداخل والتوافق والتباين بين العددين في دليل انحصار هذه  
الاربعة لهذه الاربعة تصور بين العددين وذكر العددين لا يخرج من كونها لأم المسلم  
مساً وبين اولافان كانا مساً وبين هو المانلة ولم ينساو بالآخ من ان يعد  
اقلهما الاكثر او لا يعد فان عد فهو المداخل ولم يعد فلا يخرج من بعد العول  
الثان كليهما معاً او لا فان عد فهو الموافق والا فهو المباينة وصورة الموافقة

كالثمانية مع العشرين فهما متوافقان بالربع لان العدد العاد يخرج الربع  
وقوله في المتن لان العدد العاد يخرج لجزء الوتر اي يخرج لجزء الذي كانت  
الموافقة بين الثمانية والعشرين في ذكر الجزء **قوله** فان اتفقا في واحد  
فلا وفق بينهما وان اتفقا في عدد فهما متوافقان في ذكر العدد وفي الاثنين  
بالنصف في هذا القول دليل على ان الواحد ليس بعدد الاثنين عدد لان  
العدد هو الذي يكون نصف حاشيته والواحد لا يصير نصف حاشيته  
لان اسفل حاشيته نصف واعلاه اثنان فاذا ضم اسفل الى اعلاه يصير  
اثنين ونصفاً والواحد لا يصير نصفاً للاثنين والنصف فلا يكون الواحد  
اما الاثنان فعدد لانه يصير نصف حاشيته فان حاشيته اسفل واحد  
وحاشيته اعلاه ثلثة فاذا ضم الواحد الى الثلاثة يصير لربعة والاثنان  
نصف الاربعة ويحي ايضا قرباً وبعداً اما القرب فقد قلنا في الاثنين اما  
البعد يتصور في ثلثة لان اسفل حاشيته بعداً واحداً واعلاه حاشيته  
بعداً خمسة فاذا ضم الواحد الى الخمسة يصير ستة والثلثة نصف الستة

**باب التصحيح**

يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول ثلثة بين السهام والرؤوس لربعة  
بين الرؤوس والرؤوس فان قيل ينبغي ان يكون بين السهام والرؤوس لربعة  
كابين الرؤوس والرؤوس لان الاربعة التي بين الرؤوس والرؤوس يتصور



بين العددين وايضا السهام والرؤس عددان فينبغي ان يتصور الاربعة التي  
 بين الرؤس والرؤس بين السهام والرؤس ايضا والجواب عنه لا يجوز  
 يتصور الاربعة بين السهام والرؤس بل يتصور ثلثة احدها موافقة والثاني  
 مباينة والثالث استقامة وصورة الاستقامة قائمة مقام الممانعة اذا كان  
 السهام والرؤس متساوية ولم يتصور هنا شكل المداخل لان المداخل هي  
 التي لا ينقسم اكثرها على اقلها قسمة صحيحة فلاح ذلك الاكثر من ان يكون سهما  
 او رؤسا فان كان سهما فهو استقامة ولان رؤسا يسى ذكر موافقة  
 لان عمل المداخل لا يحتاج بين السهام والرؤس لان الكسر يزول بضرب الوفاق  
 في لا يحتاج الى ضرب الطر واما الثلثة التي بين السهام والرؤس احدها الاستقامة  
 وفي ذلك لا حاجة الى الضرب لان الكسر غير موجود فيه والضرب لازال الكسر  
 كابوين وبنيتين اصل المسئلة من ستة فالثلثان للبنيتين والسدسان  
 للابوين فاستقام الثلثة الثلثان على اصحابهما والثاني الموافق مع ان يكون  
 الكسر على طائفة فالحكم فيها ان يضرب وفق رؤس من انكسر عليهم السهام  
 في اصل المسئلة وعولها كانت المسئلة عايله كابوين وعشر بنات اصل المسئلة  
 من ستة فالسدسان منها للابوين والثلثان للبنات فاستقام السدسان  
 على الابوين وانكسر الثلثان على البنات ولكن بين سهامين ورؤسيتين  
 بالنصف فيضرب وفق رؤسيتين وهو خمسة اصل المسئلة وهو ستة فيبلغ

28 الى ثلثين وهو تصحيح المسئلة فيضرب سهم كل فريق في المضروب وهو الخمسة  
 فاصل المسئلة واحد فيضرب في الخمسة فيصير خمسة للام كذلك للبنات الاربعة  
 فيضرب في خمسة فيصير عشرين للطر واحدة اثنا عشر وصورة عول المسئلة كزوج  
 وابوين وست بنات اصل المسئلة اثني عشر للابوين السدسان وهو لاربعة  
 وللزوج الربع وهو ثلثة للبنات الثلثان وهو ثمانية فتعول المسئلة الى خمسة عشر  
 والابوين سهامها مستقيمة للزوج كذلك وانكسر سهام البنات على رؤسيتين  
 ولكن بين سهامين ورؤسيتين موافقة بالنصف فيضرب نصف رؤسيتين وهو  
 ثلثة في عول المسئلة وهو خمسة عشر فيصير خمسة ولربعين وهو مبلغ المسئلة  
 وطريق القسمة فيما بينهم ليرضرب سهام كل فريق فاصل المسئلة في المضروب وهو  
 ثلثة فسهام الاب اثنا عشر فيضرب في الثلثة فيصير ستة وسهم الام كذلك وسهم الزوج  
 ثلثة اثني عشر فيضرب في الثلثة فيصير تسعة وسهم البنات ثمانية فيضرب  
 في الثلثة فيصير لاربعة وعشرين وطريق معرفة نصيب فرد ان ينسب سهام كل  
 فريق فاصل المسئلة على عدد رؤسهم مفردا ثم تعطي بمثل تلك النسبة المضروب  
 سهم الاب اثنا عشر ورأسه واحد فالاثنا عشر مثل واحد فيعطي مثل المضروب  
 وذكر ستة للام كذلك ورأس الزوج واحد وسهامه ثلثة فالثلثة ثلثة  
 امثال واحد فيعطي المضروب ثلثة امثاله وهو تسعة وسهام البنات  
 ثمانية ورؤسيتين ستة فالثمانية مرة مثل الستة مرة ثلثة الستة فيعطي







في القشرة  
الزفير  
ستمانه  
في ماه  
في القشرة  
الزفير  
ستمانه  
في ماه

11



يصير ثلثين سهماً وجه آخر ان يقسم المضروب على اتي فريق شئت ثم اضرب الخارج  
 على نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالخامس نصيب كل واحد من احدى ذلك  
 الفريق وجه لض لنصيب واحد على رؤس كل فريق ثم اضرب بمثل تلك النسبة  
 من سهام الفريق الذي كنت نسبت الى رؤسهم في المضروب فالخامس نصيب  
 كل واحد من احدى ذلك الفريق وجه لض على عكس هذا الى يأخذ بمثل تلك النسبة  
 من المضروب ويضرب في سهام ذلك الفريق وجه لض طريق النسبة وهو الاصح  
 ولا يحتاج تفسيره لانه ذكر في غير مرة في المسائل المتقدمة **فصل**  
 في قسمة التركة بين الورثة والغرماء الاصل في قسمة التركة ان تصح المسألة وينال  
 الكسرة فاذا ارادوا ان يقسم التركة بين الافراد فالحكم فيه لنظر بين التركة والتصحیح  
 احوال فان استقام فيها ولم يستقم لا يخلو اما ان يكون بين التركة والتصحیح موافقة  
 او مباينة فان كان مباينة فيضرب ما كان لكفره من التصحیح في كل التركة ثم يقسم  
 المبلغ على التصحیح فالخارج نصيب ذلك الفرد مثل ست بنات وثلث جدات  
 وثلثة اعمام تصحیح المسألة هنا ثمانية عشر والتركه في المباينة لن يكون خمس  
 نصيب افراد البنات وهو اثنان من التصحیح في جميع التركة فيبلغ عشرون فاذا قسم  
 على ثمانية عشر نصيب كل واحد نصف ونصف ونصف تسع فيكون الخارج نصفاً ونصف  
 تسع في نصيب كل واحد من الخمسة نصف درهم او مجموعهم درهم وثلثه اتساع  
 درهم ونصيب كل واحدة من الجدات واحد من التصحیح فاذا ضرب في الخمسة يصير

خمسة فاذا قسم على خمسة عشر نصيب كل واحدة مرة سدس ومرة تسع في **فصل**  
 للجدات لكل واحدة سدس وتسع ومجموعها ثلثه اسداس وثلثه اتساع وفي  
 الاعمام كذلك ومجموع نصيب الاعمام والجدات درهم وستة اتساع درهم فاذا  
 جمعت بين الاسباع في الجدات او الاعمام تصير تسعة اتساع وهو درهم نصيب  
 مجموع الدرهم خمسة فاذا كانت من التركة والتصحیح موافقة فينقص كل واحد  
 منها الى الخ الذي كان له الموافق منها كما اذا ترك لربعه درهم فبين الاربعه  
 وخمسة عشر موافقة بالنصف فنقص كل واحد الى النصف نصيب التصحیح تسعة  
 والتركه اثنان ثم يضرب ما كان لكل واحد من التصحیح في وفق التركة ثم يقسم على  
 وفق التصحیح فالخارج نصيب كل الوارث نصيب احدى البنات من عائلته  
 اثنان فاذا ضرب في وفق التركة وهو اثنان يصير لربعه فاذا قسم على تسعة وهو  
 وفق التصحیح نصيب كل واحدة ثلثا وتسعا فيكون الخارج ثلثا وتسعا في  
 نصيب كل واحدة من البنات درهم وتسع درهم ومجموعها درهمان وستة  
 اتساع درهم ولكل واحدة من الجدات واحد من التصحیح فاذا ضرب في وفق التركة  
 يصير اثنان فاذا قسم على التسعة نصيب كل واحدة تسعة فيحصل للجدات  
 لكل واحدة تسعة والاعمام كذلك لانهم ما من الجدات في السهام والروس  
 فنصير مجموع انصبا الجدات والاعمام اثنى عشر تسعا فاذا قسم الى اتساع  
 البات يصير خمسة عشر تسعا وهو سهمان فيحصل لنا جميع الكسور والتصحیح



لربعة دراهم فاذا اردت ان تقسم الركة بين الفري فانظر بين الركة واصل المسلة  
 فان استقام فيها ولم يستقم فلاح اما الركة مياسه او موابه فاعلم فيه كما علمت  
 في قسمه الركة بين الاولين في المواقف والمياسه واما في قضا الديون فدين كل غريم  
 بمنزله سهام كل وارث ومجموع الديون على التخصيص وحكم القسمة بين الغرماء كما مر  
 في قسمه الركة بين اولي الورثة صورته لرطل على رجله درهم ولاخرا اثنا عشر  
 ولاخرا درهم واحد ومجموع الديون يصير ستة بوضع موضع الصحيح ثم ينظر  
 بين الركة ومجموع الديون فان استقام فيها ولم يستقم فلاح اما الركة موابه  
 او مياسه فان وافق فنقص كل واحد من الركة والديون الى الجهر الذي وافقه ثم  
 لم يضرب ما كان لطل واحد من الغرماء في وفق الركة ثم بقسم المبلغ على فو الديون  
 فالخارج نصيب كل غريم من الركة كما اذا ترك لربعة دراهم والديون ستة  
 والاربعة موابه بالنصف فنقص كل واحد من الديون والركة الى النصف والديون  
 ثلثه ونصف الركة اسان فاذا ضرب نصيب صاحب الدين في فو الركة  
 وهو اسان يصير اسان فاذا قسم الاسان على فو الديون هو ثلثه نصيب كل واحد  
 لسان فينقص من نصيب صاحب درهم واحد ثلثه فنقص من نصيب الباقيين  
 ثلثا وعلى هذا في المبانيه **فصل** في التجارح فالحكم فيه ان تقسم سهام كل  
 وارث على عدد رؤسهم بلا كسر ثم يطرح نصيب المضالج في الموضع الذي رآه  
 الكسر وهو اما اصل المسلة او في تصحيح المسلة ثم تقسم باقي الركة في ذلك الصلح

بوجه  
 في التجارح  
 في التجارح  
 في التجارح

على سهام باقي الورثة من غير المضالج فنقص منه كما اذا تركت زوجا وولدا وبنات  
 فصلح الزوج على ما في ذمته من المهر فخرج من البين في طرح سهم الزوج من  
 اصل المسلة وهو ستة تبقى ثلثة اثنا عشر نصيب الام والولد نصيب العم فنقسم  
 باقي الركة على سهام الام والعم اثنا عشر للام وواحد للعم وصورة اخرى  
 من التجارح رجل مات وترك امراة وبنين وبنات لثلاث اخوات لآب ولم اولاد اصل المسلة  
 لربعة وعشرين تصحيح المسلة اثني عشر وسبعين لان سهام الاخوات ينكسر على  
 رؤسهن فيضرب رؤسهن في اصل المسلة فيصير اثني عشر وسبعين ثم ضلحت المرأة  
 على ربع الركة لتطرح مهورها على الزوج فيطرح سهام المرأة اثني عشر وسبعين  
 تبقى ثلثة وستون ثم يجعل خرج الصلح لربعة لان ربع الركة صار حق المرأة  
 بسبب الصلح فيقسم ثلثة ارباع الركة على سهام الباقيين وهي ثلثة وستون فلا  
 يستقيم وكل من بينهما موافق فيضرب في سهامهم وهو واحد وعشرون فيخرج  
 بدل الصلح وهو ثلثة فيصير لربعة وثمانين فينقص منه ثم يضرب سهم المرأة وهو ربع  
 بدل الصلح وهو واحد في وفق سهام باقي الورثة وهو واحد وعشرون فيصير  
 لعدد وعشرين لان بضرب الولد لزيد المخرور فيه ويضرب سهام الورثة  
 في وفق ما بقي من بدل الصلح وهو واحد للزوجة كما كانت موافقة بالثلث فيصير ثمانية  
 ولربعم للبنين وخمسة عشر للاخوات **باب** الرقة ضد العول واما عرف الرقة بالصد لآل الاشياء بصدقات  
 الرقة ضد العول واما عرف الرقة بالصد لآل الاشياء بصدقات

بوجه  
 في التجارح  
 في التجارح  
 في التجارح



وفي مسائل الرد اختلافات فان عند زيد بن ثابت رضي الله عنه لارء اصحاب الفروض  
 مطلقا سواء كانت سبعة او ثمانية عند عثمان رضي الله عنه يجوز الرد على اصحاب  
 الفروض مطلقا وهو خلاف قول زيد بن ثابت وعند جمهور الصحابة رضي الله عنهم يجوز  
 الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم ولا يجوز الرد على ذوي الفروض  
 السببية ولقد قول زيد بن ثابت فالكواشاني رضي الله عنه ولقد اصحابنا قول  
 جمهور الصحابة ودليل زيد بن ثابت رضي الله عنه لارء استحقاق الارث ثبت بالنقص على  
 خلاف القياس ولا نص في الرد فلا يثبت الرد ودليل عثمان رضي الله عنه قوله عليه السلام  
 العظم بالختم وتعلم ان الغرامة يلحق للزوجين في العول فيلحق للزوج الرد  
 عليها لئلا لا القيمة بسبب الغرامة ودليل جمهور الصحابة رضي الله عنهم ان اصحاب الفروض  
 بعد احرار الفرض يصيرون من جلة ذوي الارحام لان تفسير ذوي الارحام  
 هو كل قريب ليس بذي سهم ولا عصبية واصحاب الفروض على هذه الصفة في حق  
 ما فضل على سهامهم وذوو الارحام بعضهم اولى ببعضهم واصحاب الفروض اولى  
 من جلة ذوي الارحام ثم سأل الباب اقسام لربعة احدها ان يكون في المسئلة  
 جنس واحد من يرث عليه عند عدم ولا يرث عليه فاجعل المسئلة في رء سهم كما  
 اذا ترك بنتين او اختين او جدتين فاجعل المسئلة في بنتين لان رؤسهن  
 ثنتان والثاني لهما اجمع في المسئلة جنسان او ثلثة لجناسين ثم يرث عليه  
 عند عدم ولا يرث عليه فيجعل المسئلة في سهامهم ويتصور فيه لربع مسائل

وهي اما ان يكون في المسئلة سدسان كما اذا ترك جدة واختا لأم او من ثلثة لفا كما  
 في المسئلة ثلثة وسدس كما اذا ترك اختا لأم واما او اختين لأم واما او من  
 لربعة اذا كان في المسئلة نصف وسدس كما اذا ترك بنتا وبنتا بن او اختا لاب  
 اولم او جدة او من خمسة اذا كان في المسئلة ثلثان وسدس كما اذا ترك بنتين  
 واما او جدة او اختين لاب ولعم اولاب واختا لأم او اما او جدة او كان  
 في المسئلة نصف وسدسان كبنت وبنتا بن ولعم اولفت لاب ولعم واختا لاب  
 واختا لأم او لأم او جدة او كان في المسئلة نصف وثلث كاختا لاب ولعم اولاب  
 واختين لأم او ام والحصة مسائل على لربعة وهو اثنان وثلثة وله ربع  
 خمسة ولا يتصور سبعة لانه اذا كان من ستة فلا يصير رءيا ولو كان من واحد  
 فلا يكون من يرث عليه جنسان فلاجل هذا ينحصر على لربع مسائل كما مر صورة  
**قوله** والثالث ان يكون مع الاول من لا يرث عليه معناه اجمع من يرث عليه  
 اذا كان من جنس واحد من لا يرث عليه فالحكم فيه لنجعل المسئلة ثنتين اعني  
 من لا يرث عليه فاقول في خارج مسئلة من يرث عليه من رء سهم ثم يعطى فرض ولا يرث  
 عليه فان استقام الباقي من فرض من لا يرث عليه على رؤس من يرث عليه فيها  
 كزوج وثلث بنات فان لم يستقم ينظر لكان بينهما موافق فيضرب وفقى عدد  
 رؤسهم مسئلة ولا يرث عليه كزوج وست بنات فان لم يكن بينهما موافقة  
 فكل عدد رؤس من يرث عليه فيخرج فرض من لا يرث عليه كزوج وخمس بنات

وهي اما ان يكون في المسئلة سدسان كما اذا ترك جدة واختا لأم او من ثلثة لفا كما  
 في المسئلة ثلثة وسدس كما اذا ترك اختا لأم واما او اختين لأم واما او من  
 لربعة اذا كان في المسئلة نصف وسدس كما اذا ترك بنتا وبنتا بن او اختا لاب  
 اولم او جدة او من خمسة اذا كان في المسئلة ثلثان وسدس كما اذا ترك بنتين  
 واما او جدة او اختين لاب ولعم اولاب واختا لأم او اما او جدة او كان  
 في المسئلة نصف وسدسان كبنت وبنتا بن ولعم اولفت لاب ولعم واختا لاب  
 واختا لأم او لأم او جدة او كان في المسئلة نصف وثلث كاختا لاب ولعم اولاب  
 واختين لأم او ام والحصة مسائل على لربعة وهو اثنان وثلثة وله ربع  
 خمسة ولا يتصور سبعة لانه اذا كان من ستة فلا يصير رءيا ولو كان من واحد  
 فلا يكون من يرث عليه جنسان فلاجل هذا ينحصر على لربع مسائل كما مر صورة  
**قوله** والثالث ان يكون مع الاول من لا يرث عليه معناه اجمع من يرث عليه  
 اذا كان من جنس واحد من لا يرث عليه فالحكم فيه لنجعل المسئلة ثنتين اعني  
 من لا يرث عليه فاقول في خارج مسئلة من يرث عليه من رء سهم ثم يعطى فرض ولا يرث  
 عليه فان استقام الباقي من فرض من لا يرث عليه على رؤس من يرث عليه فيها  
 كزوج وثلث بنات فان لم يستقم ينظر لكان بينهما موافق فيضرب وفقى عدد  
 رؤسهم مسئلة ولا يرث عليه كزوج وست بنات فان لم يكن بينهما موافقة  
 فكل عدد رؤس من يرث عليه فيخرج فرض من لا يرث عليه كزوج وخمس بنات

وهي اما ان يكون في المسئلة سدسان كما اذا ترك جدة واختا لأم او من ثلثة لفا كما  
 في المسئلة ثلثة وسدس كما اذا ترك اختا لأم واما او اختين لأم واما او من  
 لربعة اذا كان في المسئلة نصف وسدس كما اذا ترك بنتا وبنتا بن او اختا لاب  
 اولم او جدة او من خمسة اذا كان في المسئلة ثلثان وسدس كما اذا ترك بنتين  
 واما او جدة او اختين لاب ولعم اولاب واختا لأم او اما او جدة او كان  
 في المسئلة نصف وسدسان كبنت وبنتا بن ولعم اولفت لاب ولعم واختا لاب  
 واختا لأم او لأم او جدة او كان في المسئلة نصف وثلث كاختا لاب ولعم اولاب  
 واختين لأم او ام والحصة مسائل على لربعة وهو اثنان وثلثة وله ربع  
 خمسة ولا يتصور سبعة لانه اذا كان من ستة فلا يصير رءيا ولو كان من واحد  
 فلا يكون من يرث عليه جنسان فلاجل هذا ينحصر على لربع مسائل كما مر صورة  
**قوله** والثالث ان يكون مع الاول من لا يرث عليه معناه اجمع من يرث عليه  
 اذا كان من جنس واحد من لا يرث عليه فالحكم فيه لنجعل المسئلة ثنتين اعني  
 من لا يرث عليه فاقول في خارج مسئلة من يرث عليه من رء سهم ثم يعطى فرض ولا يرث  
 عليه فان استقام الباقي من فرض من لا يرث عليه على رؤس من يرث عليه فيها  
 كزوج وثلث بنات فان لم يستقم ينظر لكان بينهما موافق فيضرب وفقى عدد  
 رؤسهم مسئلة ولا يرث عليه كزوج وست بنات فان لم يكن بينهما موافقة  
 فكل عدد رؤس من يرث عليه فيخرج فرض من لا يرث عليه كزوج وخمس بنات

وهي اما ان يكون في المسئلة سدسان كما اذا ترك جدة واختا لأم او من ثلثة لفا كما  
 في المسئلة ثلثة وسدس كما اذا ترك اختا لأم واما او اختين لأم واما او من  
 لربعة اذا كان في المسئلة نصف وسدس كما اذا ترك بنتا وبنتا بن او اختا لاب  
 اولم او جدة او من خمسة اذا كان في المسئلة ثلثان وسدس كما اذا ترك بنتين  
 واما او جدة او اختين لاب ولعم اولاب واختا لأم او اما او جدة او كان  
 في المسئلة نصف وسدسان كبنت وبنتا بن ولعم اولفت لاب ولعم واختا لاب  
 واختا لأم او لأم او جدة او كان في المسئلة نصف وثلث كاختا لاب ولعم اولاب  
 واختين لأم او ام والحصة مسائل على لربعة وهو اثنان وثلثة وله ربع  
 خمسة ولا يتصور سبعة لانه اذا كان من ستة فلا يصير رءيا ولو كان من واحد  
 فلا يكون من يرث عليه جنسان فلاجل هذا ينحصر على لربع مسائل كما مر صورة  
**قوله** والثالث ان يكون مع الاول من لا يرث عليه معناه اجمع من يرث عليه  
 اذا كان من جنس واحد من لا يرث عليه فالحكم فيه لنجعل المسئلة ثنتين اعني  
 من لا يرث عليه فاقول في خارج مسئلة من يرث عليه من رء سهم ثم يعطى فرض ولا يرث  
 عليه فان استقام الباقي من فرض من لا يرث عليه على رؤس من يرث عليه فيها  
 كزوج وثلث بنات فان لم يستقم ينظر لكان بينهما موافق فيضرب وفقى عدد  
 رؤسهم مسئلة ولا يرث عليه كزوج وست بنات فان لم يكن بينهما موافقة  
 فكل عدد رؤس من يرث عليه فيخرج فرض من لا يرث عليه كزوج وخمس بنات



وطريق القسمة ليرض سهم من لا يرد عليه في عدة نفس من يرد عليه وفي وقفا  
 وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وفي وقفا ثم تصح المسئلة  
 بالاصول المذكورة في ازاله الكسر في مسائل التصحيح والرابع ليركز مع الثاني من لا يرد  
 عليه اي اجتماع من لا يرد عليه مع غيره من يرد عليه فيما لفا كان في يرد عليه من  
 جنين او من ثلثة اجناس فالحكم فيه ليركز المسئلة ثلثين اي يجعل مسئلة من لا يرد  
 من اقل مخرج فرضه ومسلم من يرد عليه من سهامهم اعني يؤخذ مسئلتهم في الفا  
 انهم وانهم يجعل مسئلتهم الى سهامهم فيقطع الباقي ثم يعطى فرض من لا يرد عليه فينظر  
 من يباقي فرض من لا يرد عليه وبين سهام من يرد عليه فان استقام فيها اي تم  
 منه والاستقامة في صورة ولعدة وهي ليركز المسئلة ربع وثلاث سدس كزوجة  
 ولربع جدات ست اخوات للتم ولا يتصور في الرابع الموافقة والمباينة في كسرين  
 ومعرفة هذا الانحصار مبني على معرفة اصلين هما التعرف لم يتصور مخرج فرض  
 من لا يرد عليه وهو ثلثة مخارج لفا ليركز ثمانية او فرض ربع او فرض ثلثين والثاني لير  
 يعرف مسائل من يرد عليه لم يتصور في ربع مسائل يتصور في ثلثين وثلثة وربع  
 وفي فاذا اعطى فرض من لا يرد عليه في ثلثة المخارج فالباقي لفا قسم على هذه  
 الاربع التي في مسائل من يرد عليه يستقيم في صورة ولعدة ويتباين في الباقي فان  
 لم يعتمد على هذا الاصل فاطلب تجد كافتنا فان لم يستقم الباقي فخرج فرض  
 لا يرد عليه على مسلم من يرد عليه فاضرب كل مسلم من يرد عليه في مسلم لا يرد عليه

في عدة نفس من يرد عليه وفي وقفا  
 وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وفي وقفا ثم تصح المسئلة  
 بالاصول المذكورة في ازاله الكسر في مسائل التصحيح والرابع ليركز مع الثاني من لا يرد  
 عليه اي اجتماع من لا يرد عليه مع غيره من يرد عليه فيما لفا كان في يرد عليه من  
 جنين او من ثلثة اجناس فالحكم فيه ليركز المسئلة ثلثين اي يجعل مسئلة من لا يرد  
 من اقل مخرج فرضه ومسلم من يرد عليه من سهامهم اعني يؤخذ مسئلتهم في الفا  
 انهم وانهم يجعل مسئلتهم الى سهامهم فيقطع الباقي ثم يعطى فرض من لا يرد عليه فينظر  
 من يباقي فرض من لا يرد عليه وبين سهام من يرد عليه فان استقام فيها اي تم  
 منه والاستقامة في صورة ولعدة وهي ليركز المسئلة ربع وثلاث سدس كزوجة  
 ولربع جدات ست اخوات للتم ولا يتصور في الرابع الموافقة والمباينة في كسرين  
 ومعرفة هذا الانحصار مبني على معرفة اصلين هما التعرف لم يتصور مخرج فرض

معرفة

الجدات والاربع والبنات في وقفا  
 من يرد عليه في عدة نفس من يرد عليه وفي وقفا  
 وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وفي وقفا ثم تصح المسئلة  
 بالاصول المذكورة في ازاله الكسر في مسائل التصحيح والرابع ليركز مع الثاني من لا يرد  
 عليه اي اجتماع من لا يرد عليه مع غيره من يرد عليه فيما لفا كان في يرد عليه من  
 جنين او من ثلثة اجناس فالحكم فيه ليركز المسئلة ثلثين اي يجعل مسئلة من لا يرد  
 من اقل مخرج فرضه ومسلم من يرد عليه من سهامهم اعني يؤخذ مسئلتهم في الفا  
 انهم وانهم يجعل مسئلتهم الى سهامهم فيقطع الباقي ثم يعطى فرض من لا يرد عليه فينظر  
 من يباقي فرض من لا يرد عليه وبين سهام من يرد عليه فان استقام فيها اي تم  
 منه والاستقامة في صورة ولعدة وهي ليركز المسئلة ربع وثلاث سدس كزوجة  
 ولربع جدات ست اخوات للتم ولا يتصور في الرابع الموافقة والمباينة في كسرين  
 ومعرفة هذا الانحصار مبني على معرفة اصلين هما التعرف لم يتصور مخرج فرض

**مقاسمة الجدة**

اختلف الصدر الاول في الجد مع الاخوة والاخوات لاب ولم اولاب هل يصير  
 المقاسمة بينهما ام تسقط الاخوة والاخوات مع الجد فقال ابو بكر الصديق رضي الله عنه  
 ومن تابعه من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين بنوا لالعيان والعلات لا يرثون مع  
 الجد وبه أخذ ابو حنيفة رضي الله عنه وعليه الفتوى وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه  
 يرثون مع الجد وبه أخذ ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي رحمهم الله فان  
 عمر رضي الله عنه اعطى المال في صورة للجد وفي صورة لغوي اعطى المال للاخوة فا  
 عليه حكاه فقال الحكم الاول كذلك والحكم الثاني كذلك اي كما حكمت لان عمر رضي الله عنه  
 حكم باجتهاده ثم جمع عمر رضي الله عنه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليركز  
 في حكم الجد فقال علي رضي الله عنه مثل الجد كشجرة لها غصن ولغصنها غصنان  
 فاذا نسبت الغصنين الى اصل الشجرة فإيهما اقرب قالوا هما سواء وقال ابن  
 مسعود رضي الله عنه مثل الجد كواد اشجبه واد كثر ثم انشعب من اللزواد  
 فاذا نسبت الوادين الى اصل الواديهما اقرب قالوا هما سواء  
 ثم شق السقف فوقع منه حبة عظيمة فتفرق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاما من يرد عليه في عدة نفس من يرد عليه وفي وقفا  
 وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وفي وقفا ثم تصح المسئلة  
 بالاصول المذكورة في ازاله الكسر في مسائل التصحيح والرابع ليركز مع الثاني من لا يرد  
 عليه اي اجتماع من لا يرد عليه مع غيره من يرد عليه فيما لفا كان في يرد عليه من  
 جنين او من ثلثة اجناس فالحكم فيه ليركز المسئلة ثلثين اي يجعل مسئلة من لا يرد  
 من اقل مخرج فرضه ومسلم من يرد عليه من سهامهم اعني يؤخذ مسئلتهم في الفا  
 انهم وانهم يجعل مسئلتهم الى سهامهم فيقطع الباقي ثم يعطى فرض من لا يرد عليه فينظر  
 من يباقي فرض من لا يرد عليه وبين سهام من يرد عليه فان استقام فيها اي تم  
 منه والاستقامة في صورة ولعدة وهي ليركز المسئلة ربع وثلاث سدس كزوجة  
 ولربع جدات ست اخوات للتم ولا يتصور في الرابع الموافقة والمباينة في كسرين  
 ومعرفة هذا الانحصار مبني على معرفة اصلين هما التعرف لم يتصور مخرج فرض

الجدات والاربع والبنات في وقفا  
 من يرد عليه في عدة نفس من يرد عليه وفي وقفا  
 وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وفي وقفا ثم تصح المسئلة  
 بالاصول المذكورة في ازاله الكسر في مسائل التصحيح والرابع ليركز مع الثاني من لا يرد  
 عليه اي اجتماع من لا يرد عليه مع غيره من يرد عليه فيما لفا كان في يرد عليه من  
 جنين او من ثلثة اجناس فالحكم فيه ليركز المسئلة ثلثين اي يجعل مسئلة من لا يرد  
 من اقل مخرج فرضه ومسلم من يرد عليه من سهامهم اعني يؤخذ مسئلتهم في الفا  
 انهم وانهم يجعل مسئلتهم الى سهامهم فيقطع الباقي ثم يعطى فرض من لا يرد عليه فينظر  
 من يباقي فرض من لا يرد عليه وبين سهام من يرد عليه فان استقام فيها اي تم  
 منه والاستقامة في صورة ولعدة وهي ليركز المسئلة ربع وثلاث سدس كزوجة  
 ولربع جدات ست اخوات للتم ولا يتصور في الرابع الموافقة والمباينة في كسرين  
 ومعرفة هذا الانحصار مبني على معرفة اصلين هما التعرف لم يتصور مخرج فرض



من هيتها ثم قال عمر رضي الله عنه لو بقيت حيتا الى جمعة لغري فاجعل حكم الجدة  
 بمثابة حكم العجايز فيه ثم بعد ذلك صار امير المؤمنين شهيدا ولم يبق حيتا  
 الى جمعة لغري فبقي امر الجدة معها وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يصير بين الجد  
 كاحد الاخوة وحاصله لزوم الجد والاخوات او الاخوة لو كان ذو سهم للجد  
 افضل الامور الثلاثة المقايمة واما سدس جميع المال واما ثلث ما يتبقى ولو لم  
 المال فبنوا العلامة زيد خلون في القسمة مع بني الاعيان لتتقيد نصيب الجد  
 فاذا اخذ الجد نصيبه خرج بنو العلامة من بين ضابطين الا اذا كان من بني  
 لم يكن والباقى من بني العلامة كجد واخت لارب ولم واختين لارب في الاختين  
 لارب عشر المال فتصير من عشرين ولو كان من بني العلامة لغت ولغة لم يبق لها  
 شيء ولو كان مع الجد والاخوات ذو سهم فذو سهم ستة نفر بنت وبنت ابن وجدة الاعيان  
 وزوج وزوجة ولم لان الاب والجد والاخوات لارب ولعم اولاب اولام لا نصيب لجد  
 يصيرون ذوو سهام لان بعضهم سقط وبعضهم يصير عصبة فللجد من ذي السهم  
 افضل الامور الثلاثة المقايمة كجد وزوج واج واما ثلث ما يتبقى كجد وجدة  
 ولغت واخوين ففي هذا الجد ثلث الباقي خير لانا لو اعطينا الجد سدس  
 لا محمل للاخت لارب ولم اولاب صاجبة فرض مع الجد الامام المسلم الاكدر  
 كزوج ولم وجد ولغت لارب ولم اولاب اصل المسلم من سهم وتقول الى  
 تسع ونصف من سهم وعشرين لان للزوج النصف وللأم الثلث للاخت

يستحق واحد فرسنته ولو جعلنا بينهم مقاسمة يستحق من سبعة اثنين ولو 35  
 اعطينا ثلثا يبقى يستحق من خمسة سهمان وتلقى سهم وليس للباقي هنا ثلث صحيح  
 فاذا ضرب خرج الثلث اصل المسلم يصير المبلغ ثمانية عشر سدس الجميع ثلثه وثلث  
 الباقي خمس مما اصاب من المعاسمة لربعد وسبعا سهم فله الباقي خير ولو ارد  
 لربعد والكل بالكله فاضرب خرج السبع في ثمانية عشر فمصر مائة وستة وعشرين  
 وسدس الجميع لحد وعشرون وثلث ما يتبقى خمس وثلث من المعاسمة لربون وخمس  
 وثلثون خير للجد من ثلثين واحد وعشرين في لم محمل للجد معاسمة وامل سدس  
 الجميع كحد وحدة وثلث واخوين فللملء النصف وللجد الثلث فبقى اثنان  
 ولو اعطينا الحد سدس الكل سحى وهذا من الباقيين هو اولي الحد ولو كان  
 ثلث الباقي خير للجد وليس للباقي ثلث صحيح فيضرب خرج الثلث اصل المسلم  
 يصير ما يبلغ فان تركت زوجا وجدا واما وبندا ولغت فالسلك خير للجد  
 اصل المسلم اثني عشر وتقول الى ثلثه عشر لان النصف من اثني عشر للبدن وهو  
 والسكن للام وهو اثنان والربع للزوج وهو ثلثه فمصر لحد عشر وللجد  
 سدس المال وهو اثنان فتقول المسلم الى ثلثه عشر واعلم لزيد من ثلثه  
 لا محمل للاخت لارب ولم اولاب صاجبة فرض مع الجد الامام المسلم الاكدر  
 كزوج ولم وجد ولغت لارب ولم اولاب اصل المسلم من سهم وتقول الى  
 تسع ونصف من سهم وعشرين لان للزوج النصف وللأم الثلث للاخت

من هيتها ثم قال عمر رضي الله عنه لو بقيت حيتا الى جمعة لغري فاجعل حكم الجدة  
 بمثابة حكم العجايز فيه ثم بعد ذلك صار امير المؤمنين شهيدا ولم يبق حيتا  
 الى جمعة لغري فبقي امر الجدة معها وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يصير بين الجد  
 كاحد الاخوة وحاصله لزوم الجد والاخوات او الاخوة لو كان ذو سهم للجد  
 افضل الامور الثلاثة المقايمة واما سدس جميع المال واما ثلث ما يتبقى ولو لم  
 المال فبنوا العلامة زيد خلون في القسمة مع بني الاعيان لتتقيد نصيب الجد  
 فاذا اخذ الجد نصيبه خرج بنو العلامة من بين ضابطين الا اذا كان من بني  
 لم يكن والباقى من بني العلامة كجد واخت لارب ولم واختين لارب في الاختين  
 لارب عشر المال فتصير من عشرين ولو كان من بني العلامة لغت ولغة لم يبق لها  
 شيء ولو كان مع الجد والاخوات ذو سهم فذو سهم ستة نفر بنت وبنت ابن وجدة الاعيان  
 وزوج وزوجة ولم لان الاب والجد والاخوات لارب ولعم اولاب اولام لا نصيب لجد  
 يصيرون ذوو سهام لان بعضهم سقط وبعضهم يصير عصبة فللجد من ذي السهم  
 افضل الامور الثلاثة المقايمة كجد وزوج واج واما ثلث ما يتبقى كجد وجدة  
 ولغت واخوين ففي هذا الجد ثلث الباقي خير لانا لو اعطينا الجد سدس  
 لا محمل للاخت لارب ولم اولاب صاجبة فرض مع الجد الامام المسلم الاكدر  
 كزوج ولم وجد ولغت لارب ولم اولاب اصل المسلم من سهم وتقول الى  
 تسع ونصف من سهم وعشرين لان للزوج النصف وللأم الثلث للاخت

من هيتها ثم قال عمر رضي الله عنه لو بقيت حيتا الى جمعة لغري فاجعل حكم الجدة  
 بمثابة حكم العجايز فيه ثم بعد ذلك صار امير المؤمنين شهيدا ولم يبق حيتا  
 الى جمعة لغري فبقي امر الجدة معها وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يصير بين الجد  
 كاحد الاخوة وحاصله لزوم الجد والاخوات او الاخوة لو كان ذو سهم للجد  
 افضل الامور الثلاثة المقايمة واما سدس جميع المال واما ثلث ما يتبقى ولو لم  
 المال فبنوا العلامة زيد خلون في القسمة مع بني الاعيان لتتقيد نصيب الجد  
 فاذا اخذ الجد نصيبه خرج بنو العلامة من بين ضابطين الا اذا كان من بني  
 لم يكن والباقى من بني العلامة كجد واخت لارب ولم واختين لارب في الاختين  
 لارب عشر المال فتصير من عشرين ولو كان من بني العلامة لغت ولغة لم يبق لها  
 شيء ولو كان مع الجد والاخوات ذو سهم فذو سهم ستة نفر بنت وبنت ابن وجدة الاعيان  
 وزوج وزوجة ولم لان الاب والجد والاخوات لارب ولعم اولاب اولام لا نصيب لجد  
 يصيرون ذوو سهام لان بعضهم سقط وبعضهم يصير عصبة فللجد من ذي السهم  
 افضل الامور الثلاثة المقايمة كجد وزوج واج واما ثلث ما يتبقى كجد وجدة  
 ولغت واخوين ففي هذا الجد ثلث الباقي خير لانا لو اعطينا الجد سدس  
 لا محمل للاخت لارب ولم اولاب صاجبة فرض مع الجد الامام المسلم الاكدر  
 كزوج ولم وجد ولغت لارب ولم اولاب اصل المسلم من سهم وتقول الى  
 تسع ونصف من سهم وعشرين لان للزوج النصف وللأم الثلث للاخت



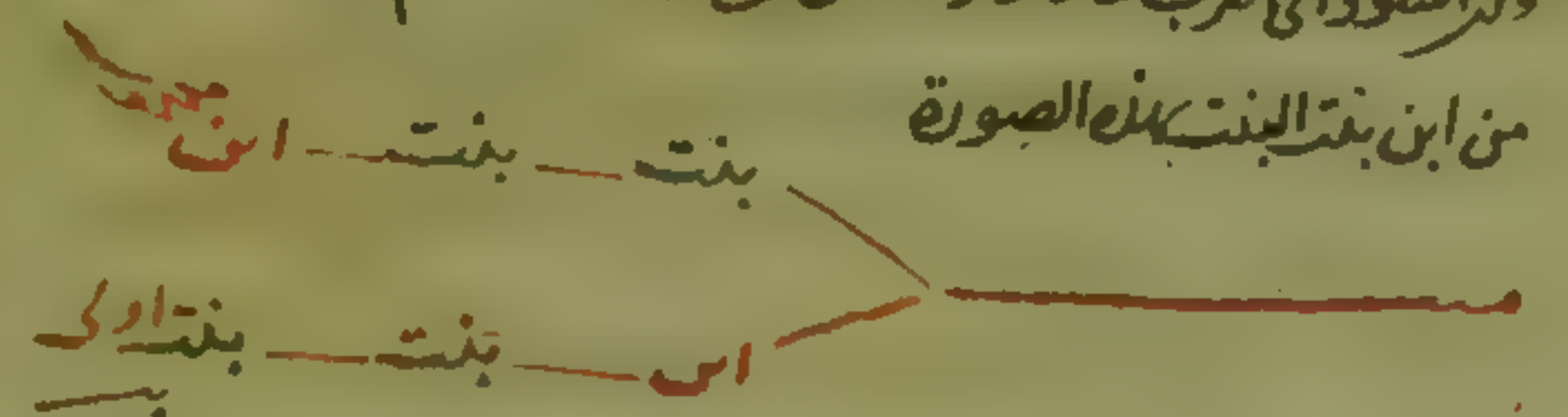




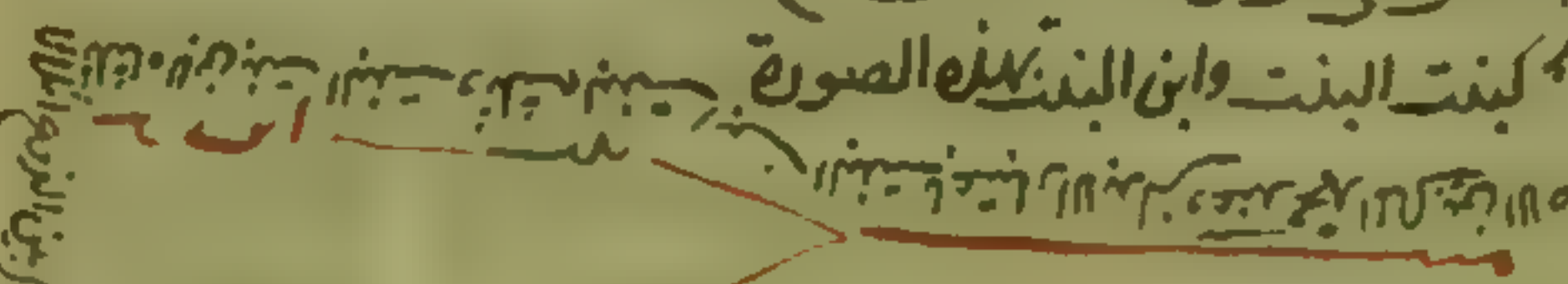




ولاستواء في القرب فلولد الوارث اولى من ولد ذوى الارحام كبنيت بنت الابن الى  
من ابن بنت البنت هذه الصورة



ولاستواء درجاتهم وليس فيهم ولد وارث او كان كلهم اولاد الوارث فعند  
ابي يوسف الحسن بن زياد رضي الله عنهما يعتبر ابدان الفروع سواء كانت  
الاصول متفقة في الذكورة والانوثة او مختلفة ومحمد بن يعقوب ابدان الفروع فيما  
اذا كان صفة الاصول متفقة موافقا لهما ولز كانت صفة الاصول مختلفة  
المال على اول بطن اختلف ويعطى الفروع ميراث الاصول صورة اتفاق الصفة



وصورة اختلاف الصورة كبنيت ابن البنت وابن بنت البنت هذه الصورة



وكذلك محمد بن اذ كان في اولاد البنات بطون مختلفة يقسم المال على اول بطن

محمّد بن يعقوب  
يعتبر ابدان الفروع  
سواء كانت  
الاصول متفقة  
في الذكورة  
والانوثة او  
مختلفة ومحمد  
بن يعقوب  
يعتبر ابدان  
الفروع فيما  
اذا كان  
صفة الاصول  
متفقة موافقا  
لها ولز كانت  
صفة الاصول  
مختلفة

اختلف ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة فيجمع ما اصاب  
الذكور ويقسم على اعل الخلف الذي وقع في اولادهم  
ثم وثم الى ان ينتهي او يوقف لو انكر على طائفتين لم يعمل  
هكذا في الاناث الاصل فيهم ان محمد بن محمد رحمه الله يقسم المال  
في اولاد البنات في البطون المختلفة على خمسة اصول اولى  
يقسم المال في البطون المختلفة على اول بطن اختلف والثاني  
ان يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة والثالث ان يختص  
الابدان وهو ان يجعل البنات ابنا والرابع ان يختص  
السهام وهو جمع الوفق بين الحقيقة والتقديرية والخامس  
ان لم يكن بينهما موافقة فيجعل اصل المسألة من جميع رؤسهم  
تصح المسألة بتصور ههنا من الجوانب الاربع من الجانب  
الاول تصحیح من ستين ومن عكسه هكذا ومن الاسفل  
الى الاعلى يصير ايضا من ستين ومن الاعلى الى الاسفل

من احد وعشرين

هذه الصورة

احد



هرا هوای که در این جدول است

۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰				
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳																																					

وكذلك محمد بن ياقظ الصنف من الاصل والعدد من الفرع حال القسمة  
اي يجعل الاصول متعددة لو كانت فروعها متعددة على صنف نفسها <sup>الصورة</sup> <sup>العدد</sup>

هذا هو رأيي الاول في المسألة

مدرستہ اسلامیہ

[illegible]

59

كما اذا ترك ابني بنت بنت و بنت ابن بنت بنت و بنتي بنت ابن بنت عند ابني  
يوسف و يقسم المال على ابدان الفروع على سبع اسهم لرجلتي سهم لابني بنت  
بنت البنت و ثلثة اسهم للباقيات و محمد و يقسم المال على اعلى الخلاف اعني  
في البطن الثاني اسباعا لرجلتي سباعه لبنتي بنت ابن البنت نصف هدهما و  
ثلثة الاسباع يقسم على ولدي البنتين انصافا اعني في البطن الثالث نصفها  
لبنت الابن بنت البنت نصيبا بينهما والنصف للفر لابني بنت بنت البنت  
نصيبا اقهما و تصح ثمانية وعشرين **فصل** علما و نارهم باعتبار  
الجهات في التوريث غير ان ابا يوسف يعتبر الجهات في الفروع كما يقسم المال على  
الفروع و محمد يعتبر الجهات في الاصول و يقسم المال على بطن الاختلاف كما ذكر  
في البنات الكثر اعني محمد و يقسم في هذه الصورة على سبع اصول و هو  
لغز الصنف و الاصل و العدة في الفروع مع اعتبار الجهات في الاصول و الخمس  
الباقية كما ذكر في البنات المختلفة في الصورة الكلية كما اذا ترك بنتي بنت بنت



فان استووا في القرب فمن يدي بوارث فهو اول عند ابي سهل الغرض و ابي  
فضل الخفاف و علي بن عيسى البصري و لا تفضيل له عند ابي سليمان الجوري  
و ابي علي البستي به **هذه الصور** لا

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

المكان صنف من مدلون هم متخذ بصم على اعلى الخلاف الذي وقع في المدلن وهذا  
المسال لان هذه المسال مما لا الحاسب القرايه متخذ هذه الصوره

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لہ  
 الا انما نؤمن به  
 عند البعث وعند البعث  
 انما نؤمن به عند البعث

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.



اما اذا اختلفت قرايتهم فاللسان لمن يدلي بقراءة الاب واللسان لمن يدلي بقراءة  
 الام فيجعل في السلسل كاعلى كل المال وهو اولهم بالميراث اقربهم الى الميراث  
 الاصل هذه الصورة  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

**فصل** في الصنف الثالث اولهم بالميراث اقربهم الى الميت في الصنف  
 كبنات اخ وبنات ابن اخ او اخت كلامها لاب ولم اولاب لانه اقرب هذه الصورة  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

ولو كان لام ثلث بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين عند ابى يوسف باعتبار

الفروع وعند محمد بن المال بينهما انصافا باعتبار الاصول لان الاصول ذكورهم ٤١  
 وانا اتم في القسمة الاستحقاق سواء كانا في اصحاب الفروع بهذه الصورة

عند ابى يوسف رحمه الله  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
 عند محمد بن عمر رحمه الله  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
 وان استواء في القرب وليس فيهم ولد عصبة معناه كلهم اولاد اصحاب الغرايض  
 كالثلاث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة

عند محمد بن حمزة رحمه الله  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
 اخت لام  
 اخت لاب  
 اخت لاب لم

فالصنف لبيت الاخت لاب لم والسدس لبيت الاخت لاب السدس لبيت الاخت  
 لام عند محمد بن يوسف بن المال لبيت الاخت لاب ولم ثم لام ثم لام او كما  
 كلهم اولاد العصبة كبنتي الاخوين لهما لاب لم والفر لاب المال لبيت الاخت لاب وام  
 بالاتفاق بهذه الصورة

اخ لاب بنت محو  
 اخ لاب لم بنت محو



او بعضهم اولاد العصباء وبعضهم اولاد اعمى الغرايف فابو يوسف يعتبر الاولاد ومحمد  
يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع ومع اعتبار الجهاد الاصو  
كان في الصنف الاول في الشكل الثانية والثالثة فاصاب كل فروع بقسم من فروعهم في  
الصنف الاول كثلث بنات اخوة متفرقين بهذه الصورة //

اخ لام ..... بنت

اخ لاب ..... بنت محو

اخ لاب ولم ..... بنت محو

وصورة لغوي في اجتماع اولاد الاخوة والاخوات كثلث بنات اخوة متفرقين  
وثلاثة بنين وثلاث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة //

اخ لاب ولم ..... بنت  
اخ لاب ..... بنت  
اخ لام ..... بنت  
اخ لاب ..... بنت

عند ابو يوسف يقسم كل المال بين فروع بني الاعيان ثم بين فروع بني العلات ثم بين فروع

بنو الاخفاء للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا باعتبار الابدان وعند محمد يقسم ثلث

المال بين فروع بني الاخفاء على السوية اثلثا لاستواء اصولهم في القسم والبيان

بين فروع بني الاعيان انصافا باعتبار عدد الفروع في الاصول نصيب لثلاث

نصيب ابها والنصف الاخر بين ولدي الاخت للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار  
الابدان ونصيب وتسعة لثلاث بنات بنى اخوة متفرقين المال كل لبنات  
الاخ لاب ولم بالاتفاق لانهما ولد العصبية فاستقط يكون ولد العصبية بنت  
ابن اخ لام لها وايضا قوة القرابة ذات القرابتين بنت ابن اخ لام بهذه الصورة

اخ لام ..... بنت محو

اخ لاب ..... بنت محو

اخ لاب ولم ..... بنت اولي

مصل في الصنف الرابع وهم العلات المتفرقات والتم لام والاخوال والخالوات  
المتفرقات فمجموعهم يصير عشرة الحكم فيهم اذا انفرد ولعدهم استحقاق المال كله  
لعدم المرام ولذا اجتمعوا وكان جهة قرابتهم متحدة اعني اما ان يكونوا من جهة  
الاب كالعلات او من جهة الام كالاخوال والخالوات فالأقوى منهم أولى بالاجماع اعني

وكان لاب ولم أولى من كان لاب بهذه الصورة

حال لام ..... محو

حال لاب ..... محو

حال لاب ولم ..... اولي

نصيب ابها والنصف الاخر بين ولدي الاخت للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان ونصيب وتسعة لثلاث بنات بنى اخوة متفرقين المال كل لبنات الاخ لاب ولم بالاتفاق لانهما ولد العصبية فاستقط يكون ولد العصبية بنت ابن اخ لام لها وايضا قوة القرابة ذات القرابتين بنت ابن اخ لام بهذه الصورة

نصيب ابها والنصف الاخر بين ولدي الاخت للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان ونصيب وتسعة لثلاث بنات بنى اخوة متفرقين المال كل لبنات الاخ لاب ولم بالاتفاق لانهما ولد العصبية فاستقط يكون ولد العصبية بنت ابن اخ لام لها وايضا قوة القرابة ذات القرابتين بنت ابن اخ لام بهذه الصورة

والبيان



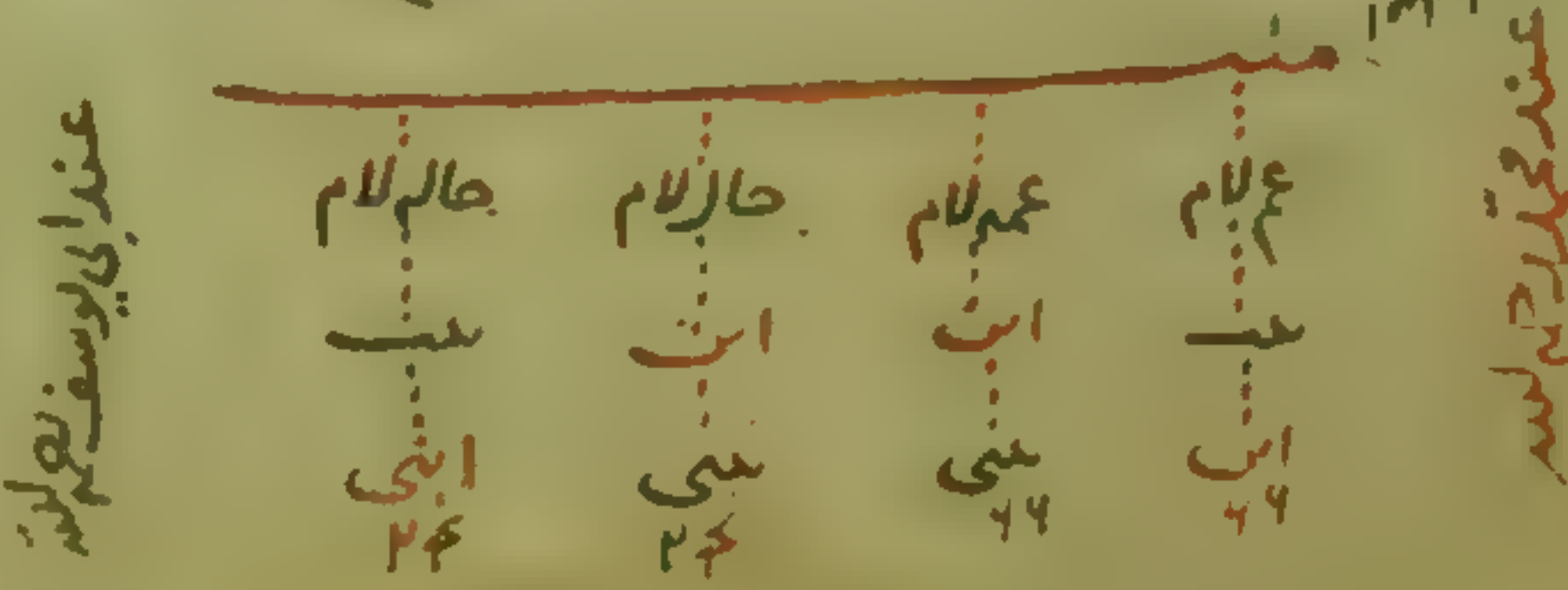
[illegible][illegible]





2

عند محمد بن عبد الله



عندای یوسف

44

حاله لام ..... تحميد







وهذا المجموع عند أبي حنيفة وصحابه رحمهم الله وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم  
اجمعين وعليه الفتوى كما اذا ترك ابناً وبناتاً وخنثى للخنثى نصيب بنتاً لانه متيقن  
وعند الشعبي وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما نصف النصيبين بالنار عمن يعي  
والخنثى يتنازعان فيما وراة النصف فينصف لاسواءهما في الدعوى واختلافهما  
في تخرج الشعبي رضي الله عنه قال ابو يوسف <sup>بأن يرثه اللق</sup> لابن سهم والبنات نصف سهم والخنثى لرباع  
سهم لان الخنثى يستحق سهماً لكان ذكر او نصف سهم لكان انثى وهذا متيقن  
اي نصف النصيبين او النصف المتيقن وهو نصيب الانثى مع نصف النصف المتنازع  
فصار الخنثى ثلث لرباع سهم ولابن سهم والبنات نصف سهم فصار مجموع الانصباة  
سهمين وربع سهم وانما صار سهمين وربع سهم لان ابا يوسف يعين السهام  
يعني نعم المال بال ضرب فيجعل مخرج الكسر وهو اربع مضروباً وهو لربعه فيضرب لربع  
كان له شيء في سهمين وربع سهم في الاربعه وايضا يعين العول اي يبسط سهمين  
وربع سهم بالربع فيصير تسعة الارباع فيجعل كلها سهماً كاملاً ونصف في الوجهين  
تسعة ومار محمد به ياخذ الخنثى خمس المال في هذه المسئلة لكان ذكر او ربع المال لكان  
انثى فياخذ نصف النصيبين لان محمد يعين الحال اعني يجعل الخنثى حرة ابناً  
فيصير في المسئلة ابناً وبناتاً في يصير اصل المسئلة خمسة فنصيب الخنثى منها اثنان  
وفي حال يجعل الخنثى بنتاً فيصير في المسئلة على هذا الطريق بنتان وابن فاصل  
المسئلة لربعه لان الابن يجعل في التقدير بنتين في ياخذ الخنثى نصف النصيبين

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

وذكر خمس من باعتبار الحالات تصحح لربيعين وهو المجمع فضرر سلكه  
المستئين ومع الاربعه في الاخرى ومع الخمسة ثم في الحالتين فكان له شئ والاربعه  
فمضروب في الخمسة وكان له شئ في الخمسة فمضروب في الاربعه فصار للخنثى في المربعين  
ثلاثة عشر واللاين ثمانية عشر ولبنات تسعم وطريق معرفتين ما حصل واعطاه  
محمد بن نصر صحيح ابي يوسف هـ او فقد في تصحيح محمد بن نصر بن الغز  
الخنثى من تصحيح ابي يوسف هـ في تصحيح محمد بن نصر ما اخذ الخنثى من تصحيح  
محمد بن نصر في تصحيح ابي يوسف هـ ان اياها اعطى اقل او اكثر وطريق اخر  
في معرفة الاقل والاكثر لم يعطى للخنثى نصف النسيدين اعني نصيب الذكر و  
الاثنى من تصحيح فتبين في كل موضع اعطى اقل او اكثر **فصل في الحمل اكثر**  
منه الحملستان عند ابي حنيفه هـ وعند ليث بن سعد ثلث سنين وعند  
الشافعي هـ لربيع سنين وعند الزهري هـ سبع سنين وهو لا والله لا حكمي  
حكاية حال فلا عموم للحكاية الحال فلا يصح حكاية حكايتهم حجة على ابي حنيفه هـ  
ودليل ابي حنيفه هـ حجة عليهم في لزوم مدة الحملستان لان عايشه رضا  
قالت لا ينبغي الولد في بطن امه اكثر من سنين ولو بطل معزله معناه بدور  
ظلم معزل واقله ستة اشهر بدليل قوله هـ وحمل وفصاله ثلث سنين الفصول  
منهاستان بدليل قوله هـ وفصاله في عامين فبقى للحمل ستة اشهر ويوقف  
الحمل عند ابي حنيفه هـ نصيب لربيع بنان او لربيع بنات اياها اكثر ويعطى

[illegible]

والزق بين هذا الترخيم وبين تخريج ابني  
يوسف لعل على قماري قول الى يوسف  
ينبغي ان يكون الخنثى ثلاثة عشر شهرا  
نصف سهم لانه ياخذ نصف  
نصف سهم لانه ياخذ نصف  
لثمن وهذا الترخيم وطرد عيا  
في اكان الخنثى اثني عشر  
في اربعة احوال اولها اكان الخنثى  
لانه يضرب ثمانية احوال ولا يخرج  
ربعه ضرب في ستة عشر حلا لا هكذا

[illegible]



بقية الورثة أقل الانصباء وعند محمد بن يوقف نصيب ثلثة بنين رواه  
 بن سعد بن وفي رواية أخرى نصيب ابنين وهو واحد الروايتين عن أبي يوسف  
 نصيب واحد وعليه الفتوى فابو حنيفة هو اخذ الاحتياط و ابو يوسف لم  
 اخذ الغالب ومحمد بن توفيق بينهما بدليل قوله عليه خير الامور وساطتها  
 ويؤخذ الكفيل من الوارثين غير الحمل احتياطاً فان كان الحمل الميت فحجبت  
 بولده لا قل من الكرملة الحمل ولم يكن اقرب بانقضاء العدة يرث ويورث عنه  
 ولزجات بالولد لتام الكرملة الحمل لا يرث لانه لما جاءت لتام الكرملة الحمل  
 علم انه غير موجود وقت الموت وجوده في البطن وقت الموت شرط لا يحقق  
 الارث ولزكان الحمل غير المراد من غير الميت هو اما ان يكون الحمل الميت  
 اخ لا بد ولع اولاد اذا كان ابو قاتل الميت وكان الاخ لام فحجبت بولده لا قل للمساواة  
 من ستة اشهر يرث ولزجات به لتام اقل مدة الحمل لا يرث وانما اعتبر اقل مدة  
 الحمل اذا كان الحمل غير الميت لانه اذا جاء لتام اقل مدة الحمل يحتمل ليرث في البطن  
 بعد الموت فاذا وقع بعد الموت لم يكن وجوده وقت الموت فلا يرث وهذا  
 الاحتياط لا يتأتى فيما اذا كان الحمل الميت فان خرج اقل الولد ثم مات لا يرث  
 لانه كانه مات في البطن وخرج ميتاً ولو خرج الكرملة ثم مات يرث لانها لم تخرج  
 حياً ثم مات فان خرج مستقيماً فالمعتبر صدره اعني اذا خرج الصدر كله فان  
 خرج منكوساً فالمعتبر سترته اعني اذا خرج سترته كلها ثم مات فانه يرث

لا يرث لانها لم تخرج حياً ثم مات  
 فان خرج الصدر كله فان  
 خرج منكوساً فالمعتبر سترته

**الاصل** في تصحيح مسائل الحمل لتصح المسألة على تقديرين علي تقدير ان  
 الحمل ذكر وعلى تقدير ان الحمل انثى ثم انظر بين المثلثين فان توافقا فاضرب  
 وفق احديهما في جميع الاخرى ولزيتا بنا فاضرب كلا احديهما في جميع الاخرى  
 فالحاصل تصحيح المسلم ثم اضرب في كل واحد من ذكرته في مسائل انوثته  
 او في وفق كما في الحنثي ثم انظر بين الحاصلين والضرب اقل يعطى لذلك  
 الوارث والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث فاذا ظهر  
 الحمل فان كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها ولزكان مستحقاً للبعض فباخذ  
 ذلك البعض والباقي مقسوم بين الورثة فيعطى كل واحد من الورثة ما كان  
 موقوفاً من نصيبه كما اذا ترك بنتاً وابوين وامراً حاملاً فالمسلم من لربعة  
 وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير ان انثى من سبعة وعشرين فاذا ضرب  
 وفق احديهما في جميع الاخرى صارت مائتين وستة عشر على تقدير ان ذكرته  
 للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين لكل واحد ستة وثلاثون وعلى تقدير انوثته  
 للمرأة لربعة وعشرون ولكل واحد من الأبوين اثنتان وثلاثون فيعطى للمرأة لربعة  
 وعشرون ويوقف من نصيبها ثلثة اسهم لان لربعة وعشرين سهماً على التقديرين  
 ثابت في الزيادة شكراً وهي ثلثة فيوقف من نصيب كل واحد من الأبوين ثلثة  
 لربعة اسهم لان فيها شك في حال يستحق وفي حال لا ويعطى للبنت ثلثة عشر  
 سهماً لان الموقوف في حق البنت نصيب لربعة بنين لان البنت اذا تصور

47

عند الجوز



سید محمد بن علی بن ابی طالب علیه السلام  
در بیان فضائل و مناقب ائمه اطهار علیهم السلام

منه فاحكم الحكم بوجه ورتبه من كان حيا  
فوز منه وقت الحكم دون من مات قبل  
ذلك لانه لما حكم بوجه من كان حيا  
وسرط التوارث في هذه الحالة  
بعد موت المورث بقا الوارث حيا  
لما كان باقيا فوز منه حال  
الحكم بوجه صواب



في الردة موقوف ام لا فعند ابن حنيفة موقوف فاذا قتل او مات قد بطل عقوده  
 فلا يدخل المال في ملكه فلا يرث عنه وارثه فكل المال وعنده ما ملك المرتد في كسب الردة غيب  
 موقوف بل عقوده نافذة فاذا مات فقد مات عن ملكه فينتقل الى ورثته ككسب  
 لاسلامه واما المرتدة فتصرف ما غير موقوف باجماع بين اصحابنا في اذا قتلت  
 على الردة او ماتت ينتقل مالها الى ورثتها واما المرتد لا يرث من احد لان مسلم  
 ولا من مرتد مثله وكذلك المرتدة الا اذا ارتدت اهل ناحيته باجماعهم في يتوارثون  
 كالكافر الا صلى في دليله ان ابن حنيفة ارتدوا في زمان ابن بكر رضه ولم يؤمروا  
 بتجديد الانكحة فعلم بهذا ان ردتهم غير مؤثرة في تفرق الزوجين وحرمان الميراث  
 اذا كانوا اهل ناحيته اما اذا لم يكونوا اهل ناحيته فالردة محرجه لهم عن الاهلية  
 فبطل استحقاق الارث **فصل** حكم الاسير حكم سائر المسلمين في الميراث  
 ما لم يفارق دينه معناه لم يصير هو مفقودا بل هو كالحاضر لانه لا شبهة في  
 حيوته فاذا فارق دينه فحكمه حكم المرتد لان المرتد ترك دين الاسلام وانتحل  
 ديناً غيرهم ولنزلهم يعلم ردة ولا حيوتهم فحكمه حكم المفقود لان المفقود شخص غائب  
 لا يعرف وطنه ولا حيوته ولا موته فاذا لم يعلم ردة الاسير ولا حيوته صار  
 كالمفقود **فصل** في الخرق والحرث لقامات جماعة ولا يدرى ايتهم  
 مات او لا جعلوا كائهم ماتوا معاً لان الحكم اذا اشتبه اوله واخره جعلوا  
 معاً حكم بني حنيفة ايتهم اذا ارتدوا ثم اسلموا لم يؤمروا بتجديد الانكحة فعلم بهذا

في الردة موقوف ام لا فعند ابن حنيفة موقوف فاذا قتل او مات قد بطل عقوده  
 فلا يدخل المال في ملكه فلا يرث عنه وارثه فكل المال وعنده ما ملك المرتد في كسب الردة غيب  
 موقوف بل عقوده نافذة فاذا مات فقد مات عن ملكه فينتقل الى ورثته ككسب  
 لاسلامه واما المرتدة فتصرف ما غير موقوف باجماع بين اصحابنا في اذا قتلت  
 على الردة او ماتت ينتقل مالها الى ورثتها واما المرتد لا يرث من احد لان مسلم  
 ولا من مرتد مثله وكذلك المرتدة الا اذا ارتدت اهل ناحيته باجماعهم في يتوارثون  
 كالكافر الا صلى في دليله ان ابن حنيفة ارتدوا في زمان ابن بكر رضه ولم يؤمروا  
 بتجديد الانكحة فعلم بهذا ان ردتهم غير مؤثرة في تفرق الزوجين وحرمان الميراث  
 اذا كانوا اهل ناحيته اما اذا لم يكونوا اهل ناحيته فالردة محرجه لهم عن الاهلية  
 فبطل استحقاق الارث **فصل** حكم الاسير حكم سائر المسلمين في الميراث  
 ما لم يفارق دينه معناه لم يصير هو مفقودا بل هو كالحاضر لانه لا شبهة في  
 حيوته فاذا فارق دينه فحكمه حكم المرتد لان المرتد ترك دين الاسلام وانتحل  
 ديناً غيرهم ولنزلهم يعلم ردة ولا حيوتهم فحكمه حكم المفقود لان المفقود شخص غائب  
 لا يعرف وطنه ولا حيوته ولا موته فاذا لم يعلم ردة الاسير ولا حيوته صار  
 كالمفقود **فصل** في الخرق والحرث لقامات جماعة ولا يدرى ايتهم  
 مات او لا جعلوا كائهم ماتوا معاً لان الحكم اذا اشتبه اوله واخره جعلوا  
 معاً حكم بني حنيفة ايتهم اذا ارتدوا ثم اسلموا لم يؤمروا بتجديد الانكحة فعلم بهذا

في الردة موقوف ام لا فعند ابن حنيفة موقوف فاذا قتل او مات قد بطل عقوده  
 فلا يدخل المال في ملكه فلا يرث عنه وارثه فكل المال وعنده ما ملك المرتد في كسب الردة غيب  
 موقوف بل عقوده نافذة فاذا مات فقد مات عن ملكه فينتقل الى ورثته ككسب  
 لاسلامه واما المرتدة فتصرف ما غير موقوف باجماع بين اصحابنا في اذا قتلت  
 على الردة او ماتت ينتقل مالها الى ورثتها واما المرتد لا يرث من احد لان مسلم  
 ولا من مرتد مثله وكذلك المرتدة الا اذا ارتدت اهل ناحيته باجماعهم في يتوارثون  
 كالكافر الا صلى في دليله ان ابن حنيفة ارتدوا في زمان ابن بكر رضه ولم يؤمروا  
 بتجديد الانكحة فعلم بهذا ان ردتهم غير مؤثرة في تفرق الزوجين وحرمان الميراث  
 اذا كانوا اهل ناحيته اما اذا لم يكونوا اهل ناحيته فالردة محرجه لهم عن الاهلية  
 فبطل استحقاق الارث **فصل** حكم الاسير حكم سائر المسلمين في الميراث  
 ما لم يفارق دينه معناه لم يصير هو مفقودا بل هو كالحاضر لانه لا شبهة في  
 حيوته فاذا فارق دينه فحكمه حكم المرتد لان المرتد ترك دين الاسلام وانتحل  
 ديناً غيرهم ولنزلهم يعلم ردة ولا حيوتهم فحكمه حكم المفقود لان المفقود شخص غائب  
 لا يعرف وطنه ولا حيوته ولا موته فاذا لم يعلم ردة الاسير ولا حيوته صار  
 كالمفقود **فصل** في الخرق والحرث لقامات جماعة ولا يدرى ايتهم  
 مات او لا جعلوا كائهم ماتوا معاً لان الحكم اذا اشتبه اوله واخره جعلوا  
 معاً حكم بني حنيفة ايتهم اذا ارتدوا ثم اسلموا لم يؤمروا بتجديد الانكحة فعلم بهذا







المجلد الثاني

عشر

مدد فاکو لیسیر

ما قبل

تول المہاج

51

أمين الدولة

شرح الفا

مکتبہ فناری

مکتبہ فناری



الحمد لله الذي قسم افراد الاناس الى اصناف منها اصول وفروع  
فجعل نسا وضررا وقدر سهامهم في قديم حكمة على ترتيب فطرتهم باسباب  
او انساب فساق لكل ذكر ذكر او كتب لهم فرائض تشبب الى صلاته الاربعة  
بين الايام واظهر ذلك على لسان من نبعت لتتيمم كرام الاخلاق وتكامل  
شعائر الشرائع في دين الاسلام محمد عليه افضل الصلوات واكمل النجيات  
وعلى اصحابه الذين بايعوه وتابعه في احكام الاحكام **وبعد** فان اول  
العلوم باقتناص عوائد الشوارد من عوائد قواعده واقسامه واحداها  
باقتناص فرائد الفوائد من جرائد عقائده واحكامه علم الفرائض الذي تولته  
الله بتعليمه وقسمها بين الامة ووقد الرعية في تهذيبه وتنقيته كل من  
تقدم وتاخر من افاضل الامة وقال النبي عليه السلام تعلموا الفرائض وعلما  
الناس فانها اول علم ينسب واول قضية تنزع من امتي ومن جلالة المصنفين  
فيه المختصر المنسوب الى الامام الهمام سراج الملته والدين اسكنه الله في جنة  
وتخير في مقعد صدق عند مليك مقتدر وسو لعمري فيه كثر معبر لفظ لطيف  
ومعان كالذرر وقد شرح القوم على انوار عجائب والناس فيما يقتشون  
مذايب منهم من مرب الى الاطناب المملوء ومنهم من رغب في الاجاز  
المخلوق منهم من ترك الامم الى غير انهم ومنهم من رغب في ضبط المقصود  
عن بسط الكلام فلقد تدبني ما بالطلب من الحيرة في هذا القواعد ونبد  
الذوايد الى ان جمعت لهم من ملقطات الشروح ما مو انطف من الروح  
واصنفت الى ذلك ما في النجاة طر الفوائد من اللطائف المحسوبة من ذخاير

البصائر منذ اتى بن ظهراني طائفة جل بضا عتهم النجاشي والعناد وكل صنمهم  
الاخفاف عن منبع الرشاد لا يعجبهم خوئي وان كان انجي من سيبويه ولا لغوي  
وان علك اللغات بقوة الحسية ولما اتبعوه لو عاصروهم احد من اخصف  
وصاحبة وليس عزمي من منذ ان اعدت صنف المصنفين او من زمرة  
الشارحين كيف ولا يتلغ سقوة شاء والمكمل لا يحس كوكب خدري النكلك  
لكن من قدر عليه زرقة فليستق ما اتاه الله وليس ما لا يدرك كله يتدرك كله  
ولا بد من ذابن ذبا والذبان تلوا التريا وما فطنت منذ الاثقة يا غاض  
الا بصائر من مواقع الانظار فاني لمعترف ان ما يستنبطه خاطري سبتم  
مع ان في الكلام اعتبارات وفوق كل ذي علم عليهم وبالله اعظم واستعين  
وعليه اتوكل وسونهم لمعين على الله في كل الامور توكلني بالجنس اصحاب الغناء  
توشلي بال الحمد لله **اول** لما كان من جملة الاثار النبوية وعدة اخبار المصطفوية  
ان قال عليه السلام كل امر ذي مال لم يبدأ باسم الله وروى بالجد الله فهو ابتد  
مع ما فيها من اليمين بالافتداء بالكتاب العزيز المستفيع بالتحديد وبالجملة  
على المذممين وكان الفرق بين التصانيف الاسلامية وغيره من اللوارب  
جعل اصحاب التصنيف وارباب التاليف بالجملة اقولا والحمد لله ثانيا وصلوة  
النبى ثالثا من الواجب ولهم من الطرق الجائزة اربعة الاول مدح النبي  
ثانيا ذكر الباعث الثالث تسمية الكتاب الرابع بيان كيفية الكتاب من النبوة  
والتفصيل ولما كان من كلام المصنف على الاختصار المناسب مقتصر على ما هو  
الواجب ثم الحمد والشوا باللسان على الجيد الاختيارى قصدا مطلقا اي  
سواء تعلق بالنصايل ام بالنواضل فاكثرا ومولا تيان بايشعر بالتعظيم  
مطلقا يتناول اصفاء الشكر والمدح وباللسان احقر لئلا عن جنتي لشكر

ومن انبئي علم والما كتاب الاربعة المستهدون  
يعني احد عشر اخص

فقال جل جلاله ان البو حري حلي  
والامطلا في جعلنا مستغنا الى الاوله  
لان الاوله تنفق البو حري

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه



وفيما يتعلق بالجنان والاركان فان كلامنا في الشكر قال  
 فاذا تكلم النعماء في ثلثة يد ولسان والضمير المجيب، وعلى الجليل الاختيار  
 لتحقيق هبة الجدة لا يستعمل غير الاختيار فلا يقال جده على صراحة جده  
 ورثاقه قدوة وقصد اي ثناء مقصود به تعظيم من الشناء له احتراز عن الشكر  
 ومن قول القائل فلان فاضل خير وقدرة على اذ ليس المقصود بالشان في كل منها  
 ذكره مطلقا احتراز عن الشكر باللسان فانه مخفوم لما بعد الاحسان قال  
 بعض السارحين ومن الجيد فانه مخفوم ما قبله ومن مصواب لانه محال  
 للعقل والعقل اما النقل فهو ان المدح يطلق على ما قبل الاحسان وما بعده  
 كدلالة الشرحين واما العقل فلان الشناء المتعلق بالفضائل غير الاختيار  
 بعد الاحسان خارج من الانواع الثلاثة مع ان الشناء مخفومها اجابا  
 فالاولى ان يقال على الجليل الاختيار فقط حتى يخرج المدح فانه يتناول الاختيار  
 وفيه مدح او فاضل الجدة بالمدح من بين الالفاظ المتداينة المعاني اما اجالا  
 فاقتداء بالكتاب العزيز وما تفصيلا فدون المدح ليوذن انه فاعل بالاختيار  
 ودون الشكر ليعلم الغافل ان النواضل ولاه قال عليه السلام الحمد راس  
 الشكر ما شكر الله عبد لم يجده ثم اللام في الحمد لا استغراق عند الجمهور وللجسر  
 والحامية عند صاحب الكشاف وسو مني على ان الاستغراق في اللام اوله  
 المقام فعند الجمهور الى اللام وعند الى المقام وانما قلنا انه مبني على ذلك  
 بدليل ما نقل عن صاحب الكشاف في الاشارة ان اللام انما كان للجنس لانه لا يفيد  
 شيئا سوى التعريف والاسم لا يدل الا على نفس المية المعبر عنها بالحققت  
 فاذا لا يكون له استغراق مستفاد من اللام فاذا ثبت انه مبني على ذلك  
 تحقق ان ما في اكثر الشروح من انه مبني على مسئلة خلق الافعال ليس كذا

في قوله تعالى  
 الحمد لله الذي  
 خلقنا من  
 نوره  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا

في قوله تعالى  
 الحمد لله الذي  
 خلقنا من  
 نوره  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا

اسم للذات المستجمع بجميع الصفات فقابلية الجدة بمقابلية لجميع الصفات  
 فلهذا قابلية المصنف او ليوذن ان استحقاته الجدة لذاته او لئلا يتوهم اختصار  
 الجدة بوصف دون وصف واقتداء بالكتاب العزيز قال رب العالمين اوله  
 الرب يجوز ان يكون صفة اما بمعنى المالك وبمعنى المصلح ويجوز ان يكون مصدرا  
 بمعنى التربية مستعارا منا للصفة كافي رجل عدل والعالم اسم لذوى العلم من  
 الملائكة والتقليد ويحل كل ما علم به الخالق من الاجسام والاعراض فاعلم  
 فالعالم اجماع الموجودات العالم او جمع الموجودات المعلمة ولا شك ان جميع  
 لا يتعد فلم جمع العالم فلهذا كان الجمع سمي عالما كدلالة كل جنس سمي عالما  
 بيان عالم الاجسام وعالم الاعراض وعالم الحيوانات الى غير ذلك سواء كان  
 ذلك القول بالحققة او بالمجاز فيجوز ليشمل كل جنس ما سمي به فان قلت اذ كان  
 سمي العالم الجمع او جنسا منه كان اسم جنس لا صفة ولا على ومشرط الجمع  
 بالواو والنون ان يكون صفة او على قلت سلف ذلك لعني الوصفية  
 فهو في الدلالة على معنى العلم كذا في الكشاف فان قلت لئلا يكون الوصف  
 ايضا انا جمع بالواو والنون اذ كان وصفنا لمن يعقل فاذا كان العالم  
 اسما لكل ما علم به الخالق ومنهم من لا يعقل فكيف جمع بينهما قلت هو بطريق  
 تغليب العقل، على غيرهم **قال** هذا الساكن **اول** انما شبه الحمد بحمدهم  
 تنبيه على ان المراد بهذا المتبادل لنعمة تعا كما ان جدهم كذلك لا الحمد لا بدالة  
 والحمد لسمي بوجه دلالة على ذلك وانما لم يقل هذا لذكر من لان هذا التنبيه  
 لا يحصل بذلك والا فخر لذكر من اعم واشمل فكان ذكره اولى وافضل  
 فعلم ان ما قال بعض السارحين من ان الكتاب داخل في الاول لا يتجه وجه القدر  
**قال** والصلوة على خير البرية محمد وآله تطيب الطامس **اول** الصلوة على العبد

في قوله تعالى  
 الحمد لله الذي  
 خلقنا من  
 نوره  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا

في قوله تعالى  
 الحمد لله الذي  
 خلقنا من  
 نوره  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا  
 والحمد لله  
 الذي هدانا  
 لهذا  
 هذا







كما سمي عدم البعض شطرا في قوله عدم في الخارجين فيقعد شرط غيرها وهذا الوجه  
 هو المذكور في المغرب والثناء المنقوطة بالثلاث من الثواب يعني ان كثرة  
 ثوابه على قلة جهته بمنزلة حلة ثواب سائر العلوم على كثرة حجمها لان من تعلم مسألة  
 من سائر العلوم فله عشر حسنات ومن تعلم مسألة منه فله مائة حسنة كذا  
 في الرواية ثم اعلم ان الحق على كل من يحاول ان يتصوره ولو بوجه  
 اذا شروع بدون الشعور غير ممكن بل يحزن او يرسه ليكون على بصيرة في طلبه  
 وان يعرف موضوعه ليميز عن سائر العلوم عند فان التميز الذاتي للعلوم  
 انما هو بتميز موضوعاتها وغايتها لئلا يتبع طلبه عشا وما يتدمنه ليشكر من  
 اثبات مطلوبه ان غنى الله حاجته وتما جرت عادة العلماء ان يفرذوا بالذكر  
 من كل فن ما كان كثيرا لشعب الاحكام من ابوابه ويعرفونه بتعريف مميزة  
 فاعدا ويضعوا له ابوابا وفصولا وموضوعا وغاية بمنزلة علم مستقل  
 وذلك كما افردوا باب الكفاية بابا من علم الطبيب افردوا الفرائض ايضا  
 وان كان بابا من الفقه فوجب التعرض لتعريفه وموضوعه وغاياته واستدلوا  
 فتعريفه انه علم يعرف به كيفية قسمة التركة على مستحقيها وموضوعه التركة  
 ومستحقوها لان الله فني بحث عن التركة من حيث انما تقسم بقوا عد  
 معينة شرعية سيأتي ذكرها وعن المستحقين من حيث كيفية استحقاقهم  
 واجدادهم لما استحقوه وغايتها الاتقان على تعيين السهام لذويها  
 بالبيان على وجه صحيح واستمداده من اصول الشرع وهو الكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس وسياتي وجه الحصر فيها والكلام في ان لا مدخل للقياس بثبوت  
 الفرد من انشاء الله **قال** قال علماءنا رحمهم الله يتعلق بركة الميت **أول**  
 ما ذكره بعض الشارحين من ان مذهب الشافعي ان اول ما يتعلق بركة الميت

الميت

من الحقوق قضاء ديونه فان فضل يصرف الى باقية والا فيستوفى نحو الخبير  
 والتراب ان لم يوجد في ميت المال شي فقولنا علمنا فانا احتراز عن مذهب مالك  
 لان المراد من الديون ان كان ديونا تتعلق حق اربابها باعيانها فتقدمها  
 على سائر الحقوق المتعاقبة متفق عليه وان كان ديونا مطلقة كما هو المذهب  
 من ظاهر كلامه فتقدمها عند الشافعي ايضا ممنوع فاتي ما اطلعت على رواية  
 منه الا بما عد خلا في ذلك وان فتنشت فاسمع من جهة كتبه صريحة عبارة  
 الحاوي في اول باب الفرائض يخرج من تركه الميت حق يتعلق بعين كالمهر  
 والعبد الجاني والمبيع اذا مات المشتري فمجلسا ثم يؤخذ خبيره بالمعروف  
 ثم يقضي ديونه اذا عرفت هذا فالصحيح ان ما قيل من انه احتراز عن مذهب  
 في ترتيب الورثة على حقه لان الكلام في ترتيب الورثة ايضا من يقول  
 القول ويمكن ان يقال انما قال علماءنا فتبينها للمتعلم في بادي الرأي اعني  
 قبيل شروع في المسائل على ان المختص مؤلف في مذهب العلماء الخليفة  
 لا الشافعية والمالكية وغيرهما وهذا وجه ثم التركة في اللغة بمعنى المتروكة  
 كالطلبية بمعنى المطلوبة وفي الاصطلاح ما تركه الميت من الاموال صافيا  
 عن تعلق حق الغير بعينه فاما تركه من هله وعياله لا تسمى تركة وكذا ما تعلق  
 حق الغير بعينه من الاموال لا تسمى تركة كالعبد الجاني والمردون المشتري  
 قبل القبض اذا مات المشتري قبل اداء الثمن والعبد الذي جعل فورا  
 والمستأجر والمقبوض المبيع الفاسد اذا مات المبيع قبل الفسخ فان حق  
 المبتن عليه والمرتبين والمبيع وذات المهر والمستأجر والمشتري متعلق  
 باعيانها فيقدم على التجهيز والاصل ان كل ما يتعلق بالعين كما تقدم على الكسوة  
 حال الحيوة تقدم على التجهيز حال المات وقوله شبيهة اليه اذا مات فترت

اما اذا قلنا ان المختص مؤلف في مذهب العلماء الخليفة  
 من غير تخصيص اذ انما قلنا ان المختص مؤلف في مذهب العلماء الخليفة  
 جارية على انما ذكره الشافعي في المذهب  
 قبيل شروع في المسائل على ان المختص مؤلف في مذهب العلماء الخليفة  
 اما انما يعلق منه ويحتمل ان يكون المقصود به







عن التجهيز مع دخوله فيه لان التجهيز اتخذ جهاز الميت من حين موته الى  
دفنه يوم الاشارة بان المكلفين ما يستوجب بشانه الامتثال والتعظيم  
بتقديم الامام فان كلام من التعظيم بعد التحفيس والتحفيس بعد التعظيم من وجبات  
التعظيم بيان الحاقه والتفخيم اما الاول فلقوله تعالى والشمس والقمر  
والنجوم مسجرات واما الثاني فلقوله تعالى تنزل الملائكة والروح وكلوه من  
كان عدوا لله والامة ثم التبذير والتقتير من بيان اما نقلا فلقوله تعالى  
والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما واما  
عقلا فلان التبذير يخل الى الورثة والتقتير يخل الى الميت فالاولى  
القوام بين طرفي الانفاط والتفريط وتفسيرهما من وجهين احدهما من حيث العلم  
ببانه ان السنة في الرجل ثلاثة اوثاب وفي المرأة خمسة اوثاب والزيادة  
تبذير والنقص تقتير **ب** من حيث القيمة بانه ان الميت اذا كان يلبس  
ايام حيوة ثوبا قيمته عشرة دنانير فالزيادة على ذلك تبذير والنقص تقتير  
ثم قيل يعتبر ثيابه التي يلبسها في الجمع والاعياد وثيابه التي يلبسها عند  
زيارة الابوين وقيل وسط ثيابه التي يلبسها غالبا من غير حال الصلاة  
واما فيها فيما يوجد **قال** ثم يقضى ديونه من جمع ما بقي من ماله **اول** اي ديونه  
المطالبة من جهة العباد لا دين الزكوة ودين الكفارة والهدية وغيرها  
من الحقوق الواجبة لله تعالى فانها تسقط بالموت عندنا خلافا للشافعي  
الا ان يتبرع الورثة بايها او يوصيها قبل الموت فعلى الوارث او  
الوصي ان ينقل ما من الثلث عند الشافعي من جمع المال اوصى او لا مثلا  
ان اوصى للصلوة يطعم كل وقت صلوة نصف صاع من نير كافي الفطرة  
وللوتر ايضا عند ابن حنيفة خلافا لهما وان اوصى للصوم فصوم كل يوم

كصلوة كل وقت ولا يجوز ان يصوم وليه عندنا خلافا للشافعي وان اوصى  
بالزكوة يؤدتها وان اوصى بالجمع عنه وكذا التيسر في النذور والكفارة  
وان اجتمع الدينان فدين العباد اولى عندنا ودين الله عند الشافعي  
وعنه انها سواء ثم كفية قضاء ديون العباد ان صاها ان كان واحدا  
يُدفع اليه ما بقي من التركة بعد التجهيز وان كان جماعة وان لم يكن بعضهم  
اولى من بعض فالتركة ان شئنا ولا قسمت بينهم على مقادير حقوقهم وان  
كان بعضهم اولى فيقضى لذلك دين الصحة وما ثبت بالمعينة في المرض  
او بالتمينة اولى ما ثبت بالاقرار عندنا وقال الشافعي الكل سواء  
يقدم الكل على الوصية فان لم يكن لديون المذكورة في المقتضى بطلت  
فهل فيه ما يدل على تقييد ما ديون العباد فليس نعم يقتيد بقوله يقضى ديونه  
اي ديون الميت فان الدين موت العبد حقيقة في دين العباد مجاز  
في دين الله بطلت عليه باعتبار ما كان دينه فاما الآن فلا لما يتبين سقوطه  
بالموت والاصل في الكلام المحضة وهذا قول الدين المذكور في قوله  
او دين على دين العباد وان كان ظاهره مطلقا واعلم ان الدين لما  
كان متعلقا بجميع التركة وجب ان يقضى من جمع المال **والك** ثم تنفذ  
وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين كما كان قضية اطلاق النص وموقوله  
من وصيته ان يقدم الوصية بما زاد على الثلث ايضا الا ان الاجماع  
اخرج الزيادة عن التقديم اذا لم تجز الورثة فبقى ما وراءه على قضية  
النص وروى عن النبي عم انه قال الله تعالى جعل لكم ثلث ما لكم في اخذ  
اعمالكم زيادة لكم في اعمالكم واعلم ان مقدار الثلث كما وجب تقديم تنفيذ  
الوصية به على كل حال على القضية اطلاقه المحض ولم يقتيد بقولنا ان ابى

**اول**

اي الدين من ثلث ما بقي من ماله



الورثة فاما الاقتصار على تنفيذ مقدار الثلث فلمس موضع هذا وذلك  
 هو المستحق للتقسيم بذلك فظهر ان ذلك التنفيذ ما كان عليه كما ظن بعض  
 الاخاضل **فك** ثم يقسم الباقي بين ورثة بالكتاب والسنّة واجماع الامة  
**اول** الوارثين او اذ ليست القسمة بمجموع الثلثة دائما بل واحد من الثلثة  
 على سبيل منع الجلو والمعنى يقسم بين من ثبت ارثه بواحد منها او اثنين  
 او ثلثة ثم اصول الشرع اربعة لان ما توجه في حقنا ان كان يورث بالزوج  
 الايمن وقد توارث نقله هو الكتاب والآفاق كان من الرسول فهو ثلثة  
 وان كان من غيره فان كان آرا جميع المجتهدين من اصل الجمل والعقد  
 اذ لا عبرة لغيرهم فهو لا جاع او راى بعضهم فهو القياس واما راى غير المجتهد  
 سواء كان راى الحكم وهو لا الهام او راى غيره وهو التقليد فلا يثبت  
 الحكم الشرعي بهما لعدم كونهما حجة وانما يذكر المصنف لاصل الدراج وهو  
 القياس لان الجارى في الموارث التقدير والمساغ للقياس في المقادير  
 لحفا وجه الحكمة في تخصيص مقدار دون آخر وكان حكمة مستند الى التوفيق  
 الذي لا يؤخذ الا من الاصول لثلاثة التي ذكرها هذا هو الكلام الحق الذي يجب  
 الاعتماد عليه فلا يلتفت الى ما في بعض الشروح من ان المراد باجماع الامة  
 قول المجتهد وان كان واحدا لا جمع آراء المجتهدين حتى اخذ بعض الاخاضل  
 ذلك مذهبا لان قول المجتهد عين القياس وقد تقرر ان القياس لا يجري  
 في الموارث يدل عليه ما في شرح المصنف ان الذين ثبت فروضهم بالكتاب  
 كالزوج والزوج واللاتم والاب والافوة والافوات والبنات واما  
 الذين ثبت فروضهم بالسنّة فكما لخص لقوله عليه السلام اطعموا  
 الجحّة السدس يعني الجحّة الوراثية وكما لخص لقوله عليه السلام اطعموا

وجه الدلالة  
 ان المصنف في  
 قسم الاطعام  
 انما لم يذكر  
 فروضهم بل  
 اداء الجحّة  
 من اصل الحق  
 انما هو في  
 الامم فمما ظاهرا  
 لا بد من  
 الاطعام  
 والسنّة  
 من فروضهم

58 الاخوات مع البنات عصبة وغيره لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض  
 باهلها فما بقى فلا ولي عصبة ذكر يعني اطعموا ذوى السهام سهاهم  
 فان فضل منها شي فلا قرب رجل من العصبات والاقرب هو الابن كما  
 سنبين واما الذين ثبت فروضهم باجماع الامة فثبتت الابن واسفلت  
 يقوم مقام البنت اذا عدت بنت الصلب الى اخر ما ذكر **فك**  
 فيبدأ باصحاب الفرائض **اول** لما آل من الحقوق المتعاقبة على التركة  
 الى قسمتها فشرع بقوله فيبدأ باصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهم متقدّم  
 بتقدير صريح اى مقطوعة ثبينة في كتاب الله او سنّة رسول الله  
 ثم ههنا تقسيمات اعداد ان ما يستحق به الارث امران نسب وسبب  
 اما النسب فهو الاولاد والموالودية والافوة والعمومة والخوالة  
 وما يتفرع منها واما السبب فزوجية وولاء والميراث بالزوجية  
 قسما ميراث منها وميراث ثمانية والاولاء ايضا قسما وللاعتاقه وولاء  
 موالاة والميراث بولاء الاعتاقه للاعلى فقط وبولاء الموالاة بطرف  
 واحد او كلاً الطرفين على ما شرّكا فان **فك** المقدره بالنسب على الغير  
 والموصى له بما زاد على الثلث وبيت المال ورثة بعد مولى الموالاة  
 وليسوا على شيء مما يستحق به الارث **فك** في الاول قتال النسب  
 والكتا وصية وللمن ميراث والثالث لمن يوارث بل يومين باب وضع  
 السياسة بدليل وضع مال كافر فيه وصرفه الى المسلمين وثانيها ذوى  
 النسب فاسم ثلثة صاحب فرض وعصبة وذو الرحم لانه ان كان له سهم  
 متقدّم بتقدير صريح فهو صاحب فرض والآفاق اخر ما انقضى الفرائض  
 مطلقا فعصبة والافوة والرحم لا يقاتل تقسيم ذوى النسب الاقسام

في بيان  
 ما ذكره  
 في الفرائض



الثلاثة غير طاهر لمزوج من هو ذو فريض وعصبة كالاب مثلاً لا نأقوله  
 ذلك باعتبار حالتي مختلفين ومثله غير مفسد لان الانفعال منع الخلق  
 وثالثها ذو والسبب اقسام اربعة الزوج والزوجة ومولى العتاقة ومولا  
 الموالاة واربعاها مصارف التركة اقسام تسعة اصحاب الفرائض والعصبة  
 النسبية والعصبة السببية والقرود والارحام ومولى الموالاة  
 والمقر له بالنسب على الغير والموصى له بما زل على الثلث وببيت المال اربعة  
 اتفاقية وهي الثلث الاول وبيت المال والخمس الباقية خلافة فيها خلاف  
 ما كره الشافعي في والآوجه في وجه الضبط ان يقال ان المقر اما ذو  
 نسب او ذو سبب او غيرهما فان كان ذا نسب فاما ان يكون له سهم مقدر  
 اولاً فان كان فهو صاحب فريض ان اقتدر بجزء التقدير ورد ان اخذ لعدم  
 الوارث بعد وان لم يكن له سهم مقدر فهو عصبة ان اقتدر بما ابقته الفرائض  
 مطلقاً وذو الرحم ان لم يجرز وان كان ذا سبب اما ذو زوجية او ذوالا  
 فذو الزوجية من اصحاب الفرائض وذوالالوال والعصبة السببية  
 ان كان ذوالالوال العتاقة ومولا الموالاة ان كان ذوالالوال الموالاة  
 وان كان المقر غير ذي نسب وسبب فاما ان يكون المقر له باخبار  
 من لميت او بانشاء منه اولاً بهذا ولا يذكر فالاول المقر له بالنسب على الغير  
 والثاني الموصى له بما زل على الثلث والثالث بيت المال واما ما ذكر بعض  
 الشارحين ففقيه فساد من وجهين ثم وجه الترتيب بين المصارف التسعة  
 انه انما قدم اصحاب الفرائض ثم العصبات النسبية اما نقله فلقوله عليه السلام  
 الحقوا الفرائض باهلها فما ابقته فلا ذى عصبة ذكره ويرى فلا ذى رطل  
 ذكره ميل تقييد الرطل المذكور للأكيد كافي عشرة كالملة وميل حتى يتناول  
 اصحاب الفرائض  
 فاعلموا ان  
 ما ذكره

9  
 العبيان اذ لولا التقييد لم يتناولهم واما عقلاً فلان النسب جعل الله  
 والسبب جعل العبد وجعل الله اولى بتقديم الاعتبار ثم العصباء النسبية  
 اما نقله فلان روى ان بنت حمزة اعتقت عبداً فمات وترك بنتاً فجعل  
 النبي عليه السلام نصف ماله لابنته ونصفه لابنت حمزة ولم يرد على ابنته  
 واما عقلاً فاعتباراً بالعصبة النسبية اذ كل منها ياخذ ما ابقته الفرائض  
 مطلقاً ومحرز الجمع عند الانفراد واما ما ذكره بعض الشارحين من ان تقدم  
 بالاجماع فخالف لما في الجوز من ان مذهب ابن مسعود ان ذوى الارحام  
 تقدمون على العصباء النسبية فان قلت كان الحق في يده لما ذكره من  
 ان النسب جعل الله ومولى فلان هذا تعليل يعارض الفرض فلا يلتفت  
 اليه ثم الرد اما نقله فبالاثر فانه مذهب عمر وعلي رضي الله عنهما وروى عن  
 عثمان انه رأى الرقة على الزوجين فيسئل والفتوى في يومنا هذا على هذا  
 لفساد بيت المال واما عقلاً فلان اصحاب الفرائض بعد ما اخذوا فرائضهم  
 صاروا من ذوى الارحام واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ومن جملة اصحاب  
 الفرائض البنت وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام فقدم الباقي ايضا  
 لان كلام من جملة اصحاب الفرائض الذين يرد عليهم ثم ذوالارحام اما  
 نقله فلقوله عليه السلام ذووالارحام ورثة من لا وارث له واما عقلاً  
 فلان استحقاقهم بالنسب وذلك اولى من التسبب ثم مولى الموالاة  
 اما نقله فلقوله عمر رضي الله عنه مولى لنا من ميراثه حين شبل عن مات  
 مولى يا ولم يترك وارثاً واما عقلاً فلان استحقاقه بالنسب موقوفه تعالى  
 والذين عاقبت ايمانكم فأتوهم نصيبهم المراد منه عقد الموالاة نقله  
 من ائمة التفسير فهو اولى من المقر له الذي لا ينسب في استحقاقه ثم المقر له

في نسخة اخرى قوله عليه السلام



بالنسب على الغير لا يقال صدقة في اقداره بل الظاهر ذكر حيث دأب عليه  
 الى الموت وما فيه احتمال النسب اولى مما في احتمال له ثم الموقوف لم يزل  
 على الثلث لانه مختار الميراث **قال** ثم بالعصبات من جهة النسب العصبية  
 كل من يأخذ ما بقية الفرائض وعندنا افراد يخرج جميع المال **اقول** عصبية الرجل  
 اقاربه لا يبيد ويطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وعرفنا بقوله كل من  
 يأخذ ما بقية الفرائض ان ابنت شاة والابن يخرج من الميراث ولا يقول  
 لا قبله وعندنا افراد يخرج جميع المال بقية اشكال من وجوه اربعة الاول ان  
 لفظة كل غير واقعة موقعها لا يبالا حاطة الافراد والتعريف للمامية لا يبالا  
 الثاني انه تعريف بالمساوي لان العصبية لا يعلم الا بالمذكور ولا يعلم المذكور  
 الا من يعلم العصبية الثالث انه غير مطرد لصدقة على ذوى الارحام ومولا  
 الموالاة لا يخذلها ما ابتاعه اهل الزوجين الرابع انه غير منعكس لان بنت  
 مع الابن والاخت مع البنت من العصبية ولا يخرج زان جميع المال عند الام  
 والجواب عن الاول ان من لفظ عام قد قيد بالصفة العامة وبما اخذ ما بقية  
 الفرائض فتوغل في العموم فلم يدخل عليه انظر كل جاز ان يتوهم ان العصبية  
 عبارة عن جميع افراد من يأخذ ما بقية الفرائض فادخل لدفع ذلك التوهم  
 او نقول ان التعريف قد يكون للمامية والافراد لا المامية فقط فيجوز دخول  
 الكل على مثله او نقول هذا تعريف بحسب الاسم اي اسم العصبية وضع ليطلق  
 على كذا فالطريق الاول لا صحاب الاصول والافراد لا يراى المعقول وعن  
 الثاني ان اخذ بعض الورثة سهمها معيتا وبعضهم الباقي من ذلك معلوم ولكن  
 انها يسي عصبية غير معلوم فجاز ان يثبت ان المستحق بالعصبية هو الذي يأخذ  
 ما بقية الفرائض لا تعال التعريف للتوضيح فيجب ان يكون عام النفع وسدا

ثم بالعصبية من جهة النسب

يقتضي لمن يعلم ذلك دون من لا يعلم لا نأقول لا ثم بل الواجب ان يكون  
 نأفقا لمن عرفت له نفس علمه في المعقول من الثالث ان المراد اخذ الباقية  
 مطلقا اي من اي فريضة كان كما سبقت الاشارة اليه مرارا وعن الرابع انها  
 يخرج زان البعض جهة الفرض والباقي جهة الرد غاية ان اجزاء لم يكن جهة  
 واحد ومن ليست بشرط وقته نظير لان المراد بقوله عند الافراد لا نفرد  
 عن اصحاب الفرائض كذا في الشرحين وما عدل لا يخرج زان عند الافراد عنهم كالموا  
 كان مع كل منها العم لا يؤين او لا يولي ومولى العتاقة مثلا وليس بمولى  
 لان المراد من الاجزاء انهم مية لا الاجزاء بالنفع في كل حال الا لم يحد  
 تعريف العصبية على اكثر العصبية مثلا اذا مات عن ابنتين فقط لم يخرج كل  
 منها جميع المال مع انه منفرد عن اصحاب الفرائض **قال** هو مولى العتاقة ثم عصبية  
**اقول** اي العصبية السببية مولى العتاقة ثم عصبية مولى العتاقة السببية  
 التي تكون ذكرا بالحديث فيكون قوله ثم عصبية مرفوعا عطف على مولى العتاقة  
 وسيجيء اشباع الكلام فيه **قال** ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقهم  
**اقول** قيد ذوى الفروض بالنسبية افتراض عن ذوى الفروض النسبية كالزوجين  
 ومعنى قوله بقدر حقوقهم ان من اخذ في بادي الامر نصف الكل اخذ في الاخر  
 اي وقت الرد مقدار عدل النصف ومن اخذ اول الثلث الكل اخذ آخره  
 مقدار عدد الثلث وعلى هذا **قال** ثم مولى الموالاة **اقول** هي في اللغة المعنى  
 المصادفة وفي الاصطلاح ان يقال انسان لا يقر انت مولاى برثنى اذا  
 مت وتقبل عني اذا جنيت وقال لا فرق قبلت مع عقد الولا، ويكون  
 القابل مولى له يرد اذامات ويقتل عنه اذا جنى عندنا وان شرط من الجانبين  
 فعلى ما شرعنا ويقع البروع عنه قبل ما عقل لا بعد ويدخل في هذا العقد والاذ

وقال بعد ذلك في الفرائض على ما تقدم في كتابنا

عن اذامات رجل من كتابنا في الفرائض

مولى الارحام

كانت مثلا اخذت اول الثلث والار



الصغار ومن يولد له بعد ذلك له شروط ثلثة الاول ان يكون مجهول النسب  
 بان لا ينسب الى غيره واما نسبة غيره اليه فغير مانعة الثاني ان لا يكون له ولاية  
 ولولا له مولاة مع اجدود قد عقل عنه الثالث ان لا يكون غريبا واما  
 الا سلام على يديه فلم ينشر شرط لعقد المولاة وكذا الذكوة عند ابي حنيفة  
**قال** ثم المقر له بالنسب على الغير حيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير  
 اذا مات المقر له على اقراره **اول** اذا اقر المهر باج او باين ابن مثالا يرث  
 شروط الاول ان يكون المقر له مجهول النسب الثاني ان لا يكون للمقر له وارث  
 معروف ممن يستحق جميع المال فانه يترك اختيارا عن الزوج والذو جهة  
 فانها ياخذان فرضهما على التام والباقي للمقر له لانه لا مفرقة اعتبارا بقران  
 الثالث ان يموت المقر له مختارا على اقراره لان هذا الاقرار يشبه الوصية  
 من حيث ان ظهور استحقاق المال فاما بعد الموت فمجرد رجوع المقر له اعتبارا  
 بشبه الوصية فيحصل فاذا كان كذلك وجب ان يكون للمقر له الثلث اذا  
 رذ الوارث المعروف اقراره كما لموصى له بالمال كله اذا رذ الوارث  
 الوصية واجيب بان الاقرار اخبار عن ثبوت الاستحقاق لا انشاء  
 فاذا بطل تكذيب من وقع اقراره عليه لغا بالكلية مع ان الحيث لا يضر  
 له ببعض المال دون البعض اما الوصية فهو انشاء واجاب بعد الموت فاذا  
 بطلت بالنسبة الى الجميع عادت الى متعلقها الاصل وهو الثلث فان حصل  
 فقد استوى الاقرار بالوارث والوصية بكل المال في صحة الرجوع عنهما قبل  
 الموت فوجب تساويهما في الرتبة ايضا ولا تقدم الاقرار على الوصية  
 بانها وان تساوي في ذلك كلف حال المقر له لا يقال الصدقة اقرار بل الظاهر  
 ذلك حيث اخبر عنه الى حين الموت والوارث مقدم على الموصى له بازاء

61 على الثلث واعلم ان الاصدار على الاقرار الى الموت ما يشترط اذا لم يصدق  
 المقر له قبل رجوعه اما اذا صدقة او اقر بمثل اقراره فلا ينفعه الرجوع  
 بثبوت النسب واما اشتراط المص عدوم ثبوت النسب باقراره وثبوت  
 بان شهد معه رجل اخر وصدق المقر له او الورثة وهم من اهل الاقرار  
 لانه اذا ثبت نسبه يكون من جملة الورثة المتقدم ذكره لا من هذا القسم  
 واما يعتبر اقراره في حق الارث وان لم يعتبر في حق ثبوت النسب لان المال  
 فالأقرار باقراره على نفسه فيعتبر بخلاف الاقرار بالنسب فانه اقرار على غيره  
 حتى لو اقر بالنسب على نفسه يقع اقراره في حق المال والنسب جميعا وهذا  
 كما لو قال لعبده وسويول بمثل لشركه له اب معروف هذا ابن لم يثبت نسبه  
 من الاقرار بالاب واعتبر في حق نفسه حتى تعق عليه **قال** ثم الموصى له بازاء  
 على الثلث **اول** الموصى له بازاء على الثلث اما ان لا يكون معه وارث وذكر  
 ظاهر او كان معه من يرثه فانه اذا الوصية يعطى الموصى له الموصى به كما ينسب  
 ما كان ويقسم الباقي ان كان والا يعطى الثلث ويقسم الباقي او كان معه  
 من لا يرثه فله وذلك عد الزوجين فان كان زوجة فعلى تقدير الاجازة يطلب  
 يخرج بحج منه الوصية ويكون الباقي ربع صحه يعطى الزوج والباقي لبيت  
 المال وعلى تقدير عدم الاجازة يطلب يخرج بحج منه الثلث ويكون الباقي  
 ربع صحه يعطى الزوج ثم يتم الوصية للموصى له والباقي لبيت المال وعلى هذا  
 ان كان زوجا غير ان فرضه نصف فالحاصل ان من لا يرثه فله اما زوج  
 او زوج وعلى التقديرين اما ان يوجد الاجازة او لا وعلى التقديرين  
 اما ان يكون الموصى به النصف والثلثين او الكل فجميع المسائل ثمانية عشر  
 ويعرف مخارجها من هذا الشكل



رجل مات عن زوجة واحدة وصلى النصف فعلى تدير الاجان من	٨	وعلى تدير عدم الاجان	٦
رجل مات عن زوجة واحدة وصلى الثلث فعلى تدير الاجازة من	١٢	وعلى تدير عدم الاجازة	٦
رجل مات عن زوجة واحدة وصلى الكل فعلى تدير الاجان	كل المال	وعلى تدير عدم الاجان	٦
امراة ماتت عن زوج واحد وصلى النصف فعلى تدير الاجان من	٨	وعلى تدير عدم الاجان	٦
امراة ماتت عن زوج واحد وصلى الثلث فعلى تدير الاجان من	١٢	وعلى تدير عدم الاجان	٦
امراة ماتت عن زوج واحد وصلى الكل فعلى تدير الاجازة	كل المال	وعلى تدير عدم الاجان	٦

في الميراث

**قال** ثم بيت المال **اول** لما كان بعد كل واحد من المعطوف عليها شيء صحيح القول  
بالابتداء بكل واحد منها بالنسبة الى ما بعد فقدر في جس المعطوف عليها ثم يتبدل  
ومنها قدر ثم يوضع في بيت المال فليس بعده شيء حتى يبع تقدير البذل به بالنسبة  
اليه وما يوضع فيها يصرف الى مصالح المسلمين من سد الثغور وبناء الجسور  
 وغير ذلك مما عندنا وعند الشافعي وما لك رهما الله المصنف بعد العصبية  
السببية بيت المال **قال** فصل المانع من الارث اربعة **اقول** المانع  
مصارف التركة على وجه يتضمن ذكر السبب الموجب للارث عقبه بيان يمنع  
عمل ذلك السبب والمانع ما ينبغي لاجله الحكم عن شخص لمعني فيه بعد قيام سببه  
ويستفي ذلك الشخص محررا وقولنا لمعني فيه احتراز عن شخص يتفي عنه الحكم بعد  
قيام سببه لكن لمعني فيه غيره فانه يسمى محجبا وقولنا بعد قيام سببه احتراز عن شخص عنه  
الحكم لعدم سببه كالاجنبي وجملة المانع اربعة لان المانع ان لم يكن بصفة تقبل  
الدوا فموا القتل وان كان فان لم يكن ذوا لها مكنا من قبل الموصوف فهو الرق  
وان كان فان امكن تغيره فهو اختلاف الدين والاختلاف التدار ومذاوجه  
لصبط ما ثبت بالاستقراء فان قلت الاستقراء غير تام فان بعض العلماء اذا

في الموانع اللعان والابهام في الوقت كما في الحرقي والحدسي قلت ذلك من قبيل اشتاء  
الشروط لا من قبيل وجود المانع **قال** الرق وان كان او ناقصا **اول** الرق في  
اللغة الضعيف يقال ثوب رقيق اي ضعيف وفي الاصطلاح عجز حكلي شرع في  
الاصول خبرا فقولنا حكلي احتراز عن العجز الحسي فان الرقيق ربا يكون اقدر عن الخرج  
حتا لكنه عاجز حكما عا تدير علمه الحز من الشهادة والولاية والمالك ومو حكم شرع  
في الابتداء جزاء لان الكفار لما استكفوا عن ان يكونوا عبيدا لله حيث لم يقبلوا  
آياته الدالة على وحدانيته جازا منهم الله في الدنيا بان جعلهم عبيدا عبيد والحقهم بهام  
في التملك والابتداء ثم صار في البقاء من الامور الحكيمة ويؤتيها في ملكية المال  
لانها تنبني عن القدر التي يتا في المملوكة التي تنبني عن العجز فلا يجتمعان ثم الرق  
قسما وان كان لم ينعقد منه سبب من اسباب الحرية اصلا كالقن وناقص ان  
انعقد كالمكاتب والمدبر واتم الولد واما معتق البعض فكالمكاتب عندنا حصة  
وعندما خذ كل مديون واما كان الرق انما من الارث اما نقلا فلقوله عم  
العبد لا يملك الا التعلق وقوله عليه السلام العبد لا يملك وان ملك واما عقلا  
فلان الارث من اسباب الملك فكيف من التقدير الوافي ما بين المالكية والمملوكة  
من التنافي والافرق في ذلك بن الوافر والناقص فان المناط كون الرقيق  
لا يملك مالا والكل في ذلك سواء **قال** لان ان المكاتب لا يملك مالا فانه يبيع  
بيعه وشراؤه ويملك بعقد الهبة والوصية والصدقة ويحل صرف الذكوة اليه  
وان كان مكاتبه غنيا وكذا ببيعة الحر والخنزير وشراؤه بها لو كان نصرانيا  
وان كان مكاتبه مسلما فينبغي ان يكون اهلا للارث ايضا **قلت** انما اخصه  
ملك اليد والتصرف الذي يكون من قبيل التحصيل مقصود وهو الحرية لا الملك  
الرقعة حيث لم يصح ان يعتق عبدا ولم ينفذ لو اقر من ماله او وجهه او تصدق

الجميع ما يملكه المولى

في الميراث  
في الميراث  
في الميراث



ومن الاشياء المذكورة تصرفات معينة التحصيل مقصود به بخلاف الارث  
فانه يفيد ملكا لرفقة من غير تصرف واكتساب من الوارث فلم يتأهل له الملك  
وسمى معنى قولهم ان المكتتب ما كثر لا رتبة **قال** والقتل الذي يتعلق به وجوب  
التصا من اوكلفان **اول** الكلام منها اولا في القتل اقسامه وثانيا في احكام  
اقسامه وثالثا في لمة ما يعينه ورابعا في ترجع عبارة المصنف على بيان التوم  
فقتول اول القتل فعل يحصل بترشوق المروع منه ما هو حق كان قتل  
مورثه قصاصا او دفعاً عن نفسه او كان حاكما فقتله بالردة او قطع الطريق  
وذلك في مانع من الارث اتفاقا الا عند بعض اصحاب الشافعي لم ومنه  
ما هو بغير حق وهو المراد ههنا وذلك خمسة اقسام لان القتل ما ان يقع  
بالباشرة التي هي ان يقتل المقتول بنفسه ففعل القاتل وبالسبب الذي هو  
ان يقتل المقتول اثر ففعل القاتل والقتل بالسبب كقتل البئر ووضع  
الحجر في غير ملكه والاول ما من قصدا ومن غير قصد فالقصد ان كان ساعيا  
او نائيا سببه في تنزيق الاجزاء فهو القتل والافو شبه العمد وغير القصد  
ان صدر في حالة اليقظة فخطا وان صدر عن نائم فجارحة فان قلت الكثير  
لا يباشرة القتل وقد جعلته عدا حتى وجب به القصاص قلت الكثير لما  
كان مسلوب الاختيار لم يكن اضافة الحكم اليه وكان كاللاكمة للمكره فاستقل  
فعليه اليه وكان مباشرة احكاما ثم ثانيا العمد كان قتل مورثه قصدا بالسيف  
وكونه هو الموجب للقصاص وشبه العمد كان قتله بغير السوط ومنه موت  
المرأة بوطي زوجها والخطا كان رمي خيلا فاصاب مورثه والجاري  
كان نائما فاقبل على مورثه ثلثتها موجبة للكفان فهذا الاربعة هي التي  
تخدم الميراث واما القتل بالسبب فلا يوجب القصاص ولا الكفان فلا يتعلق به

او رتبة

68 حرمان الارث عندنا خلافا للشافعي فان القتل اذا كان بغير حق  
يجزئ الارث مطلقا ثم ثالثا انما كان القتل ما يتبع اما تعلقا فلقوله عم  
لا يرث القاتل بعد صاحب البقرة واما عقلا فلا نه جني جنات تقتل  
ثم القصد الى استبدال الميراث فينج من مقصود حتى لا يكون تورث  
القاتل سعي للفساد وقد قال الله ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا في  
الاربعة التي توجب حرمان الارث مشتركة في هذا المعنى بخلاف القتل  
بالسبب قتل بعين المجنون فانه ليس بجناية ولهذا لو كان في ملكه لم يؤخذ  
بشيء فان قلت اذا لم يكن جناية فعلا وجبت الدية قلت جناية  
للمتم من الحدز بالنعق ثم رابعا عبارة المصنف اولى من عبارة التوم وهي  
والقتل مباشرة بغير حق عدا كان او خطا وذلك من وجوه الاول انه اخبر  
واشمل فكان في ذلك على ما قيل غير الكلام ما قل ودله انما انه شبه على ان عليه  
حرمان الارث بالقتل كونه جناية حيث قرئ بالتصا من الكفارة التي لا يكون  
الا عن جناية الثالث انه غير مستغن طردا وعكسا بخلاف قولهم فانه مستغن  
طردا بقتل بعين المجنون مورثا عدا او خطا فانه يرث فان قلت  
ما ذكر ايضا مستغن فكما يقتل الاب ابنه عدا فانه لا يرث مع انه لا قصاص  
ولا كفان وكذلك يقتل الابن اباه في دار الحرب بعد ما اسلمه وكذلك في  
الاسيرين على قول ابي حنيفة رحمه الله قلت لا ثم ان وجوب القصاص من يتعلق  
بالقتل في الصور المذكورة بل سقط بعد ما تعلق ما يشبهه الا نوق حيث قال  
انت وما لك لا يبيك لهذا وجبت الدية في ماله لا على العاقلة واما شبهة  
نشا من كونه في دار السلطنة فيها للامام وسقوط القصاص بعد اعتاد  
السبب الموجب لا يمنع الحرمان من الميراث كالتاقل عدا اذا عني عنه او نوق

يكونان



على ما رآه اعلم ان ما في لفظ المصنف من قيدا لوجوب في قوله يتعلق به وجوب  
 التعصم والكفارة يعني من هذا السؤال الجواب الا اننا ذكرنا ما تنبيهنا  
**قال** واختلف الدين **اول** الكافر لا يرث من المسلم اجماعا وسنده قوله تعالى  
 ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فلو ورث منه كان له سبيل عليه  
 واما المسلم فلا يرث من الكافر على قول علي وزيد بن ثابت وماتة الصحابة  
 رضي الله عنهم وبه اخذ علماءنا والشافعي به وعلى قول معاذ بن جبل واخر قول  
 ابي بن كعب يرث وسوا القياس وبه اخذ مسروق والحسن استدلالا بقوله عم  
 الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فلو لم يحتل العلو في نفس الاسلام حتى اذا ثبت  
 من وجه يحكم به كالحكم بالسلام من قبله بين مسلم وكافر ويحتل العلو من حيث  
 الجهة ومن حيث الغلبة فمراعاة ان النصر في العاقبة للمسلمين وقوله عليه السلام  
 لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم يحكم فيحمل على المحكم واما  
 توريث مملوك الكافر بعضهم من بعض فذهب علماءنا الى صحته وسكنا روى  
 المزني عن الشافعي به وروى بعض اصحابه انهم لا يتوارثون الا عند  
 اتفاق الاعتقاد وقال ابن ابي ليلى لا توارث بين من يفر على الكفر  
 ومن لا يفر عليه كالنصارى وعابدا يوثق بخلاف النصراني واليهودي  
 فان بينهما توارثا **قال** واختلف الدارين حقيقة وحكما كالحرفي والذوقي  
 او حكما كالمستامن والذوقي والحديثين من دارين مختلفين **اول**  
 المذكور في صحة الفتاوى ان اختلاف الدارين انما يظهر حكمه في حق أهل الكفر  
 لا في حق المسلمين فان حكم الاسلام يحكمهم فلا يتباين الدارين بينهم فالمسلم لو  
 مات في دار الاسلام لم يرث من دار الكفر والقتل يرث منه وكذا المسلم  
 التاجر او الاسير الذي في دار الحرب فانه يتوارث مع اقاربه المسلمين الذين

اذا كان المستامن  
 لا يفر على الكفر  
 ويترك على الكفر  
 ابي بن كعب

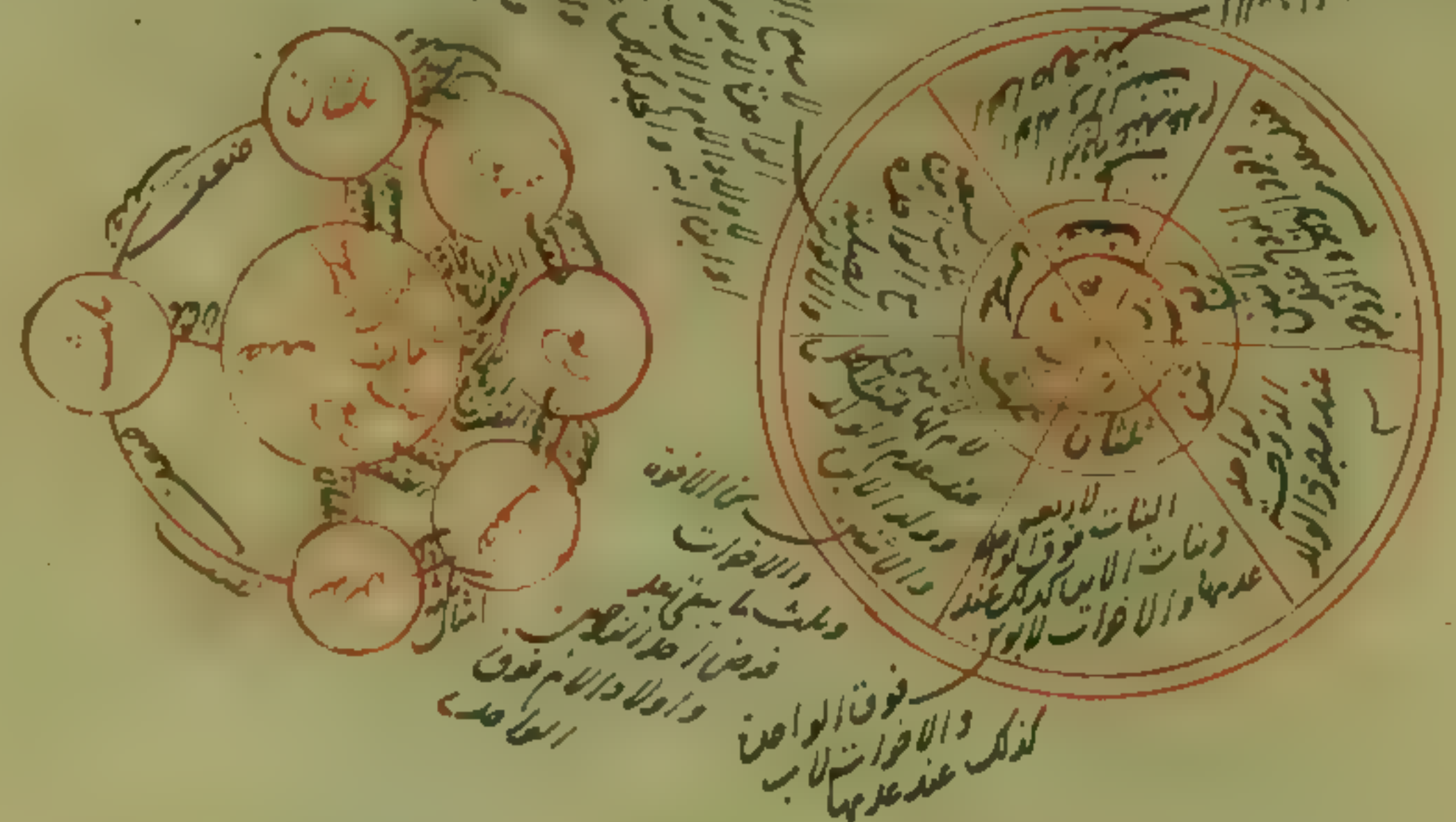
في دار الاسلام لانه لا يتباين حكما اما المسلم الذي سلم في دار الحرب لم يهاج  
 فالرواية الموجودة ببغداد في نسخة نيسابور الجديدة انه لا يتوارث مع المسلم  
 الذي سلم في دار الاسلام لتباين الدارين حقيقة وحكما لكن الاصح ما قيل من  
 ان هذا كان في بدء الاسلام حين كانت الجوة فريضة والولاية من منى مجز  
 ومن لم يهاجر مستغنية بقوله والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من  
 شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية مستغنية كان الميراث المبني عليها مستغنيا  
 ايضا فانما اليوم فنبت في ان يتوارث لا يتسارع حكم الجوة بقوله عم الهجرة  
 بعد الفتح وبقوله المهاجر من مهاجرة الى الله ثم اختلف الدارين اقسام ثلثة  
 الاول لا اختلاف حقيقة وحكما كالحرفي في دار الحرب مع الذوقي في دارنا كالمستامن  
 الاختلاف حكما فقط كالمستامن الذي على شرف العود مع الذوقي في دارنا  
 او كالحريين من دارين في دار واحد من دار الحرب والحريين المستامين  
 في دارنا من دارين مختلفين الثالث الاختلاف حقيقة فقط كالمستامن  
 الذي في دارنا مع الحربي الذي في دارهم من دار واحد فالذي يمنع الارث  
 سوا القسم الاول والثالث وقال الشافعي به المانع هو الاختلاف  
 حقيقة سواء كان معه الاختلاف حكما او لم يكن فبين المستامن والذوقي  
 توارث ولا توارث في القسم الثالث عند فوكه لان اختلاف الدارين  
 حقيقة كاختلاف الدينين لا نقطاع النصر فها بينهم فلو ان الاصل  
 اختلاف الاحكام ودون يكون الا بالاختلاف الحكمي فلا تعتبر الاختلاف  
 اذا اخرج من ذلك بدليل ان المسلم التاجر او الاسير لو مات في دار الحرب  
 ورثه اقاربه المسلمون الذين في دارنا كما سبق فكذا عكسه **قال** والدارنا  
 يختلف باختلاف المنفعة والمكسب لا نقطاع العصمة فيما بينهم **اول** اذا كان



في دار ملك ذوجيش وفي اخرى مثله واستحل احد ما قتل لا يخرج حيث  
لو ظفرا حذمتها برجل من عسكر للاخذ قتله اختلف الداران وانقطعت العفة  
بينها فاذا حكم الشرع بذلك منع التوارث لا تقطع العصمة المستلزم لا تقطع  
الولاية التي شرط الارث وانتفاء الشرط يستلزم لا انتفاء المشروط  
فقوله والداران تقبسية على شيئين بشرط تحقق اختلاف الدارين وعليه منع  
الارث والمنعة الجيش يتموا بذلك لمنهم استيلاء الأعداء ولما كان  
المنعة كالشرط لا مانع الملك قدتها عليه وان كان الملك احدا تقدم كتاب  
الظهارات على كتاب المعلق **قال** باب معرفة الفروض واستحقاقها **أول**  
لما كان موضوع علم الفرائض التركة واستحقاقها وقد فرغ من مباحث التركة  
مع من يريها وما يمنع عن ارثها وجب ان يشع في مباحث المستحقين وتقدم  
ما يستحقونه فبدأ باصحاب الفرائض تقدمها على ما تقدم ثم الفروض والفرائض  
والسهم في علم الفرائض مستعمل معنى واحد وهي اما مقدرة او غير مقدرة  
كسهام العصباء وذوي الارحام والمقدرة اما مقدرة في كتاب الله او بالاجماع  
كاستنح والتسعة وما اشبههما ما سنذكر في باب العقول انشاء الله تعالى الحمد  
في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثمن فروع فروع والثلاثان والثلاث  
والسدس وهذه فروع آخر وجلة ما في النوعين مقدرة في غير آيات من سورة  
النساء اربع منها بعد قوله يوصيكم الله في اولادكم على الترتيب الخامس  
في آخر السورة ثم البسطة بين النوعين الفروض من نوعان احدهما نسبة المتقات  
وهي نسبة كل منها الى ما في نوع من الفرضين ونسبة المتخلفات وهي نسبة كل منها  
الى ما في النوع الآخر من الفروض المنة فلا بد من بيان نسبة كل من الستة الى  
الجنة فالحاصل من ضرب الستة في الجنة ثلثون نسبة جملتها مسطون في هذا

الفروض المقدرة في كتاب الله  
ستة النصف والربع  
والثمن والثلاثان والثلاث  
والسدس

الشكل ومن عادتهم ان يذكروا منها القاعد المسماة بهذا بترتيبها  
لاستحضار احوال اصحاب الفروض فاستخرج من هذا الشكل فروع من شئ  
وقدضا لفروض



**قال** واصحاب من السهام الى **أول** منها مقامان الاول وجه الضبط  
وسوان صاحب الفرض اما من قبل الرجال ومن قبل النساء اما الاول فاربعة  
لانه وان كان استحقاقه بسبب فهو الزوج وان كان بنسب فان لم يكن  
فهو الاب وان كان بواسطة فان نسب له الميت فخذوا الاقارب لانه وانما اكل  
فثمانية لانه ان كان استحقاقه بسبب فهو الزوجة وان كان بنسب فان لم يكن  
بواسطة فنبت ان نسب الى الميت وان نسب للميت الله وان كان بواسطة  
فنبت الابن ان نسب الى الميت والجد والصيغة ان نسب للميت الله  
والاقارب ان نسب هو والميت الى غيرهما فان كان غير عينا فاجتنب



وان كانت علته فاخت لاب وان كانت اخيت فاخت لآتم وما ذكر بعض  
 الشارحين لا يخلو عن نظرية المقام الكا وجه الترتيب في الذكر وموانة قدم  
 الاب على الجد والجد على الاب لآتم لان كلاهما حاجب لمن بعد والحاجب  
 مقدم على المحجوب وقدم الاب لآتم على الزوج لآتم نسبي فهو اولى من الزوج  
 السبقي ثم قدمت الزوجة على البنت لانها اصل البنت ثم هي على بنت الابن  
 لانها منوبها ثم هي على الاخيت لآتم لانها جازا الميت في اقرب من جاز  
 ابيه ثم هي على الاخيت لاب لانها منوبها ثم هي على الاخيت لآتم لانها ابوتية  
 وقراية الاب اقوى من قراية الآتم الا يرى ان التعصيب بها دونها  
 ثم هي على الآتم لانها اذا كانت فوق الواحدة محجب لآتم من ثلث الى السكس  
 وجنس الحاجب مقدم على جنس المحجوب وسنذكر كيف وجه التقدم الاخيت  
 لآتم على الآتم فلا مسوغ للاشكال بان حق الآتم ان يقدم على جميع النسب كما  
 قدم الاب على جميع الرجال ثم ما في الشرح من ان معرفة نصيب الآتم  
 مفترقة الى معرفة نصيب الاخوات ظاهرا لمنع وقدمت الآتم على الجدة  
 لانها محجوبها ثم انفسر الاستعمال لآتم العشرة فمادونها الى المنة ولا يستعمل  
 الا في الرجال فمنها يعني النفس وقوله وان سفلت تقع النفا من السفل  
 عند العلوة لا يفهمها كما ظن من السفالية التي هي الدانة **قال** والحد  
 الصحيح **الح** الجدة الصبي التي لا يدخل في نسبتها اي منها  
 وبين الميت جد فاسد اي اب بن امين لان الجد لآتم سدا الذي  
 يدخل النسبة الى الميت انش فاذا دخل في نسبة الجدة فقد دخل اب  
 بن امين فكل جنة يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد فهي فاسدة لان  
 البناء على الفاسد فاسد وهذا معنى قوله كل من يدخل في نسبة بن امين

لا يشترط ان يكون  
 من جنس المحجوب

المراد بالعلو  
 ان يكون من جنس المحجوب  
 ان يكون من جنس المحجوب  
 ان يكون من جنس المحجوب  
 ان يكون من جنس المحجوب  
 ان يكون من جنس المحجوب

المراد بالعلو

اب فهو هدر **قال** اما الاب فله احوال **ثلاث** **الاول** احوال ثلث  
 الاول الفرض المطلق وهو السكس **الثاني** الفرض والتعصيب **الثالث**  
 التعصيب المحض اما الفرض المطلق فمع الابن او ابن الابن وان سفل  
 بقوله تعالى لكل واحد منها السكس ما ترك ان كان له ولد وفيه بحث  
 من وجهين الاول ان الولد اما ان يكون حقيقة في الصلابة فقط كما هو  
 المتبادر الى الزعم وذلك لما في الحقيقة الا يدى ان الوصية لو لم يكن  
 تنصرف الى صليبية او فيه وفي ولد الولد وكلاهما مراد فهو اما جمع بين  
 الحقيقة والمجاز او علم بمعوم المشترك الكما ان دلالة الآتم على ان الاب  
 السكس مع الولد ويوعى من الذكر والانتى فخصيصه بالابن تخصيص  
 من غير تخصيص **والجواب** اما عن الاول فهو ان المراد بالولد منها من تزوج  
 منه بالاجماع وهو بمعومه يتناول الذكر والانتى صليبية وغيره فكان علم بمعوم  
 المجاز وذلك لا يقتضي ان يمحى الحقيقة في الوصية ايضا فعلم بالحقيقة بمشبه  
 فانصرفت الى الصلابة لا يدى انه اذا لم يكن العلم بالحقيقة بان لم يكن له  
 صليبي تنصرف الى ولد ولان اما عن الكما ان الاب يتحق السكس مع الذكر  
 والانتى بالفرض الذي سفلت الالة لاجله وقوله وذلك مع الابن او ابن  
 الابن وان سفل لآتم ما زاد على السكس من التعصيب بالخبر المشهور ان  
 تجوز به الزيادة على النص وهو قوله عليه السلام الحقوا الفريض بامهنا  
 الحديث لا لبيان استحقاقه وانما الفرض والتعصيب مع البنت او  
 بنت الابن وان سفلت اما الفرض فلا تلونا وانما التعصيب فلقوله  
 الحقوا الحديث ولعن منها عصبية اولى منه بخلاف ما لو كان مع الابن  
 واما التعصيب المحض فمعد عدم الولد وولد الولد كذا وان شئ قوله تعالى

المراد بالعلو  
 ان يكون من جنس المحجوب  
 ان يكون من جنس المحجوب  
 ان يكون من جنس المحجوب  
 ان يكون من جنس المحجوب



فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا تمة المثلث حيث اضاف الوراثه عند  
عدم الولد الى الابوين ويمتد نصيب الامة فتعطين الباقي للاب والاصل  
ان المال متى اضيف الى الاثنين ثم يقسم بينهما كان ذلك بيان لتر  
للاخر ما بقي كما في المضاربة والمزاجه فان قلت انما جعل الاب عصبه  
في النص مع الامة فلما ذكرنا كون عصبه عند عدمها قلت لما علمنا ان الاني  
لا تعقب المذكور افاذا ذكرنا ذلك ان عصبه مطلقا وتماثل ان يولد الحالة  
الثالثة وهي التعصيب المحض كما كان هذا موضع ذكره لانه في حدود ذكر  
اصحاب لفروض على ما قال في مطلع الباب فذكر تعصبا بهم ههنا فخلط  
بقسم تقسيم الا ان يقال ذكرنا استطرادا تيسيرا للاستقصاء على الطلبة  
بالوقوف على جميع الافعال دفعة واحدة واعلم ان الحالتين الاوليين  
لما كن في حقيهما وجود واحد من الولد وولد الولد ذكرهما باللفظ او واما الحالة  
المثالثة فلا بد من تحققها من عدمها معا فلا جزم ذكرها بالواو ثم لما كان في الاولين  
وجوده محققا يوجب ان يكون مشارا اليه وسواء السدس ذكر فيها لفظ ذلك  
مخلاف لما لله **قال** والجدة الصبيح **اول** لما كان النسبة للتعريف والتعريف  
يقع بالمشهور والشهيرة المذكور لان الاناث للتخذي ركان النسبة الى الاباء  
لا الامهات كما قال فانما امهات الناس وعنه مستودعات وللارباب ابنا  
فلا جزم قطع تخليد الامة بنسبة التعريف فكان الجدة الصبيح من لا يدخل في نسبة  
الى الميت ام ومو كلاب عند عدمه يعني كما ان للاب احوالا ثلثا للجدة الصبيح  
او المثلث بعين التفاصيل المذكورة منه وذلك لان الجدة سمي ابا قال الله  
حكما عن جدهم فذا تبعت ملة ابيه ابراهيم واسحق ويعقوب وكان  
اسحق جدي وابراهيم جدي ويرد الاول من السوالين الواردين في الولد

67 والجواب كما تقدم بقى ههنا اشكال وسوان العم قد سمي ابا كما في قوله تعالى  
حكاية عن بن يعقوب قالوا بغيد الهك واليه آباكم ابراهيم واسماعيل  
واسحق وكان اسماعيل عم يعقوب وكذا الحال سمي ابا على ما ورد في الجار  
خير الابوين فما بالهما لم يقام مقام الاب في الميراث والجواب ان تسمية  
الجدة ابا بمعنى التفرع منه وليس كذلك في العم والحال بل انما يسميان ابا  
بللازم اخذ من لوازمه وهي التربية والقيام بمصالح المرء وهذا المجاز  
كان مشهورا في الشرايع السالفة على ما روي في الاجل ان عيسى عليه السلام  
قال اني انطلق الى ابي وايمكم ليبعث لكم النار فليظف فارلوا بالاحضرة  
الديت تعالى وتقدس لانه هو العالم بمصالح العباد واثام امورهم وظن  
اغنيا العوام انه تعالى بمعنى التفرع منه فاضلوا كثيرا وفضلوا عن  
سواء السبيل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن هذا المجاز تسمية زوج  
الامة ابا ولما كان المجاز الاول اشهر ولزومه اظهر اريد في الآية  
ذلك فامتنع ارادة الكنا **قال** الله أربع مسائل وسند كذا انشاء الله  
**اول** يعني ان الجدة كلاب في جميع مسائل الارث الا في اربع مسائل منها  
الاول ان بين الاعيان والعلاقات يستقون بالاب بالاتفاق وبالجد  
عند ابى حنيفة خلا فالهما كما ان الامة مع الاب ياخذ ثلث الباقي بعد  
فرض احد الزوجين ومع الجدة ثلث الجميع خلا فالابى يوسف الثالث ان  
ام الاب محجب بالاب عندنا خلا فالجد بن حنبل وفي المنتخب خلا فالما كد  
والشافعي ولا يجب للجد بالاتفاق الرابع ان المعتق او المتك ابا للمعتق  
وابنه كان سدس الاول للاب عند ابى يوسف والباقي للابن والكل في عندنا  
ولو كان مكان الاب جد فله كل الاول بالاتفاق وبين المسائل الا تسع



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وان وعدا لمصنف بذكرنا كذا ذكرنا مهننا تسهيلاتا للفتنة وانما قدرنا  
المستثنى منه بولنا في جمع مسائل لا رث واما قدرنا مثلنا فيل وسون جميع  
المسائل مطلقا حتى يطرد الحكم في غير المسائل الاربع المستثناة لان الجدة  
تفارق الاب في اربع احوال سواها في طائر الرواية لكنها ليست من مسائل الارث  
الاول ان الصغير يهيم على السلام ابيه دون جدته انما اذا اصدقة  
النظر من الاولاد الصغار يجب على الاب لا على الجد الثالث ان من قضي  
لاقرباء فلا يدرى في الجد دون الاب الرابع ان الاب يحجب ولده ولده  
الى مواليه دون الجد ورواية الحسن في المسائل الاربع بخلاف طائر الرواية  
**قال** ويستقطب بالاب **قوله** لان الاب اصل في قرابة وهو نائب عن ابنته  
وحكم النايب فيما هو القدر ان يستقطب بوجود المنيوب من درجة الاعتبار  
**قال** واما الاولاد الامة فاحوالهم ثلاث **قوله** لما كان انا منهم مع ذكورهم سواء  
في القسمة والاستحقاق ذكر الجد معا استلزاما وان كان المقصود ذكر  
الذكور فقط ولهم احوال ثلاث الاول السكس انما الثلث الثالث السقوط  
اما السكس فلو اصدق لقوله وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ  
اذا خفت فكل واحد منها السكس فان الميراث الاثني والاخت الامة اما بالاجماع  
او بدليل قراءة سعد بن ابى وقاص وله اخ واخت بنته فان قراءة  
الصحابة لا يتقاعده من خبره لانه لا يقراء الا شاعرا واما الثلث فثلاثين  
فصاعدا في قدس عدلهم الى حالة المقصود لقوله تعالى وان كانوا اكثر  
منك فكم شركاء في الثلث والمساواة في القسمة ما يقتضيهما اسم الشريكة  
كما اذا قال فلان شركي في هذا المال فقبضي للمقبله بالنصف ثم قوله ذكوريهم  
وانا منهم في القسمة والاستحقاق سواء من قبل اللق والنشر المشيوش الى قدر

معنى ان سواها  
لا هو الا  
لام من طائفة  
المرء الى  
الاجماع  
الافق  
حكم الاثني  
جمع بينهما  
اما الاولاد  
الامة ذكورهم  
مطلوع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

في قسمة الثلث بينهم اذا كانوا اثنين فصاعدا لا يفضل الذكر منهم على الانثى  
كما في اولاد الاب وكذا يتساوون في استحقاق السكس اذا كان الموقوف  
منهم واحدا وليسوا كاولاد الاب في ان يستحق الذكر الثلث والعصبة الانثى  
المعزى وذلك لان كلا من الحاليتين سبقت لها الآية في بيان الذكر والانثى  
الا انني على السوية كما ثبتت عليك فالحاصل ان التساوي في القسمة  
عبارة عن تساويهم حال اختلافهم وفي الاستحقاق عن تساويهم حال انقراضهم  
فان قلت ليس يلزم من التساوي في احد الحاليتين التساوي في الاخرى  
قلت نعم اما ان التساوي في القسمة لا يستلزم التساوي في الاستحقاق  
فلان الميت اذا ترك جدا وخالين واولاد الاب فالثلاثة متساوون  
في القسمة لافي الاستحقاق الا يرى ان الجد لو اخذ نصيبه ياخذ الاثني  
لابوين ما في يد الاثني لاب لانه حاجبه اما العكس فلان اذا خلت الابوين  
يستحق مع ابنته نصف المال وكذا الاثني لابوين يستحق مع ابنته كنهما  
ليسا بمساويين في القسمة عند الاجتماع بل القسمة بينهم للذكر مثل حظ  
الانثيين واما السقوط فبالولد وولد الولد ذكر كان او انثى وبالأخت  
والجد بالاتفق بخلاف سقوط اولاد الاب بالجد فان فيه خلافا يستلزم  
عليك عند احوالها انشاء الله وانما سقطوا بهول لان ميراثهم مشروط  
بكون الميت يورث كلاله بكسر الداء ويورث حال كونه كلاله بفتح الداء  
وكل منهما قراءة فالكلاله على الاول صفة للورثة كما روى من النبي عليه السلام  
انه سئل عن كلالته فقال من مات وليس له والد ولا ولد فهو كلاله  
وجعل الوثقت بطريق موثوق به لكان الاموال لفصل في ذلك على الكمال  
محقق للميت كما روى عن ابن عباس انه سئل عما قال من للولد ولوالد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله





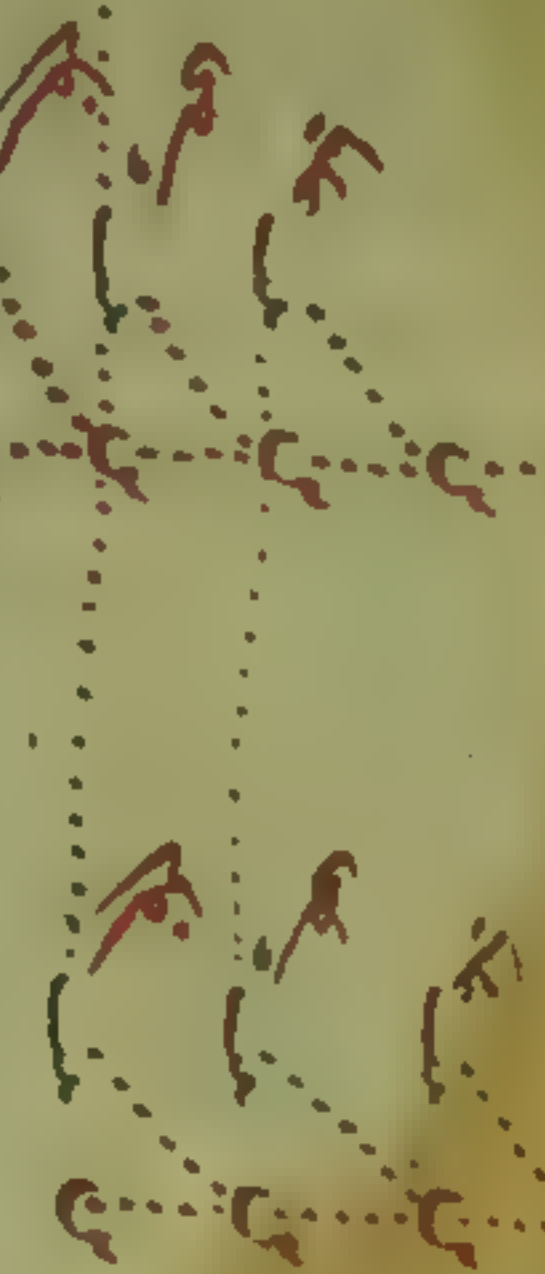


لا ينعصبتن في حق الميراث لافي حق غيره كالنكاح فيقسم الباقي من الميراث  
بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى يومئذ يوفى كلكم ما عملتم  
الأنثيين لما عتبن أنصبا أصحاب الفرائض وشرط في بعض منها عدم الولد  
ولم يعتبن أنصبا الأولاد بل حكم بالانقسام بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
علم عضويتهم وإن حكمهم انقسام الكل عند الانقراض وانقسام الباقي عند الإبقاء  
**قال** وبنات الابن كنات الصلب **والثالث** بنات الابن أحوال ستة الأول  
النصف اثنا الثلثان **الثالث** السادس الرابع عدم الإرث الخالص  
السادس السقوط أما النصف فللواحدة وأما الثلثان فللأنثيين فصاعدا  
وكلتا الحاليتين عند عدم بنات الصلب بثوبتها بسبب شمول الأولاد الباقين  
إليها الضميمة قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين البنات وبنات الابن  
على ما تكرر بآية **وأما السادس** فم الواحدة الضميمة لما روى عن ابن مسعود  
رضي الله عنه أنه قال سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول للنت النصف  
ولابنة الابن السادس تكملة للثنتين والباقي للأخت فأولت **السبع**  
توريث ابنة الابن مع بنت الصلب جمعا بين الحقيقة والمجازة لفظ أولادكم  
قلت نعم بل هو على عموم المجاز في قوله تعالى فإن كن نساء الآية وعلى الحقيقة  
في قوله فإن كانت واحدة فلها النصف أو نقول توريث لضميمة النصف  
بالنصر وتوريث بنات الابن السادس بالسنة كما مر فلا يلزم **وأما عدم الإرث**  
فمع العيبين لاستيعابها الثلثين ولا عسوبة لياخذن الباقي **وأما العقوب**  
فإذا كان مجذبا أو أسفل منهن غلام أي ابن ابن سواء كان **الفاخر**  
أولا كن في درجتين أو أسفل منهن فيعصبتن فيقسمون للذكر مثل حظ  
الأنثيين ومن أيضا لقيامهن مقام الضميمة لشمول لفظ الأولاد إياهن

٧٥ بعوم المجاز واما السقوط مع الابن فان اولاد الابن سواء كان ذكورا او اناثا او مختلطين  
يسقطون بالابن لانه اولى عصبة لو كانوا مختلطين ولو لم يكن انانما مردات فكذا لا يرث اما فضا فلا يرث  
بين تمام الصليبية ومن لا يرث مع الابن فمضا فلان لا يرث بانيات الابن او لم ياما عصبة فلان لا يرث  
لالتعصب من دونه وبسبب البنية فذكرتم من عادات القريش ان يذكروا قاعن من حكام الاختلاط لمزيد  
الاختصار والاول السابغة والطلب الاقدار على سرعة الاجابة في القضايا الواقعة ففكر في مصغلي احدهما  
منها ويسمونه الاختلاط الاصفوا ثم اخذنا من احوال الرجال الغرض من سمونه الاختلاط الاكبر فقولنا هنا خفي  
ما نت من زوج وزوجة فللزوج النصف وللزوجة الربع وعن آية لام معها فللزوج النصف وللزوجة الربع  
السكس واخترنا لام معها فللزوج النصف وللزوجة الربع ولها الثلث وجعلنا معها فللزوج النصف وللزوجة الربع  
ولاولاد الام السقوط ولا التعصب المحض بنت ابن بها فللزوج الربع وللزوجة الثلث ولاولاد الام السقوط  
وللجد الغرض والتعصب ولها النصف ابنتي ابن فللزوج الربع وللزوجة الثلث وللاولاد الام السقوط وللجد  
الغرض والتعصب ولها الثلث والبنات الصليبية معها فللزوج الربع وللزوجة الثلث وللاولاد الام السقوط  
ولللجد الغرض والتعصب وبنات الابن السكس ولها النصف ابنتيتين فللزوج الربع وللزوجة الثلث وللاولاد  
الام السقوط وللجد الغرض والتعصب وبنات الابن علم الارز ولها الثلث وابن ابن بها فللزوج الربع وللزوجة الثلث  
وللاولاد الام السقوط وللجد الغرض والمطل وللاولاد الابن العصبة وللصليبتين الثلث والابن الصليبي معها فللزوج  
الربع وللزوجة الثلث وللاولاد الام السقوط وللجد الغرض والمطل وللاولاد الام السقوط وللاولاد الصليبية العصبة  
والابن بها فللزوج الربع وللزوجة الثلث وللاولاد الام السقوط وللجد السقوط وللاولاد الابن السقوط وللاولاد  
الصليبية العصبة وللاولاد الغرض والمطل وللاولاد الام السقوط وللجد السقوط وللاولاد الابن السقوط وللاولاد  
يتعلق بها وبسبب البنية تشيبت بنات الابن والتشيبت للغة اما كثيرة فذكر المروءة في الشعر واما ايجاج النار واما  
تغير الجنس الاثرعاع من درجة الى درجة كمال الغرض في نزوانه وفي الاصطلاح وكما البنية على اختلاف درجاتها  
من فكل في كمال الصلابة والقياد نار الكا واثارة الغم للارتفاع من درجة الى درجة منها ثم الكلام هنا  
او لا في جنس غلة نائي في كمالها اما جودتها في كمالها في الجنس ومن يستغن عن الشعر واما حكمها فالعلماء من الغرض في



النصف لا ينفرد بالصلية بل سائر هؤلاء على من يوزعها بين الفريقين الثاني المسدس الثلثين  
 لا ينفرد بالصلية بل سائر هؤلاء على من يوزعها بين الفريقين الثاني المسدس الثلثين  
 لا يكون من غير ان ينفرد بالصلية بل سائر هؤلاء على من يوزعها بين الفريقين الثاني المسدس الثلثين  
 وانما لم يعصب من دونه لان التعصب للاختلاف حقيقة او حكم اما حقيقة فمن يوزعها واما حكم فمن يوزعها  
 رتبة الذكور والخطا ودرجة الاثمة فيفضل التوارى كما في حين لم يكن رفع درجة الاثمة وحط رتبة الذكور  
 لم يوجد اختلاف الغلام من دونه للاحقية والحقا فلم يعصبها وانما لم يعصب من فوقه اذ كانت ذات سهم  
 القول بالاختلاف الحكمي لضرورة ان يكون بقدر الامكان وحين لم تدع ضرورة الى القول بالاختلاف الحكمي  
 بين الغلام من فوقه اذ كانت ذات سهم لعدم جوازها لم يعصبها ايضا لم يعلم ان عاده الذميين جرت  
 ان يذكروا منها اربع مسائل مع تفصيلها وتقسيمها فلا علينا ان نتبعهم في الحالة الكلام بذكرنا وبسط الحكم  
 بتعدادها فان فيها فائدة كثيرة في تعلم كيفية تفصيل المسائل فلذا اعتاد به كثير من جيل عليه من الاقل  
 المسئلة الاولى ان مات وترك عليا الفريق الاول وسطاه مع من يوزعها في المسئلة النصف المسدس  
 وكلما كانت المسئلة النصف المسدس فاصلا من سهمه نصفها ثلثة عليا الفريق الاول وسدسها واحد كسطاه  
 مع من يوزعها في اثان فاعلم ان المسئلة رتبة في الطريق اذن ان ينظر اولها في ثلثة عليه وثمانان  
 من يوزعها في واحد او اكثر فنظروا ان ليس في سلكنا من يوزعها في واحد او اكثر من يوزعها في واحد  
 فالحكم اذن ان يحمل سلكين من مهابين وسها من اربعة سلكين منها سدا على المدة وبعد هذا ينظر  
 بين السهام والروس في الاحوال الثلثة الاستقامة والموافقة والمباينة ففهم عليا الفريق الاول ثلثة واثان  
 واحد والثلثة على الواحد يستقيم فلا حاجة الى الفرق وسهم وسلي الفريق الاول مع من يوزعها واحد  
 اثان وسها مباينة واذا كان بين السهام والروس مباينة واكثر على طائفة فالحكم ان يوزع كل على روس  
 طائفة اكثر عليهم السهام في اصل المسئلة ويكون الحاصل مبعثا لكل روس من الطائفة اثان  
 ضريبة اصل المسئلة في اربع مبالغ ثمانية في مبالغ المسئلة وسدا على ثلثة اثان  
 المسئلة من رتبة والمفروب من اثنين والمبلغ من ثمانية وسلي المسئلة من رتبة الحاصل لكل فريق وعالمية



الحاصل لكل فرد من افراد كل فريق اما الاول فالطريق فيه ان يوزعها بين كل فريق من اصل المسئلة المفروب  
 ويعطى للمبلغ ففهم عليا الفريق الاول من اصل المسئلة ثلثة والمفروب اثان ففهم عليا الفريق الثاني  
 الماوسهم وسلي الفريق الاول مع من يوزعها من اصل المسئلة واحد ضريبة في الاثنين فالحاصل اثان فيهما  
 واما اثان فالطريق فيه ان ينسب سهم كل فرد الى روسهم وعلى مثل كل النسبة قيا على المفروب من  
 المبلغ ففهم عليا الفريق الاول ثلثة واثان واحد ونسبة الثلثة الى الواحد نسبة ثلثة الى واحد  
 فيعطى ثلثة اثان للمفروب والمفروب اثان وثلثة اثان ثلثة ففهم عليا الفريق الاول مع  
 من يوزعها واحد وروسها اثان ونسبة الواحد الى الاثنين ونسبة الاثنين الى الاثنين ففهم عليا الفريق الثاني  
 والمفروب اثان ونسبة الواحد الى الاثنين ونسبة الاثنين الى الاثنين ففهم عليا الفريق الثاني  
 مع من يوزعها واحد وسطاه مع من يوزعها في المسئلة النصف المسدس مائة وكلما كان في المسئلة  
 النصف المسدس مائة فاصلا من سهمه ثلثة عليا الفريق الاول وسدسها واحد كسطاه  
 مع من يوزعها مائة في اثان للعضبات الخمسة سدا على الثلثة وبعد هذا ينظر بين السهام والروس في الاحوال  
 الثلثة الاستقامة والموافقة والمباينة ففهم عليا الفريق الاول ثلثة واثان واحد والثلثة سدا على الواحد  
 فلا حاجة الى الفرق وسهم وسطاه مع من يوزعها واحد وروسها اثان وبين الواحد والاثنين مباينة  
 واكثر على طائفتين اذا كان بين السهام والروس مباينة واكثر على طائفتين واكثر فالحكم في الوقف  
 كل وطرطانه انفس عليهم السهام وكل الروس ثان فيوقف اثان وسهام العضبات ثان وروسهم  
 وبين الاثنين والخمسة فيوقف الخمسة الى مائة نظرا بين السهام والروس في الاحوال الثلثة وبعد  
 هذا ينظر بين الروس في الاحوال الاربعة المماثلة والمواظفة والمباينة فالروس  
 والروس الموقوفان الاثنين والخمسة بينهما مباينة واذا كان بين الروس مباينة فالحكم في الوقف  
 كل واحد بها في كل الاخر من المبلغ في اصل المسئلة ثم ما حصل يكون مبعثا لثلثة ففهم عليا الفريق الثاني  
 الحاصل سوا عشرة في اصل المسئلة فذلك ثلثة مبعثا في ثلثة المصلحة وسدا على ثلثة اثان  
 المصلحة اصل المسئلة ثلثة والمفروب من عشرة والمبلغ من اثنين في ثلثة اثان على حصة كل فرد



وعلى معرفة الحاصل لكل فرد من أفراد كل فريق وقد تقدم طريقتهما أما الأول فمهام عليا الفريق الأول من أصل  
ثلاثة فالمفرد عشرة فجزءنا الثلاثة عشرة حصل ثلثون في كل واحد وسطاح من ياربها واحد من ياربها  
ثلاثة عشرة حصل عشرة في كل واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد وأما الثانية  
فمهام عليا الفريق الأول ثلثة ورأسها واحد ونسبها الثلثة إلى الواحد نسبة ثلثة إلى الواحد فكل واحد ثلثة  
أشكال المفرد والمفرد عشرة وثلثة أشكالها ثلثون في كل واحد وسطاح من ياربها واحد من ياربها واحد وسهام  
أشكالها واحد إلى اثنين ونسبها من ثلثين إلى ثلثين فكل واحد ثلثة فكل واحد ثلثة وسهام العصبان  
أشكالها ورؤسها ثلثة إلى اثنين إلى ثلثة في كل واحد من ثلثين فكل واحد ثلثة فكل واحد ثلثة وسهام العصبان  
المشكلة الثالثة انه مات وتك عليا الفريق الأول وسطاح من ياربها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام  
الفريق الثاني من ياربها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
الأول وسهامها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
بين السهام والرؤس في الأحوال الثلاثة الاستقامة والموافقة والمباينة فمهام عليا الفريق الأول ثلثة ورأسها  
واحد والثلثة مستقيمة على الواحد فلا حاجة إلى العشر وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
وبينها مباينة والكسر على طائفتين في وقت ثمان وسهام العصبان ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت  
السبعة إلى ثمان نظرا بين السهام والرؤس في الأحوال الثلاثة وبعد هذا ينظر بين الرؤس والرؤس في وقت  
في الأحوال الأربعة المماثلة والموافقة والمباينة فالرؤس والرؤس في وقت ثمان وسهام العصبان ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت  
وبينها مباينة فجزءنا الاثنين في السبعة ثم المبلغ وذلك أربعة عشر في أصل المسألة وموتته حصل أربعة عشر  
وذلك مبلغ المسألة ومداخل التصحيح فعملنا من عملنا ثلثة أشياء أصل المسألة مائة والمفرد مائة  
والمبلغ مائة وعشرين في ثمان على أن عمل المعرفة نصيب كل فريق وعمل المعرفة نصيب كل فرد من أفراد  
كل فريق وقد علم طريقتهما أما الأول فمهام عليا الفريق الأول ثلثة فجزءنا ثلثة في كل واحد وسهام العصبان  
أشكالها واحد وسهامها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
أشكالها ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد وأما الثانية فمهام عليا الفريق الأول ثلثة ورأسها واحد ونسبها الثلثة إلى الواحد نسبة ثلثة إلى الواحد فكل واحد ثلثة

ورأسها واحد ونسبها الثلثة إلى الواحد نسبة ثلثة إلى الواحد فكل واحد ثلثة أشكالها ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
وثلثة أشكالها ثمان ورأسها واحد ونسبها الثلثة إلى الواحد نسبة ثلثة إلى الواحد فكل واحد ثلثة أشكالها واحد وسهامها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان  
الأثنين نسبة نصف الرؤس فمهام نصف المفرد وبذلك نسبة في كل واحد منها وسهام العصبان ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت  
سبعة ونسبة الاثنين إلى السبعة نسبة سبعمائة إلى ثمان فكل واحد ثلثة فكل واحد ثلثة وسهام العصبان ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت  
أربعة المشكلة الرابعة انه عمل عليا الفريق الأول وسطاح من ياربها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
ونسبها ثمان إلى اثنين ونسبها من ثلثين إلى ثلثين فكل واحد ثلثة فكل واحد ثلثة وسهام العصبان ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت  
الأول وسهامها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد وأما الثانية فمهام عليا الفريق الأول ثلثة ورأسها واحد ونسبها الثلثة إلى الواحد نسبة ثلثة إلى الواحد فكل واحد ثلثة  
وبعد هذا ينظر بين السهام والرؤس في الأحوال الثلاثة الاستقامة والموافقة والمباينة فمهام عليا  
الفريق الأول ثلثة ورأسها واحد والثلثة مستقيمة على الواحد فلا حاجة إلى العشر وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
يواربها واحد وسهامها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت ثمان وسهام العصبان ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت  
على طائفتين فالحكم فيه ان وقت نصف الرؤس في كل واحد منها أربعة فثقت في الأربعة إلى ثمان نظرا بين السهام  
والرؤس في الأحوال الثلاثة وبعد هذا ينظر بين الرؤس والرؤس في الأحوال الأربعة المماثلة والموافقة والمباينة  
والموافقة والمباينة فالرؤس والرؤس في وقت ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت ثمان ورؤسها ثمان وسهامها ثمان في وقت  
والرؤس مداخل فالحكم فيه ان يصدر كذا لا عدل في أصل المسألة وتكون الحاصل مبلغا المسألة  
فأكثر لا عدل في ثلثين الأربعة فجزءنا في أصل المسألة وكل ستمبلغ أربعة وعشرين وذلك مبلغ  
المسألة ومداخل التصحيح فعملنا من عملنا ثلثة أشياء أصل المسألة مائة والمفرد مائة وعشرين  
والمبلغ مائة وعشرين في ثمان على أن عمل المعرفة نصيب كل فريق وعمل المعرفة نصيب كل فرد من أفراد  
كل فريق وقد علم طريقتهما أما الأول فمهام عليا الفريق الأول ثلثة فجزءنا ثلثة في كل واحد وسهام العصبان  
أشكالها واحد وسهامها واحد وسطاح من ياربها واحد وسهام العصبان ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد  
أشكالها ثمان فجزءنا هذه عشرة حصل عشرون في كل واحد وأما الثانية فمهام عليا الفريق الأول ثلثة ورأسها واحد ونسبها الثلثة إلى الواحد نسبة ثلثة إلى الواحد فكل واحد ثلثة











است ابو

۱۸۸۸

المجلد ١٦٧







والزوج النصف وللزوجة الربع وللاولاد الام الثلث ولها الثلثان وعن اخيت لا يورث فللمجنى السقوط والام  
 السكس وللزوج النصف وللزوجة الربع وللولا الام الثلث وللأختين لا يرث السكس لهما النصف واخيت  
 لا يورث فللمجنى السقوط والام السكس وللزوج النصف وللزوجة الربع وللولا الام الثلث وللأختين لا يرث  
 الارث ولها الثلثان وعن اخ لا يرث السقوط والام السكس وللزوج النصف وللزوجة الربع وللولا الام الثلث  
 وللأختين مع الاخ لا يرث السقوط وللأختين لا يورث الثلثان وعن اخ لا يورث فللمجنى السقوط والام السكس  
 وللزوج النصف وللزوجة الربع وللولا الام الثلث وللولا الام السقوط وللولا الام السكس وللزوج  
 وعن جد فللمجنى السقوط والام السكس وللزوج النصف وللزوجة الربع وللولا الام السقوط وللولا الام  
 والابوين السقوط عند ابني صنفه ولي التعصيب المحض وعن بنت اب فللمجنى السقوط والام السكس وللزوج  
 الربع وللزوجة النصف وللولا الام السقوط وللولا الام السكس وعن ابنته وللجد النصف  
 والتعصيب لهما الثلثان وعن ابنته فللمجنى السقوط والام السكس وللولا الام السقوط وللولا الام  
 والابوين السقوط عند ابني صنفه وللجد النصف والتعصيب لهما الثلثان وعن ابنته  
 فللمجنى السقوط والام السكس وللولا الام السقوط وللولا الام السكس وعن ابنته وللجد النصف  
 النصف والتعصيب لهما الثلثان وعن ابنته وللجد النصف والتعصيب لهما الثلثان وعن ابنته  
 وللولا الام السكس وللولا الام السقوط وللولا الام السكس وعن ابنته وللجد النصف  
 صلي فللمجنى السقوط والام السكس وللولا الام السقوط وللولا الام السكس وعن ابنته وللجد النصف  
 الابن السقوط وللولا الام السكس وعن ابنته وللجد النصف والتعصيب لهما الثلثان وعن ابنته  
 والابوين السقوط وللجد السقوط وللولا الام السكس وعن ابنته وللجد النصف والتعصيب لهما الثلثان  
 فاحفظ هذا الاصل فان طامع لا يحجب النصف عن اخيه وامه الموقوف للفقير **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 من التمس الاول من اقسام العصبية في التمس لهما العصبية في اللغة كما تاجع عاصبه فان لم يسمع من عصبية والميراث  
 القدم وفعلان احاطوا به وسمى من الرجل وقربة لا يرث عصبته لانه محبوس **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
**الاول** العصبية لانه لا يرث من عصبته ثلثه اقسام عصبته بنصف وعصبته بغيره

**من العصبية**

لانه ان لم يرث في عصبته لانه لا يرث من عصبته ثلثه اقسام عصبته بنصف وعصبته بغيره **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 اما العصبية بنصف فكل في كذا لا يرث من عصبته ثلثه اقسام عصبته بنصف وعصبته بغيره **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 عليه البعض بالاف لام جمعهم او سول سقوا والعصبية لقراءة الاب بدليل الاخ لا يرث العصبية لانه لا يرث  
 لام وانما يثبت بها البرهان لان الزمان ازيد على اصل الاحتياج فتناسب شبقوة القرابة الحاصلة بقرب  
 الام الزمان على سبيل سخاى الذي هو قرابة الاب **قال** في العصبية **قال** في العصبية بنصف اربعة اصناف  
 جزء الميت واصله وجزء ابيه وجزء جد لانه ان كان اصلا فالصنف اكل وان فرعا كان فرع بنف  
 فهو الصنف الاول وان كان فرع غيره ففرع الاقرب للصنف الثالث وفرع الابجد للصنف الرابع **قال** في العصبية  
 فالاقرب **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 المعسر كان يولد وان اصر من السكس استحق كل هذا ما قيل في قسمل المعسر عامل الاقرب الاول فقط والاقرب الثاني  
 مبتدأ جزء يورثون ومع الغير العباد اليه لانه في معنى الجمع المستفاد من لام الجوز ومعناه يرجع اقرب جميع العصبية  
 فان لم يكن ففصل الاقرب يورثون **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 بينها التماس الذي هو شرط التعصية وفيه تعلق لان المعسر لا يكون لنفسه او لا يرث من المعسر او لا يرث من المعسر  
 ان لم يكن منطبقا على المعسر فذلك شرط التفسير **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 انتفاء التماس منها بافاد احد ما وجع الاخر ولو سلم فلان شرط مثل هذا التماس كيف والعصبية يرجع الى ما فيه  
 معنى الجمع اذا المعنى يرجع اقرب جميع العصبية فاقرب جميع البواقي الى ان ينتهي برحون فاقرب **قال** في العصبية  
 ان يكون الاقرب مبتدأ او الكا عطف عليه ويرثون **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 فلا بد لكل مبتدأ ليس بعد مبتدأ ولا يمكن تقدير قوله ويرثون في كل مبتدأ لانه فلا بد ان يرتكب الاضمار على  
 شريطة التفسير فحق المقام فانه من الالزام وما سبق من اقسام الام **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
**الاول** من اقسام العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية **قال** في العصبية  
 التفسير الاول وهو قوله اعني اعلم بالبحث جزء الميت ان يزول الاشتباه بين الاب والابن في انهما  
 اقرب مع افعال كل منهما بلا واسطة وان لا يتوهم ان الاب اقرب من الابن والابن وفاق التفسير الثاني

٢٤٢















ولما اتفان الاولان فلا يتحقق على من ملك الا اتفاق ولذا حقق الثالث بالكونه وقيد بكلام القيدين واذا اراد المحرم  
 المحرم مع انه صنف المضار فانما هو المحرم في كل واحد من جزئيه فرب وما شئت بآرد والمثله التي اوردنا في نظر  
 له ديارية لو منع صورتهما بالذباير وتقييها يستدعي تقييد مقدمة وهي ان المعطيات اما ان يتبعها شيء من  
 الكسور والافان لم يتبع ينظر من المعطيات والميعطيات فان كان بينهما مساواة فجعل المثل من رول المعطيات  
 كما اذا كان الكل من البيتين عشرون دينار مثلا واللفي ساهم فان كان بينهما موافقة فجعل من وفق المعطيات  
 كافي مثله الكتاب فان الكبري ثلث دينار وللصغرى عشرون وبهنا موافقة عشرة ففعل المثل من عشر  
 المعطيات ففعل الخمس خمسة ففعل ركة ترك خمس عصبات والاف من كل المعطيات كما اذا كان لاحد عشر  
 وللاخرى تسعة وان وقع فيها كسر فالحكم ان يبسط الصالح بعد الكسر فينظر من العصبات المبسوطة والمبسطة  
 ويجعل باقي العمل على ما في الصالح مثلا اذا اشترى بالواحد مائة وثلثان وللآخر عشرة ببسط الصالح  
 اثلاثا حتى يكون عشرون للاول وثلثون للثاني اذا تهت ففعل الثلثان للثاني والآخر عشرة ببسط الصالح  
 والصغرى بالعصبة ففيها ثلثان وباقي فاصلا من خمسة ثلثان اثنان لا يستقيم للثاني الثلث فبها  
 مائة وكسره على ما ينش ففعل الثلث ومانى واحد لا يستقيم ففعل العصبات الخمس ففعل خمسة  
 الصغرى من الثلاثة والخمسة مائة ففعل الثلث في الخمسة ثم المبلغ ووجه عشرة اصل المثل في ذلك  
 ثلاثة مائة خمسة واربعين ففعلنا من عملنا مائة اثنان اصل المثل من مائة والمضروب خمسة  
 عشروا المبلغ من خمسة واربعين بقى لنا عملان احدهما معرفة نصيب كل فرد وثانيها معرفة نصيب كل فرد  
 من افراد كل فرد وقد سلف طرقتها اما الاول فكان للثاني اثنان من المائة يعطيان في خمسة عشر  
 يبلغ ثلثين في لهما وللعصبات واحد وعشرة خمسة عشر في لهن ولما انكسها في المائة اثنان ووجه  
 ثلاثة وسبعة الاثنان الى المائة نسبة الثلثين فكل منها ثلثا المضروب خمسة عشر وثلثا  
 عشرة في كل منها سهم العصبات واحد ووجه خمسة ونسبة الواحد الى الخمسة نسبة الخمس فكل سهم  
 خمس المضروب في كل سهم الكبري منزلة منزلة الثلاثة سهم العصبات فيكون التسعة من نصيبهن اما اذا كان  
 جعل لهما بالذباير عشرة ففعل ما اصابها تسعة عشر والصغرى منزلة منزلة العصبتين فيكون لهما تسعة

وقد جعل لهما بالذباير عشرة ايضا ففعل ما اصابها تسعة عشر ونقصت الوصل في العشرة بالذباير لهما لم يفرق  
 حتى يتم واعلم شيخ الاسلام خاير زاده بقوله روي عنه انه قال كان شيخنا ابو بكر الجدي رحمه الله يروي عن ابي اسحق الجاف  
 رحمه الله ان من المشايخ الذين يبالغون في جعل كل سهم في ذبايرهم ففعلوا ان يشرعوا في الابصار واليتيم حتى لو جردوا  
 مطبقا كان لهما ان يزوجاه **قال باب الحجب** قول لما كان غرضه بعد الفراغ عن بيان احوال العصب  
 الفراغ من العصبات ان يشرع في بيان كيفية تقسيم مساهلها المتفاوتة وكان بيان ذلك مقدمة لا يتيسر شرح  
 فيه الا بعد معرفتها بمفصلات كالحجب ونجاء الذم من المخرجات والعلم ما من العبد من المناسبات  
 شرعية في تقسيمها وعقد كل منها بابا او فصلا يتيسر التحصيل او اعلم ان الرزق انما هو هذا التقسيم  
 وذلك لان الحاصل بعد الرزق اصل المسئلة فيوقف تقسيم المساهل الرزقية على معرفة اعمال الرزق وتوقفه  
 على معرفة تجار العبد ومن قال ان نسب على الحصص ان قدم الرزق على التقسيم كما قدم الباقيين تحذرا عما هو  
 في قوة الخطا عند المحصلين ثم الحجب في اللغة المنع ومنه الحجب بالسير الذي يمنع عن النظر وفي لغة منع  
 من يتامل الميراث باخر عا كان له لولا فقولنا منع منزلة الجفص وقولنا من يتامل الميراث يخرج المجرم  
 كما كافر والدين والقائل وميان الدار وقولنا عا كان له لولا ليندرج فيه كل نوعي الحجب وما يجب التقاضي  
 وجب الحرمان لان الحجب ان كان الى سهم فالاول وان كان الى سهم فالثاني فقلت حجب الاب بالولد  
 من العصبية الى السهم مجرد حجب نقصان من ان لا يصدر عنه ان حجب عن سهم الى سهم قلت لان امة  
 حجب نقصان فان العصبية لما كانت سببا لا مستحقا لا ارث مغاير للعقد من كان الحجب معتبرا في حق  
 كل منها على حدته فالجيب في العصبية بوجه حجب حرمان اذ لم ينقل عنها الى عصبية اخرى حتى بها  
 الانقاص فعلم ان حجب النقصان ليس بوجوهنا من العصبات اما حجب النقصان فلحجة نفي الزوج  
 فانه حجب من السهم الى الزوج بوجود الولد الزوج فانهما حجب من الزوج الى الزوجين بكون الام  
 فانهما حجب من السهم الى الزوجين بالولد وبالاثنان من الاخوة والافاضات بنات الابن فانها حجب  
 من الاثنان او النصف الى الزوجين بالعصبة الواحدة الاخوات لاب فانها حجب بنات الابن بالاخت  
 الواحد لا بوجوه الاحال سنا سادس هو الجذ فانه ما خذ طرقة من جميعها اذا وجد معه ست اخوات







لا اهلية له ذلك فهو الميت سواء ولما لم يكن له مال على غايته ان يسعده في حجب المحرم  
تعارض مع دعوى الاجماع ولا يرد في قولكم من الاهلية له ذلك فهو الميت سواء اما ان يكون بالنسبة الى الميراث  
او مطلقا والاول مسلم والكلام فيه والتابعين النزاع وكل ان يجب عنه بان المخرج موجود ومواعا ليقبل  
بتقديره خيرا لاجماع فيجعل ان كان قابلا لمحب المحرم ثم رجع عنه فانعتقل الاجماع بخلاف ما خيرا لاطلاق  
لانه يستلزم حرق الاجماع وموجب ولو لم يرد عن قوله منصوص عليه باسم الولد والاخر ان الميراث منها  
الوارث اما من الولد فليقدم قوله به يوجبكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين على قوله والابوين لكل  
واحد منهما السدس والامتنان الا في ذلك لم يرد في اخر السورة ففهم من السياق والسير ان الميراث  
بها الوارث **قال** والمحبوب محجب لا تفاق **قول** المحبوب محجب بالنقصان وجب للمحرم ان يوافق بينا وبين  
ابن مسعود به اما محجب بالنقصان فكما محجب الاثنان من الاخوة والافرات لانه من الثلث الى السدس مع  
انها محبان بالاث اما محبان للمحرم كما محجب ام الابن ام الام مع انها محبة بالاب اما انه محبة بن مسعود  
فلان المحرم لا محبة فلان محبة المحبوب موافق اولي اما عندنا فالفرق بين المحبة والمحرم ان المحرم  
كالم يكن اصلا للميراث لانه صار محروما بصفة في ذاته جعل كالميت واما المحبة فله اهلية لان عدمه  
يعارض وجود الاول فجعل كالميت في حق احراز الميراث وحيث في حق المحبة فان لم يكن له  
لانه وارث في حق مورثه لولا ان محبة فلو جعلنا جثا في حق احراز الميراث بطل المحبة المنصوص عليه فتعين  
بجعله جثا في حق المحبة **قال** **باب** خارج الفروع **قول** الميراث منها اقل مواضع خروج الفروع الستة  
وهي الباب ما ابدع المصنف في حنبطها واختصارها كما في شرح القائل اعلم بان الفروع الستة  
المذكورة في باب معرفة الفروع من المطلق الفروع من كاسع والتسم في باب الميراث نوحان لان النصف  
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس نوع اخر بنا على التناسب بين الثلثة الاول  
وكذا بين الثلثة الاخر بالتصنيف والتصنيف اما التصنيف فاذا ابتدلت من الادنى كما تدر  
شخص وضعفه ربع وضعفه نصف سدس وضعفه ثلث وضعفه ثلثان واما بالتصنيف فاذا ابتدلت  
من الاعلى كما تدر نصف وضعفه ربع وضعفه ثلث وضعفه ثلثان وضعفه سدس **قال** ما قيل

هذا التصنيف والتصنيف حتى ذكرها المصنف بعض النسخ منها ووقع في بعضها في باب معرفة الفروع **83**  
**قلت** لما كنت غافلا ان يعلم المتعلم السبب في عدل الثلثة الاول نوعا والثلثة الاخر نوعا فاني  
على ذكر التناسك سلف **ان** يمكن مخط الادنى او الاعلى من كل نوع فيعرف من ذلك الفروع **ان** الثلثة  
لما ذكره بعض الاكتفاء يخرج الاقل عند الاختلاف بضعه وضعفه وضعفه **اعلم** ان بعض الفرضين  
جعل الكل نوعا حدا ببناء على ان بين المخرج نسب فان نسبة الثلث الى السدس كنسبة الربع الى الثلث  
والنصف الى الثلثين بان كلامنا من الاول ثلثة اربع من كل من الآخر وضعفه من ربعة وعشرين لانهما  
يخرج المخرج حتى قيل لو تصور اجتماع جمع الفروع الستة في مادة لم يخرج من ذكره لم يصيبه ذلك فان  
الفرض من هذا التمهيد المذكور وليس لمن المناسبات دخله ذكره والافق بينهما كذا الشكل الذي  
سلف في باب الفروع المناسبة بين كل من الفروع الستة وبين الحصة **قال** فاذا جاء في المسائل **قول**  
لما تدر بيان المحاب تنفع الفروع الستة الى نوعين فخرج عليه بيانها وجعل الكلام فيها ان الخارج  
اما خارج الكسور المنفردة او المجمعة او المختلطة لان الكسور الخارج فيها ان كان احاد او في خارج  
خارج المنفردة وان كان شئ او اكثر فان كانت الكسور الخارجة من نوع واحد سمى خارج المجمعة وان كانت  
من نوعين سمى خارج المختلطة فعند المصنف كل من انواعها الثلاثة على الترتيب فقال لفا جاء في المسائل  
شئ من الفروع احاد او في خارج كل ففرعه بجملة الا النصف فان خرج اثنان وليس في كل شئ فخرج  
الثلث والثلثان ثلثة والربع اربعة والسدس ستة والثلث ثمانية فان قلت كيف ان الستة هي السدس  
**قلت** لان اصل سدس فان قلت اما كان يكفيه ان يقول احاد مرة واحدة كما كفي بقوله شئ او ثلثة  
**قلت** بل كان كثر تحريا للتطابق بين تكرار اللفظ والمعنى كما جاء مثله في قوله عليه السلام صلوا الليل  
شئ شئ وان كان خارج الكسور المنفردة كذلك لان يخرج الكسور عبارة عن عدد او اضعاف ذلك الكسور  
واحد والخارج المذكور من المناهية **قال** واذا جاء شئ **ان** منها بيان القسم الثاني من الخارج وهي  
خارج الكسور المجمعة يعني اذا جاء في المسألة شئ من الفروع من شئ او ثلثة ولكن من نوع واحد  
من نوعي الفروع فكل يخرج الكسور مخرج لضعفه وضعفه وضعفه كان يخرج الثلث وهو المناهية يخرج للربع



ونخرج الربع من النصف وكان يخرج السدس من الستة يخرج الثلث والثلث من الثلث ونخرج الثلث من الثلث  
 وذلك لاننا نخرج علم الحساب ان الخارج الكسور اذا تداخلت كتنسج نخرج اقلها لان يخرج الاكثر اقل من  
 نوع الاقل وتداخل فيمكنه يخرج الكسور من وجه ما يتصور صور الاجتماعات ثمان لان الاجتماع  
 في النوع الاول مثلا اما بين النصف والثلث او بين الربع والثلث او بين الكسور اربع والاخران عشرين  
 كذا قالوا وفيه نظر سيقض وجهه وكذا يتصور الاربعة في النوع الثاني غير انها مستحاجات وهذا شكله  

قال واذا اختلفت اقول
من الخارج وهو خارج المخططات
لان المخططات بعضها النوع الثاني او بعضها النوع الاول
اما واحد او اكثر الاول ان كان النصف فالخارج

 الستة وان كان الربع فالخارج اثنا عشر وان كان الثلث فالخارج اربعة وعشرون وان كان المخططات اكثر سواها كان  
 اثنين او ثلثة فيخرج الكل من المخططات الاقل فقط بما ياتي من غير تنوير اما التمهيد فيمثل على معرفة  
 التجنيس لم يبق في التجنيس ان يجعل الكثير من المختلفين فضاء عددين جديرين احدى اقل يخرج في جان  
 من ذلك ويسمى يخرج الجنس وانما قيدنا بالاختلاف الذي هو عبارة عن عدم التداخل من يخرجها لانا  
 لا نحتاج الى العمل على قدر التداخل بل كتنسج المخرج الاقل كما سبقت الاشارة اليه وطريق عمل التجنيس ان ينظر  
 بين مخرجي الكسرين المختلفين او خارج الكسور المختلفة فيضرب اقل المخرجين في وفق الثاني ان يوافق والا  
 في كل ثم المبلغ في وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث والافقي كل واحد على هذا الى ان ياتي على كل واحد وانما  
 التوزيع فيمثل على تنزيل من الفاعل فيما نحن بصدده فنقول اذا اختلف النصف بالثلث او الثلث  
 او كليهما فخرج النصف في كل ثمان ومخرجها وذلك ثمانية فاذا اختلف اربعة او خمسة او ستة او سبعة  
 فيكون المخرج دكر اذا اختلف بالسدس او بالكل فخرج السدس والكل ستة وسبعة ومن الاثنين مخرج  
 فيمكنه يخرج الاقل هو السدس وما وقع في كلام بعض الشايعين من ان بينهما موافقة نصفه فيه نظر  
 واذا اختلف الربع بالثلث او الثلث فخرج الاربعة والثلثة مائة فاذا اختلف اربعة او خمسة او ستة

84 مبلغ اثنين عشر فيكون المخرج دكر اذا اختلف بالسدس وبالكل فخرج الاربعة والثلثة موافقة نصفه  
 فاذا اختلف نصف اربعة الاخرى مبلغ اثنين عشر واذا اختلف الثلث بالثلث والثلث فخرج الثمانية  
 والثلثة مائة فاذا اختلف اربعة الاخرى مبلغ اربعة وعشرين فيكون المخرج دكر واذا اختلف  
 بالسدس وبالكل ومن الثمانية والستة موافقة نصفه فاذا اختلف اربعة الاخرى مبلغ اربعة وعشرين  
 ما يتصور صور الاختلافات تسعة واربعون لان المخططات من النوع الاول اما واحد منها او ثمان او ثلثة  
 الواحد اما نصف اربع او ثلث او ثمان اما نصف اربع او نصف ثلث او ثلث اربع او ثلث ثمان او ثلث ثمان او ثلث ثمان  
 وعلى التقادير السبعة فاما ان اختلفت باحدى النوعين او ثمانية او ثمانية الى اخر الصور السبعة فالسبعة في السبع  
 تسعة واربعون قال الفاضل اربعة وعشرون منها خمسة وثمانية وعشرون عقيمة شرعا اثنا عشر وعشرون في التقادير  
 وستة على ترتيب الجواهر فالاثنان سبعة وذلك لان كل اختلاف فيه ربع وثلث عقيمة لان الثلث سهم المرأة عند  
 وجود الولد وعند ذلك يتصور الربع واحد وكذا كل اختلاف فيه ثلث وثلث عقيمة عند الجهر ونسبة عند ابن سبعة  
 على امر اهلان المردم يجب حبس المتصان لا يجب لحرمان فالولد المردم يجب المرأة الى الثلث والاربع ولدي  
 الام من الثلث وكذا كل اختلاف فيه النصف والربع والثلثان لان النصف والثلثان لا يجتمعان الا  
 الزوج واختر ولا يتصور الربع لاصح وكذا كل اختلاف فيه النصف والثلثان لان النصف والثلثان لا يجتمعان الا  
 لا يجتمعان الا الزوج واختر ولا وجه للثمن عند ذلك ليس في من هذا  
 الشكل اقول اما اختلاف الثلث مع الثلث لا يتصور الا على قول ابن سبعة  
 فصح مسلم واما الدعاوى الثلث لا فرق منوعة اذ بين الكل على عدم تصور  
 الاختلاف بين الزوج والزوج وذلك متصور شرعا اذا مات الحنفى الشكل  
 وطالبه ووجه المظهر الموعود بانضمام في القسم الكفا الاول ان يبالا يتصور  
 اختلاف النصف الثلث مع الثلث لان الثلث نصف الثلث ووجه الولد عند وجوده فيثلث الثلثان له ان يكون  
 فحينئذ فضا عدلا يتصور النصف لاصح والزوج لا لا فضا عدلا وكذا كل اختلاف الثلث الا على قول ابن سبعة وكذا كل  
 اختلاف كل النوع الاول الربع السدس لان الثلثين معينين للزوج ووجه الولد فان كان النصف لبيان كون











النوبة اليها في باب ولا يخلو منها الا بان يبال ندرتها او جبت ان يعتقد بانها فان بعض المذايب ان وجوب  
 الاعتبار لما هو في الوقوع غالب وان نواذ والموايد لا معتبر بها في كلمات القواعد **قال** فصل في معرفة التماثل  
**اول** ما عثر عن من المقدمة بالنقل لا كسائر المقدمات الاربع حيث ترجع عن كل منها بالباب بينهما على  
 ان المذكور منها ليس بان باب علم النفاذ من اذ هو من محض مسائل الحساب فلي كان طائفة من الكلام  
 بالنسبة الى العلم الذي نحن بصدده من النصول ناسب ان لا يعتد من باب به بل يجعل من جهته النصول  
 ثم من الاربعه سمي مناسبات العددين ولا بد من واحد منها من كل عددين لانها ان تساوا بافتقار الى ان  
 اخلافا فان عددها الاكثر فتدخلا في وقتيها من تناسبين والافان عددها عدد ثالث فتوافقان  
 ودرسميان تشاكيس والافتيان فيماثل العددين تساويها كالاربعة والاربعة وتدخلها ان  
 يعتد قلما الاكثر الى بقية عند طرح مقدار الاقل من الاكثر مرة او مرتين او مرات او نقول ان يكون اكثر  
 منقسم على الاقل قسمه صحيحة او نقول ان زيد على الاقل ثلثه او مثله او اثنائه يساوي الاكثر ونقول ان يكون  
 الاقل جزءا الاكثر او جزءا من الاكثر فلا تدخلا في السبعة والتسعة وان كان السبعة ثلثي التسعة  
 لانها ليست جزءا مفردا في اربع تفسيرات ومن شرط ان لا يكون الاقل وجامع ان الاكثر فرد وان  
 لا يزيد الاقل على نصف الاكثر ونظيره الثلاثة مع التسعة فان الثلاثة بعد التسعة والتسعة ينقسم عليها  
 قسمه صحيحة اثلاثا واذا زيد على الثلاثة تساوي التسعة والمثلثة ثلث التسعة وتوافقها ان يعتد  
 معا عدد ثالث الى عددها كالثاني مع العشرين فان الثمانية لا بعد العشرين ولكن يعتد اربعة فلما  
 متوافقان بالاربعة لان العددين العاديين يخرج جزءا الوفاق اي جزء وقعت الموافقة فيه وهو الاربعة ومعنى وقوع  
 الموافقة في كل جزء انه يخرج من كل من العددين المتوافقين فالاربعة في مثالنا يخرج من الثمانية والعشرين  
 وتباينها ان لا يعتد عددها كالتسعة مع العشرة لا يعتد بالاولا واذ ذلك ليس بعد العلم ان العلم  
 اخلافا في ان الواحد عدد اول اثنائه منهم يجعل عددها لانه والى الكمية ولذا يتبعها بالكم وهم يعرفون  
 العددين ويضعونهم لا يجعل عددها لانه مطلق ومبدأ الخ غير مساو اختيار جمهور العلماء والحساب يتم بغير  
 العددين بالكون نصف حاشية اذا اجتمعا قريبا وبجلاء معناه العددين والى الكمية الذي يميز

8  
 نصف من طرفيه المجمعين قريبين او بعيدين كالاشين فانه نصف من الواحد المجمع مع الثلثة والثلثة فان نصف  
 من الاشين المجمع مع الاربعة وعاطرافه القريبان ومن الواحد المجمع مع الخمسة وسوطرافه البعيدان ليس  
 الواحد كذلك ليس له الطرف واحد ونقول الواحد من طرفيه كسرة في كسرة جمعة مع الاشين لا يكون الواحد  
 من ذلك ثم احسب ان هذا هو المنهومات اصطلاحية لمناسبات العددين والوجود المحقق للنقل غير  
 خفية الا في التداخل فانه من باب التفاعل المتقني لا شراك الجانبين في الفعل مع انه لا دخل من جانب الاكثر  
 فقد نقل عن الامام حافظ الدين رحمه الله ان الترجمة بالتفاعل من حيث ان الموجود من احد الجانبين حقيقة  
 الدخول ومن الآخر قبوله كافي فوامع عالم الطبيب لمريض وولده وواعدنا موسى لمشي ليلنا فاذا كان من  
 المنهومات اصطلاحية لم يتوجه الا عراض ان كل عددين مختلفين فاقولها داخل في الاكثر فتفيد التداخل  
 بافتقار الاقل الاكثر ليس بصحيح اذ هذا يتوجه اذ كان المراد بالتداخل معناه اللغوي ولا يتوجه ايضا  
 ما قيل من ان تقييد العددين بالمختلفين في التداخل لا احتراز عن تماثلها على ان التماثل داخل العدي  
 المتقنين وهذا التفسير يخفى تدخلا المختلفين اذ القول بالاقل والاكثر متقني ذكره ذلك نالنا ان  
 التماثل قسم من التداخل المصطلح كيف وموقعه فلا يكون قسمه فالاول في تقييد التداخل بالاختلاف  
 ما يتساعده في ضمن الترتيد وهو الاشارة الى ان الاقسام الثلثة التي بعد التماثل تسمى من المختلفين  
 اي غير المتساويين كما قال ان كان العددين غير مختلفين فبينما التماثل وان كانا مختلفين فواحد من الثلاثة  
 لكن انما لم يذكر قيد الاختلاف في قسمي التوافق والبيان اكتفاء بذكر في التداخل الاحتياج الى التقييد  
 عند تعارض المودين في تعارضهم في التماثل التداخل بخلاف هو بالاقسام الثلاثة الا ان فاتها متحدة  
 العددين المختلفين على ان العددين المذكورين في قسمي التوافق والبيان للعددين فيصرون على العددين المختلفين  
 على ما نهد من الاصل في عادة المعرفة ان يكون التماثل عين الاول عند الامكان فهذا هو الكلام الصحيح  
 بان تباين الاشياء وطريقة معرفة التوافق **اول** وقع في بعض النسخ بين العددين المختلفين وهذا يريد  
 ما ذكرناه من ان قيدا لاختلاف في قسمي التوافق والبيان وفي بعض النسخ بين المتساويين وهذا اشبه  
 على ما ذكرناه ان الواحد ليس بعدد مع ان يبينه ومن اى عدده كان تباينا فطرق معرفة التوافق والبيان



بين المقدارين ان ينقص من اكثر مقدار الاقل من الجانبين اي ينقص مقدار الاقل من اي جانب كان مقدار  
 الى ان يتفق الجانبان في درجة عدد الكانت او غيره وان اتفقا في غير العدد اي في الواحد فلا وفق بينهما  
 لانها اذا اتفقا في الواحد يكون هذا الواحد قد سلف ان العددين اللذين بعدهما واحد متباينان  
 وان اتفقا في عدد فذلك العدد هو العدد الثالث الذي بعدهما فكون بينهما موافقة بالكسر الخارج من ذلك العدد  
 مثلا ان اتفقا في الاثنين فبينهما موافقة بالنصف كالاربعة مع الستة وان اتفقا في ثلثه فبينهما موافقة بالثلث  
 كالستة مع التسعة وعلى هذا الى ان يكون بينهما موافقة بالعشر كذا العشرة مع الثلثين وان اتفقا فيما  
 وراء العشرة فهو من ذلك مثلا ان اتفقا في احد عشر فبينهما موافقة بحزب من احد عشر جزءا من واحد الاثنى  
 والعشرين مع الثلثين وان اتفقا في خمسة عشر فبينهما موافقة بحزب من خمسة عشر جزءا من واحد الاثنى  
 عشر مع الخت واربعين فاعبر هذا الاصل في مقدار شئت **قال بالتصحيح** قول لما دفع من مقدمات  
 التصحيح الذي حصل معرفة كيفية قسمة التركة على مستحقها الا بمعرفة شرعية فيه فالتصحيح في اللغة عمل  
 يصح به ان كيفية الاستمارة في الاصطلاح يطلق بالاشراك للفظ على معنيين احدهما على غير  
 وجدان اقل عدله لا يشمل على الكسري يخرج منه سهام كل فريق منقسمة على رؤسهم لا كسرها وان كان  
 بدون الغريب كما في صوت الاستقامة او بعد منبذ في الرؤس كذا صوت الموافقة او كل الرؤس كذا صوت  
 المبينة وتباينها المخرج المعصم وهو ذلك العدد من هذا ومع صحت عدل الاستقامة من اصول التصحيح اما ما  
 بعض الشارحين اخذوا هذه الشرح من توفيق التصحيح بازالة الكسرة الواقعة بين رؤس كل فريق من سهام  
 من اصل المسئلة فظاهر انه لا يتناول الاستقامة اذ لا كسرة فلا ازالة ثم ملأ الشرح من الجواب بان عددها  
 من اصول التصحيح من حيث ان المسئلة لا بد لها من التصحيح فاذا اكملت السهام فنقصها ما يجمع  
 من رؤس الرؤس والافاضل المسئلة لا يشي العليل من العليل لوقوع عدم تداول التعيين الذي ذكره  
 بعد ما يوافق في تصحيح المسائل **قول** الاصل المحتاج اليها في تصحيح سبعة والتباين ان يكون  
 لا يحتاج الى النظر وطلب ما سياتي العددين في موضعين احدهما بين السهام والنفوس الما في بين  
 الرؤس والآخر في اربعة على ما في الأصل من جال اثنين في الاربعة ثمانية كقوله تقصر وافيها بين السهام

88 والرؤس على ثلثة وجزءا من واحد منها بالاستقامة فسهلا لعنيط الاحكام بواسطة تبليد السهام وذلك  
 لان الاستقامة عبارة عن ان ينقسم السهام على الرؤس قسمة صحيحة في شاملة بجميع صور المتماثلة وبعض صور المتماثلة  
 وهو ما اذا كان السهام اكثر من الرؤس اما البعض الآخر من صورها وهو عكس ذلك فلما كان حكم الحكم الموافقة  
 بلا فرق ادخلوه فيها واعلم ان هذا الخلاف ليس خاصا لهذا الموضع بل يعتد به في كل موضع يمكن ولا يخفى ضرورة  
 اما الاصول الثلاثة التي بين السهام والرؤس في الاول الاستقامة ان كان سهام كل فريق من اصل المسئلة  
 منقسمة على رؤسهم بلا كسرة فلا حاجة الى العز لان الحاجة اليه لا تالاه اكثر وجن اكثر فلا حاجة كما بين  
 وبتن فيها سدسان وثلثان فاصلها من ستة سدساها اثنان للابوين يتفقان عليها وثلثها اربعة  
 للبتنين يستقيم عليها والما الموافقة الى كان بين السهام والرؤس موافقة فان كان الكسر على الجانبين  
 او الكسر فيوقف وفق الرؤس فيحتاج الى النظر فيما بين الرؤس وان كان على طائفة واحدة فيضرب  
 وفق رؤس كل الطائفتين في اصل المسئلة ان كانت عادلة وفي اصلها مع عولها ان كانت عاملة فيصح من  
 المبلغ فان علم لم يترك الشق الاول من هذا الترتيب وكان لما لم يكن للتكلم بدم من ان يعرف على التبغير  
 والتحديد **قوله** لا من حيث يحتاج منه الى النظر فيما بين الرؤس كان من الاصول التي تحتاج اليها في الرؤس  
 فلم يترك ههنا ولم يتركه ايضا لانه ظاهر المقرر في النفوس انه على ما بين السهام والرؤس على انه لو ذكر  
 كان اولى بخبري الاكال النوايد وتحرزا من ادخال النقص في القواعد وذكر لكل من العادلة والعاملة  
 صولة الاول وان وعشرينات ففيها سدسان وثلثان فاصلها من ستة سدساها اثنان يتفقان على الاول  
 وثلثها اربعة لا يستقيم على العشر وبينهما موافقة نصفية والكسر على فرد طائفة فيضرب نصف العشر في  
 خسة في اصل المسئلة وذلك ثمة يبلغ ليش فيها يبعو الثمانية زوج وابوين وستيات ففيها زوج وثلثان  
 وثلثان واصلها من ثمانية عشر ربعها ثلثة مستقيم على الزوج وسدسها الاربعة مستقيم على الابوين وثلثها  
 ثمانية فعالت الى خسة عشر لا يستقيم على الست وبينهما موافقة نصفية فيضرب نصف الست في خمسة عشر  
 يبلغ خسة واربعين ففيها يبعو الثالث المبينة اي ان لم يكن بين السهام والرؤس موافقة يكون بينهما  
 مبينة لفا التقدير تقدير الكسرة فان كان الكسر على طائفتين لموا اكثر فيوقف كل الرؤس فيحتاج الى النظر



فما من الزوج ان كان على قول طائفة يضرب كل عدو رؤس تلك الطائفة في اصل المسئلة ان كانت عادلة  
وفي اصلها وعولها ان كانت عايلة ولم يترك الشق الاول بعين ما ترقى فاعلمت لم يقبل ههنا من العادلة  
والعايلة بل اقتصر على كمال العايلة فليعلم الحكم في العادلة بالاولية مع سكون منج الاختصاص في الاصل  
بما سبق من التنبه على كمال التفصيل فان قلت فليقتصر على العايلة فلم قال في اصل المسئلة ولم يقل وعولها  
قلت تنبها على ان اصل المسئلة مع عولها يعبر ان ينزل اصل المسئلة فان قلت فلم قال في الموازنة  
قلت لا ذكر العادلة ايضا فلم لم يقل في العايلة وعولها التوسيم ان المراد من اصل المسئلة في العايلة ايضا  
ما تردد من العول قياسا على العادلة التي يجنبها خلافة ههنا اذا لا عادلة يجنبها منافسة العادلة ابوان  
وخمرات فنبهنا ما ان وثلاثان فاصلها مرتبة سدسا اثنان يستقيمان على الابوين وثلاثا اربعة لا يستقيم  
الخمس منها مائة فيضرب كل الخمس الستة يبلغ بلش فنبهنا مع وموت العايلة يادكر المصنوع وعولها اربع فنبهنا  
نصف وثلاثان فاصلها مرتبة نصفها ثلاثة يستقيم على الزوج وثلاثا اربعة فيعدل الى سبعة لا يستقيم على الخمس فيضرب  
الخمس السبعة يبلغ خمسة وثلاثين فنبهنا مع واعلم ان المسئلة لو اشغلت على عصبات في ذكر واثنا فلا بد  
من البسط وبيان ياخذ كل كذا اثنين ويعتبر عدد المثلثات فايك وان تسمى فلا تسمى الى تقسم المسئلة  
على اما الاربعة التي هي الرؤس **اول** اما الاصول الاربعة التي هي الرؤس فاما يتصور ان تعدد  
الرؤس الموقوفة وذلك ان يكون اذا كان الكسر على اكثر من طائفة فيوقف رؤس الطوائف المتكسرة عليهم  
على التفصيل المار فكذا ذكره ان يكون الكسر على طائفتين في اصل المسئلة وانما لم يذكره في الاصول الثلاثة التي  
جاء على ما اعتاده مصنعة الاكتفاء الاول لما لم يكن من اعداد الرؤس الموقوفة مما لم يخاله ان  
يضرر احد من اصل المسئلة ويكون المبلغ مقصدا الى استتبات وثلاث جرات وثلاثة اعام فنبهنا على  
وسر وما يتبع فاصلها مرتبة ثلثا اربعة لا يستقيم على البنات الست وبها مائة نصفه فيوقف نصفها الست  
ووقف ثلثه وسدسها واحد لا يستقيم على الجرات الثلاث وبها مائة فيوقف الثلثة الى مائة ايام فنبهنا على الرؤس  
وبعد هذا ينظر من الرؤس ان يكون الرؤس الموقوفة ثلثة وثلاثين فنبهنا على اعداد الرؤس في  
اصل المسئلة وذلك ان يبلغ ثمانية عشر فنبهنا مع مائة ايام فيوقف الرؤس الموقوفة فيضرب كل فرد في

الاعمال

فلا بد من

89 كل فرد من افراد كل فريق سينظر ان عند تنزيل طائفتها الكمال المدخلة ان كان من اعداد الرؤس الموقوفة مدخلة  
فالحكم ان يضرب كل فرد في اصل المسئلة كاي زوجات ثلاث جرات وثلاثين عشر عا فيها ربع وسدس وما يتبع فاصلها  
من اثني عشر بها ثلاثة لا يستقيم على الزوجات الاربعة وبها مائة فيوقف الاربعة وسدسها اثنان لا يستقيمان على الجرات  
الثلث وبها مائة فيوقف الثلثة وما يتبع سبعة لا يستقيم على اثني عشر وبها مائة فيوقف اثني عشر الى مائة ايام  
من السهام الرؤس بعد هذا ينظر من الرؤس الرؤس الموقوفة ثلثة واربعة واثني عشر وسبب الثلثة  
والاربعة ومن اثني عشر مدخلة فيضرب كل فرد في اصل المسئلة وذلك ان يبلغ ثمانية عشر فنبهنا على اعداد الرؤس الموقوفة  
يبلغ مائة واربعة واربعة فنبهنا مع مائة ايام فنبهنا على اعداد الرؤس الموقوفة ثلثة واربعة واثني عشر  
المسئلة اثني عشر والمضروب ثلثة اربع مائة واربعة واربعة مائة  
لنا اعلان معرفة تقسيم كل فرد في تقسيم كل فرد من افراد كل فريق  
اما الاول فكان للزوجات من اصل المسئلة ثلاثة والمضروب اثني عشر ويضرب الثلثة في اثني عشر فحصل ثلثة  
ففي كل الجرات اثنان يضر بان في اثني عشر يحصل اربعة وعشرون في كل من وكان للاعام سبعة مضرب اثني عشر  
حاصل اربعة وثلاثون في كل من واما الكمال فنبهنا الزوجات ثلثة واربعة ونسبة الثلثة الى الاربعة ثلثة  
الاربعة وثلثة اربع المضروب ثمانية فكل من ثمانية وسهام الجرات اثنان واربعة ونسبة الاثنان الى الثلثة  
نسبة الثلثين وثلثة المضروب ثمانية فكل من ثمانية وسهام الاعام سبعة واربعة ونسبة السبعة الى الثمانية  
عشر نسبه سبعة اثنان الثلثين سبعة اثنان ثلثي المضروب سبعة فكل من سبعة واربعة ونسبة السبعة الى الثمانية  
بعض اعداد الرؤس بعضها فالحكم ان يضرب في اعداد اعداد جميع العدة التي ثم ينظر من المبلغ والاربعة الثلثة  
فان وافق تضرب المبلغ في وفي الثلث وان باين في كلمة ثم المبلغ في اصل المسئلة كاي زوجات وثلاثين عشر فنبهنا  
ونفس عشر جرات وستة اعام فنبهنا ثلثان وكس وما يتبع فاصلها من اربعة وعشرين فنبهنا ثلثة لا يستقيم على الجرات  
الاربعة وبها مائة فيوقف الاربعة وثلثة ثمانية عشر لا يستقيم على ثاني عشر فنبهنا ثمانية عشر فيوقف ثمانية عشر  
نصف ثمانية عشر وذلك ان يبلغ ثمانية عشر فنبهنا مع مائة ايام فنبهنا على اعداد الرؤس الموقوفة ثلثة واربعة واثني عشر  
واحد لا يستقيم على الاعام ثمانية وبها مائة فيوقف الرؤس الموقوفة ثلثة واربعة واثني عشر

٥	١٥٥	٥
٥	١٥٥	٥
٥	١٥٥	٥



[illegible]

90 وافق في وقفة ثم المبلغ في اصل المسئلة كما يليق وست جذات وعشر ثبات وسبعة اعام فنهائين وسين  
وثلاثون وما بقي فاحصلها من اربعة وعشرين فنهائين لا يستقيم على المراتين وبهنا مائة فوق الاثنان  
اربعة لا يستقيم على الجذات الست وبهنا مائة فوقه نصف الستة ثلاثون ثمانية وستة عشر لا يستقيم  
على البنات العشرة وبهنا مائة فوقه نصف العشرة خمسة وما بقي واحد لا يستقيم على الاعام  
السبعة وبهنا مائة فوقه السبعة الى هذا كنا نظروا بين السهام والروى بعد هذا ينظر بين الروى  
والروى في الروى والموثوقه اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة فبين الاثنان والثلثة مائة فيفرض الاثنان  
في الثلثة يبلغ ستة وبهنا وبين الخمسة مائة فيفرض الخمسة يبلغ ثلثين وبهنا وبين السبعة مائة فيفرض  
في السبعة يبلغ مائتين عشرة فيفرض في اصل المسئلة ومائة وعشرون بان ياخذ عشرة اصد وعشرون  
ويفرض اربعة وعشرين ضربا مرتعا بهذا الصوت يبلغ خمسين  
واربعة فيؤخذ كل منها عشرة يبلغ خمسة آلاف واربعين فنهائين فكلما  
من علنا ثلثة اشياء اصل المسئلة من اربعة وعشرين والمضروب من  
مائتين وعشرة والمبلغ من خمسة آلاف واربعين بئنا اعلان المعرفة فيسبب كل فريق ومعرفة نصيب  
كل فرد من افراد كل فريق اما الاول فكان للماثين ثلاثة يفرض مائتين وعشرة يبلغ ست مائة وثلثون  
فيها وان كان للجذات اربعة يفرض مائتين وعشرة يبلغ ثمانية واربعين فبالحسن وكان البنات ستين  
يفرض مائتين وعشرة بان يؤخذ عشرة اصد وعشرون ويفرض ستة عشر فنهائين ضربا مرتعا بالصوت  
يبلغ ثلث مائة وستة وثلثين فيؤخذ كل منها عشرة يبلغ مائة الاف وثلثون  
وهي في الحسن وكان للاعام واحد يفرض مائتين وعشرة في الحسن  
اكتاف سهام المراتين ثلثة ورؤسها اثنان ونسبة الثلثة الى اثنين  
نسبة ثلثة الى اثنان انما نصف فكل منها ثلثة اثنان نصف المضروب ثمانية وستة فكل ثلثة اثنان  
الماثين خمسة فكل منها ثلثة اثنان نصف المضروب ثمانية وستة فكل ثلثة اثنان  
شعير نصف الحسن لا يتقاسم من اربعة اقسام الاضافة كونه نسبة واحد لا نصفه الى اربعة

۱۰	مضرب ۱۹	۶
۷		۳
۵		۲
۴	مضرب ۱۹	۱







والاعمال الثلاثة دينار ونصف تسع فليجمعها ستة دنانير الستة انصاف تسع وذلك ثلث فاذا افتمها ستة دنانير  
الثلث الى اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير  
فمن التسع والثلثة موافقة بصفة فيخرج منها كل بنت في نصف التركة وذلك ثمانية ببلغ ستة عشر فيقسم على نصف تسع  
وذلك تسعة يخرج سهم وسبعة اتساع فلكل بنت ذلك ثلث التركة عشرة دنانير وثلثها دينار ويضرب سهم كل بنت وثمان  
في المائة ويقسم على التسعة يخرج ثمانية الاتساع فلكل بنت وثمان ذلك ثلثها ستة دنانير والستة اتساع وذلك خمسة دنانير  
وثلث دينار فاذا افتمها اربعة دنانير وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار  
كل فرق من فرق الورثة ان ينظر من اصل المسألة والتركات فان استقامت على ما والافان وافقة فاضرب سهم  
كل فرق من اصل المسألة في وقت التركة واقسم المبلغ على وفي اصل المسألة فالحاج نصيب كل الفرق وان باينة  
فاضرب سهمها منه في كل ما واقسم المبلغ على كل فالحاج نصيبه مثال الاستقامة ظاهر مثال الموافقة ان يكون التركة  
في المسألة المماثلة التي اصلها من ستة دنانير ففهمها موافقة بصفة فيخرج منها سهم البنات وذلك اربعة في نصف المائة  
ببلغ ستة عشر فيقسم على نصف الستة يخرج خمسة وثلث في البنات ويضرب سهم كل من الجدات والاعام في الاربعة  
على المائة يخرج سهم وثلث في كل منها فلها ديناران وثلث دينار فاذا افتمها الى خمسة وثلث ببلغ ثمانية دنانير  
ومثال المبانية ان يكون التركة بمسبعة مثلاً ففهمها وبن السبعة مبانية فيخرج منها سهم البنات في كل السبعة ببلغ ثمانية  
وعشرين فيقسم على كل الستة يخرج اربعة وثلثان في البنات ويضرب سهم كل من الجدات والاعام في السبعة ويقسم به  
على الستة يخرج سهم وسدس سهم في كل منها فلها ديناران وثلث دينار فاذا افتمها الى اربعة وثلث ببلغ سهم  
دنانير فالحاج السبب ان طريق معرفة نصيب كل فرد من التركة انما سلكه في النظر فيما بين التسعة والثلثة  
ومعرفة نصيب كل فرق منها فيما بين اصل المسألة والتركات ولم يسلكها في محل واحد ثم ما وجد تقديم الاول على الثاني  
على خلاف ما في الصحيح بل هو اما الاول فلان النظر فيما بين اصل المسألة والتركات لما كان كافياً لمعرفة نصيب  
الفرق غير مودة ان كثير من غيرهم تأمل وتغيروا فقرعوا ولم ينظروا فيما بين التسعة والثلثة وان كان  
تقدير ما عجز ما ذكره لا دلالة الى كشف حقيقتات وكثير الاعتبار على الحساب كما انهم لم ينظروا في معرفة نصيب  
كل فرد من اصل المسألة والتركات وان خرج الحاصل من ذلك من الطرق المذكورة لا دلالة الى كثير التكثير ومزيد

التي

92 انما هو التور والاعمال الثلاثة دينار ونصف تسع فليجمعها ستة دنانير الستة انصاف تسع وذلك ثلث فاذا افتمها ستة دنانير  
الثلث الى اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير وثلثها اربعة دنانير  
فمن التسع والثلثة موافقة بصفة فيخرج منها كل بنت في نصف التركة وذلك ثمانية ببلغ ستة عشر فيقسم على نصف تسع  
وذلك تسعة يخرج سهم وسبعة اتساع فلكل بنت ذلك ثلث التركة عشرة دنانير وثلثها دينار ويضرب سهم كل بنت وثمان  
في المائة ويقسم على التسعة يخرج ثمانية الاتساع فلكل بنت وثمان ذلك ثلثها ستة دنانير والستة اتساع وذلك خمسة دنانير  
وثلث دينار فاذا افتمها اربعة دنانير وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار وثلث دينار  
كل فرق من فرق الورثة ان ينظر من اصل المسألة والتركات فان استقامت على ما والافان وافقة فاضرب سهم  
كل فرق من اصل المسألة في وقت التركة واقسم المبلغ على وفي اصل المسألة فالحاج نصيب كل الفرق وان باينة  
فاضرب سهمها منه في كل ما واقسم المبلغ على كل فالحاج نصيبه مثال الاستقامة ظاهر مثال الموافقة ان يكون التركة  
في المسألة المماثلة التي اصلها من ستة دنانير ففهمها موافقة بصفة فيخرج منها سهم البنات وذلك اربعة في نصف المائة  
ببلغ ستة عشر فيقسم على نصف الستة يخرج خمسة وثلث في البنات ويضرب سهم كل من الجدات والاعام في الاربعة  
على المائة يخرج سهم وثلث في كل منها فلها ديناران وثلث دينار فاذا افتمها الى خمسة وثلث ببلغ ثمانية دنانير  
ومثال المبانية ان يكون التركة بمسبعة مثلاً ففهمها وبن السبعة مبانية فيخرج منها سهم البنات في كل السبعة ببلغ ثمانية  
وعشرين فيقسم على كل الستة يخرج اربعة وثلثان في البنات ويضرب سهم كل من الجدات والاعام في السبعة ويقسم به  
على الستة يخرج سهم وسدس سهم في كل منها فلها ديناران وثلث دينار فاذا افتمها الى اربعة وثلث ببلغ سهم  
دنانير فالحاج السبب ان طريق معرفة نصيب كل فرد من التركة انما سلكه في النظر فيما بين التسعة والثلثة  
ومعرفة نصيب كل فرق منها فيما بين اصل المسألة والتركات ولم يسلكها في محل واحد ثم ما وجد تقديم الاول على الثاني  
على خلاف ما في الصحيح بل هو اما الاول فلان النظر فيما بين اصل المسألة والتركات لما كان كافياً لمعرفة نصيب  
الفرق غير مودة ان كثير من غيرهم تأمل وتغيروا فقرعوا ولم ينظروا فيما بين التسعة والثلثة وان كان  
تقدير ما عجز ما ذكره لا دلالة الى كشف حقيقتات وكثير الاعتبار على الحساب كما انهم لم ينظروا في معرفة نصيب  
كل فرد من اصل المسألة والتركات وان خرج الحاصل من ذلك من الطرق المذكورة لا دلالة الى كثير التكثير ومزيد



كل من الزمان الستة في تسعة عشر مبلغ ثمانية وتسعين فيقسم على ثمانية عشر فالخارج وهو سيمان وتسع لكل منهم فالزوجة  
الستة اثني عشر سهاماً استباع سهم ودكث ثمانية فاذا قسمت ثمانية عشر وثلثها ستة وثلثها تسعة  
**قال فصل في الخارج** **اقول** الخارج في اللغة تفاعل من الخرج وفي الاصطلاح اصطلاح الورد على  
اخراج بعض منه بنى بعض من التركة فالطريق فيه ان يخرج المسئلة كما اذا لم يخرج احد ثم يطرح سهام الخارج  
فيقسم التركة على السهام الباقية مثله زوج وام وعم فقيل ثلث الكل وما بقي فاصحابها وتصحيحها  
من ستة فاذا اصاب الزوج على بنى كان خمسة من المهر وخرج من البين يطرح سهامه من تصحيحه وذكره  
ويقسم باقي التركة على سهام الباقيين على ما كان انثلاثا مثله للام وبنته للعم فان لم يبق ما فائدة  
ادخل الزوج في المسئلة ثم لم ياخذ شيئاً **فلم** لان التركة لو قسمت بين الام والعم من بادي الرأي  
لكان قضية التنازل على عكس ذلك فان طلب فرض الام من ثلث الكل لما بقي ما يبي وسواها عليه  
الاجماع في من المسئلة فلما لم يكن ههنا بد من ادخال الزوج بهذا العلة حكم باده خاله في جميع الصور  
اتقاء لقانون الخارج على طراد وكليته وان كان مراد خاله بد من بعض الصور كما اذا كان مكان  
العم اب للام ح لث الباقي ولا تغفر فرضها باده خاله وعدمه واما ما في بعض النسخ من ان  
الادخال انما هو اذا لم يكن منه بد كما في مسألة الكتاب دون الصون الثانية فقوله **الخروج**  
**قانون** الخارج عن كليته **قال** **باب الرد** **اقول** الرد في اللغة الصرف وفي الاصطلاح ما عرفة  
المخلص به وهو صرف ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق من العصبات السببية او النسبة  
اليهم بقدر حقوقهم وقد سبق تفسير قوله بقدر حقوقهم في صدر الكتاب ولا تفرق بينهم من قولهم ويعتدوا  
بنسب الاشياء بينة قبل ما عرفة بقوله الرد ضد العول وهذا الشيء ما به لا يجتمعان سواء كانا مجتمعين  
او لا خلاف في الحقيقة فانما لا يجتمعان ولا يرتفعان فاللهذا علم كذا قالوا لكن ما تقرر في من  
المكلام من ان المهرين المهران وجوديان والنفقة من امران مختلفان بالاجاب والسلب  
يعتقن الجارية بينهما والحق بالقبول على من يقرر لانه والعقول ولو انهما لا يصطليح على ذلك فقد  
تقرر ايضا ان الامتياز في الاصطلاحات والنفقة في الشهوات وانما كان الرد ضد العول اما لان

93 العول عند فضل السهام على المخرج والرد عند فضل المخرج على السهام واما لان العول يؤدي الى انتفاء  
السهم والرد الى ازدياد ما واما ما كان فلا خفاء في امكان ايقاع الاختيارين ولذا كثر تراجم قولون  
المسئلة اما عادلة او عاتلة او رقية وما قال بعض الساجدين من ان المصرفة بتعيين ان اثار  
به التعريف المصطلح كما يقتضيه المقام فان صدور الابواب مقام تعاريف المفومات الشرعية  
فذكر سهم طاهرة اذا لا يصح تعريفاً بمصطلح كما لا يصح قولنا هذا الصفة تعريفاً للجرة وان اردت  
التعريف اللغوي فذلك محقق وان لم يناسب المقام مع ان الثاني تعريف اصطلاحى **قال** **قال** الاعلى  
الزوجين **اقول** في الرد اقول اقول عامة القضاة وهو ان يرث الاعلى الزوجين وبه اخذ علماونا  
**ب** قول زيد بن ثابت وهو ان لا يرث على احد ويكون الفاضل لميت المال وبه اخذ مالك والشافعي  
**2** قول عثمان فيما نقل عنه انه يرث على ذوي الفروض مطلقاً وان كان سداً مضيقاً بما نقل عن ابراهيم  
النخعي انه قال لم يكن احد من اصحاب النبي عليه السلام يرث على الزوجين الا ان الدواية ان  
ثبت فخير الميثت اولى من خير الثاني **2** قول ابن مسعود فيما يروى عنه وبه قال علقمة وهو  
ان لا يرث على بنت الابن مع البنت والاخت لابع الاخت لابوين واولاد الام مع الام وعلى اخن الا  
ان لا يكون وارث غير حاجي الثاني ان في الرد تجاوز الحد المنصوص عليه بالذي وذكره سيجل كما في  
اعداد الكملات وغيره **فما** في ان العول كما يستقصى يغيب الكل يجب ان يزيد الرد نصيب  
الكل ايضا لان الغم بالغرم حجة ابن مسعود في عدم الرد على ذكرناهم فانا ان اخذنا الفاضل بطريق  
العصوبة فنقدم الاقرب كالنبت على بنت الابن والاخت لابوين على الاخت لاب والام  
على اولادها لانها واسطة بينه وبينهم وميراث الجد كان طعمة فلا يرث عليه الا ان لا يكون منه  
وارث غير الاولويته من الاجانب وحجتنا قوله والوالا رطام بعضهم اولى ببعضهم  
بعضهم اولى بميراثهم فيكون الباقي مصر وفا الى ذوي الارحام واصحاب الفرائض من ذوي الارحام  
فينصرف اليهم بهذه الآية بعد ما اخذ كل واحد فرضه بالآيات السابقة اعمالاً للديين فانه اولى  
من اعمال الدنيا وقد روى عن علي بن ابي طالب في الامام لقوة قدايتهم وانما عمن نصيبهم اولاً ولما كان الغرم







وذكر واحد في كل علم روي من يرد عليه وذلك خمسة فالخمس لثم علم ان فيما ذكر بعض الساجين في المسئلة الثالثة  
 اشياء لا غنى عن ساجه الاول انه قال بجعل المسئلة مستلزمين وذلك ليس محتاج اليه لان المقصود يتم بدونه  
 كان المتن بخلاف المسئلة الرابعة ولا ان كان شرا للمسئلة المستلزمين فليس في المتن الى ذلك اشار وان كان  
 طريقا مستخرجا من عند فباكل ايه فاعند ولا تناسب نظام الشرح ولا لم يفكر في الشرح وشرح  
 الفاضل ان كان قوله في طريق القصة ثم يعزب نصيب كل من كان له مسئلة من لا يرد عليه شيء الى آخره  
 توهم ان في مسئلة من لا يرد عليه نصيب لغيره وليس كذلك الثالث ان قوله ويضرب كل من كان له في مسئلة  
 من لا يرد عليه شيء توهم ان في مسئلة من يرد عليه ان نصيبا متعددا وليس كذلك ثم المناقشة في العبارة  
 وان لم يكن من ذلك المحققين لكن لا غنى ان يفرق فهم المتعلقين بل عسى ان يضع اوقاتهم بان يتعلموا مقتضا  
 مقتضيات لا يعينهم اقتضائهم من مقتضيات بعضهم المسئلة الرابعة ان يكون فيها من لا يرد عليه ومن يرد عليه  
 اكثر من جنس واحد فالحكم فيها ان يجعل مسئلتهم مسئلتين مسئلة من لا يرد عليه من اول تخريج فرضه وسئلة  
 من يرد عليه من سهاه فيعطي من لا يرد عليه من اقل تخريج فرضه ثم ينظر بين الباقي من المسئلة من يرد عليه فان نظام  
 عليها فيها ان يؤخذ بالاستقامة وتكون تخريج فرض من لا يرد عليه وهذا ان يكون الباقي مستقما على مسئلة من يرد عليه  
 في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات الأربع كزوجات واربع جذرات وستة اخوات لام فنها ربع وسدس ثلثها  
 من اثني عشر بها مائة للزوج وسدسها اثنان للجذرات الاربع وثلثها اربعة للاخوات الست لا تم على مائة فاعلم  
 ان المسئلة بقية وفيها من لا يرد عليه ومن يرد عليه اكثر من جنس واحد فجعل المسئلة ثلثين مسئلة الزوج من اقل تخريج فرضها  
 وذلك اربعة مسئلة الجذرات والافرات من مائة لان سدا مائة فيعطي الزوج من مائة الباقي منها  
 وسئلة ستقيم على مسئلة من يرد عليه فيكون مسئلة من لا يرد عليه وانما قال سدا في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات  
 الأربع ان اقتضا من الحيون اما بان يكون الزوج للزوج او بان لا يكون نصيب من لا يرد عليه الزوج اما الاول فلا  
 يتصور فيه الاستقامة لان الزوج اذا اخذ الزوج في المسئلة الزوجية فلا بد معه من بنت فان لم يكن معه الا بنت  
 لم يكن من يرد عليه من اكثر من جنس واحد وان كان معه بنت واد ثلثه من مسئلة من يرد عليه من مائة حتى يستقيم الباقي  
 من تخريج فرضه عليها واما انما فلا يتصور الاستقامة فيه ايضا لان الباقي من تخريج فرض من لا يرد عليه اما واحدة

سبعة مسئلة من يرد عليه اذا كان اكثر من جنس واحد اما من اثني او ثلثة او اربعة او خمسة على ما تروى ولا يستقيم واحد  
 ولا سبعة على شيء منها بل باينها ولا يستقيم المسئلة الا على المسئلة لانها يباين الباقي فاعلم ان الاستقامة لا  
 في من العمود وان لم يشرح غير الا الحباية فلذا ختمت المصنف الاستقامة بها وعن الحباية على تدبر  
 عدم الاستقامة وان لم يستقم الباقي من تخريج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه تعيين الحباية بينهما  
 على ما نفت انما فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه في جميع مسئلة من لا يرد عليه فالبلغ تخريج فرض الفرضين  
 ثم يعزب سهاه من لا يرد عليه في جميع مسئلة من يرد عليه فيعطي له ويضرب سهاه من يرد عليه في جميع باقى من تخريج  
 فرض من لا يرد عليه ويعطى له كارج زوجات وتسع بنات وست جذرات فينهاش وثلثان وسدس فاصلا من  
 اربعة وعشرين ثمان مائة للزوجات وثلثا ست عشر للبنات وسدسها اربعة للجذرات بقى واحد فاعلم ان  
 المسئلة ردية وفيها من لا يرد عليه ومن يرد عليه اكثر من جنس واحد فجعل المسئلة مسئلتين مسئلة الزوجات  
 من ثمانية ومسئلة البنات والجذرات من خمسة لان لهن ثلثين وسدسها فيعطي فرض الزوجات من المائة فليست  
 الباقي منها هو السبعة على خمسة بل بينهما مائة فيصرف المسئلة في ثمانية مبلغ اربعين فنها تخريج فرض الفرضين  
 ثم يعزب سهاه الزوجات وذلك احدى المسئلة في الزوجات الاربع ويضرب سهاه البنات وذلك اربع السبعة  
 مبلغ ثمانية وعشرين في البنات التسع فيضرب سهاه الجذرات وذلك احدى السبعة فالسبعة للجذرات  
 الست والمائة يس سهاه كل من الوردة مستقيمة على رؤسهم في مثال الاستقامة والحباية في المسئلة الرابعة  
 ختم قوا عد المسائل الاربع بقوله وانما اكثر على البعض فتح المسئلة بالاصول المذكورة في باب التصحيح  
 النظر من السهاه والوردة مسئلة احوال ثم بين الوردة والوردة اربعة احوال تنبها على ان المبلغ لا يحل  
 من قبل الرد انما هو اصل المسئلة لا تصحيتها فالمراد بالتصحيح في المسئلة المائة فالبليغ معهم المسئلة مائة  
 على اصل المسئلة اما يصح منه نصيب كل فرد من الوردة فافهم او يقال مما يصح المسئلة باعتبار ان المبلغ  
 فيما ذكر من المسئلة المسئلة كما هو اصل المسئلة تصحيحها ايضا وان لم يكن تصحيحها الباقي بعض الصور ثلث  
 زوجات واربع اخوات احدى من اثني عشر ونصف من ثمانية واربعة واربعين اما مثال الاستقامة فكان  
 اصلا من اربعة واحد منها للزوج مستقيمة عليها وواحدة للجذرات الاربع لا يستقيم عليها وبها مائة







الملك الحكم بافضل الامرين فالمراد بالقييد بالاضطراب فيما قاله  
يعني اذا لم يخلط بهم ذواتهم فيقسم المال عليهم بان يجعل الجدة كاهن الاخوة فينظر الى نصيب الجد والى نصيب  
فان كان نصيب الجد اكثر يعطى كاهن واخوات واخوات واخوات وان تساوى بافطار الجد واخوات او اربع  
اخوات او اخوات واخوات وان كان الثلث اكثر يعطى الثلث كاهن وثلث اخوة او ست اخوات او اخوات  
واخوات فصاعدا اما ان له افضل الامرين فلان الجد يصلح ان يكون صاحب عرس ويصلح ان يكون عصب  
فبئس ما يقع العرفس لانه لو ورث بالفرض مطلقا او بالتعصيب مطلقا او باحسن الامرين للزوج  
ترجع الاخوة والاخوات على كاهن من الصور وانه لا يجوز بالاجماع واما ان لا ينقص حصة من الثلث لان  
الجد بالنسبة الى الجدة بمنزلة الاب بالنسبة الى الام وكما لا ينقص نصيب الاب عن نصف نصيب الام  
عند عدم الولد كذلك لا ينقص نصيب الجد عن نصف نصيب الجد عند ذكره فان قلت فلم لم ينقص نصيب  
من ثلث الكل عند اضطرار في السهم فانه يجوز ان ينقص نصيبه الى سدس الكل قلت لانه لو لم ينقص  
فيما اذا اضطرارهم ذواتهم عن ثلث الكل لا في القول في كثير من المسائل ولزم الاجماع بايجاب العرفس  
والنقص بالاراء ما ثبت بالنقص التام لا يجوز ولا ان يثبت عليه السلام اعطى الجدة مرة الثلث ومرة السدس  
فهل الاول على حال لا تزداد والثاني على حال لا تقل لانه الاول من العكس ذلك ظاهر الاصل كما ان  
بنى العلات يدخلون في القسمة مع بنى الاعيان اضرار الجدة بعد ما افاد الجد نصيب ثلث كان او متساوية  
اقسم بنو الاعيان والعات المال كما لو اضراروا من الجد وذا معنى قوله يخرجون من ليس جايب غيرت  
والجاني بنى الاعيان الا اذا كانت من بنى الاعيان اخذت واحدة فزمتها بعد نصيب الجد  
وذلك ينقص الكل فان بقي ثلث العلات وان لم يبق ثلث شي لم يبق ثلث شي من العلات في القسمة  
فلا ينقص وارثون بالنسبة الى الجد وان كانوا يحس بالنسبة الى بنى الاعيان فلا يظهر جهتهم بالنسبة الى  
كل الاخوة المحسوسين بالاب لا يظهر جهتهم بالنسبة الى الام ويحسونها الى السدس وكام واخ لا يورثون  
لاب فانه لا يحسب الام الى السدس مع انه يحسب بالاخ لا يورثون قيل ان كان من ولد قاتل بنى العلات  
في القسمة اضرار الجدة بنى العلات لفضل الامرين او الامور لانهما قاتلان صريحا حيث لم يراع حاجتا الجدة

في الاول وهو هذا الثاني اقول كان هذا القائل زعم ان يدخلون من ادخل حتى يكون المعنى ان العلماء  
اذ قتلوا بنى العلات في القسمة فقدر منهم الى الحاق القدر بالجد وذلك ما قلنا فاجاب لا فقل كمن سأل  
لي روايته وراية انه من دخل المعنى ان بنى العلات دخلوا في القسمة فقدر منهم الى الحاق القدر بالجد  
ولهم ذلك لا ينقصون بالنسبة اليه كما ذكرنا وهذا لا يناقض ان العلماء او جواله الا فضل لان الحاق  
العرفس والنقص لم يكن كلاما من مبدأ واحد يمكن ان يقال جوب رعاية جانب الجد الى ان يتم له الثلث  
بناء على ذلك وهو قيام الجد بالنسبة الى الجدة مقام الاب بالنسبة الى الام عند عدم الولد او عطا  
عليه اللام الثلث مرة لا ينافي رعاية جانب الاخوة فيها وراية الثلث كونهن وارثين بالنسبة الى عدم  
الدليل على رعاية جانب الجد واما بنى العلات يخرجون من البنين خاضعين الا اذا كانت من بنى  
الاعيان اخذت واحدة فلان بنى الاعيان ان كانوا اكثر من الواحدة فاما ان يكون بنوا  
العات عصبات او اصحابا لغيرهن فان كان الاول لم يبق لهم شيء من المال الا حرازا للجد الثلث  
الذي لا ينقص حصة منه بنى الاعيان الثلثين او الباقي وان كان الثاني فقد احرز فرضه للاخوات  
وهي الثلثان اما اذا كانت من بنى الاعيان اخذت واحدة فان كان الثلث اولى بالجد والثلث  
والمقاسمة سبب سبب لى العلات سدس المال فان كان المقاسمة اولى فان لم يميز الجد النصف  
بشيء لهم عشر المال والا فلا يبق لهم شيء والاضابط ان الموضع من بنى العلات ان كان اخذت  
واحدة فالمقاسمة خير وعجز الجد نصف المال فلا يبق لهم شيء وان كان اخا واخوات فالمقاسمة  
خير ايضا لكن لا يجوز النصف بشيء لهم عشر المال كما في مسألة الكتاب وان كان ثلث اخوات فالثلث  
والمقاسمة سببان وان كان اخا او اربع اخوات فالثلث خير بشيء لهم سدس المال على التقديرين  
فان قلت الاخوات ابن هن عصبته مع الجد يعني ان يحب بنوا العلات بالاخت الواحدة من بنى  
الاعيان كما اذا عاصرت عصبته مع البنت وان لم يصير عصبته بشيء ان يكون من السدس يقال  
المسألة لان منهن مع الاخت الواحدة السدس فكل واحد منها عصبته بالنسبة الى الجد وهذا يقتضيه  
المال مع ذلك مثل هذا لا يثبت ولا معنى لعصبته من سببها فاما بعض النسب الى بعض فصاحب

97



فرض حال فلذا ياخذ الواحد منها ويكون الباقي لغير العلات فان قلت فاذا كان البعض بالنسبة الى  
بعض صاحب فرض فلم لا يتسم الباقي بغير العلات مع الواحدة على اربعة اسهم ثلثة للاخت وسهم  
لان فرضين من ستة كذا فبقسم الحاصل كل على ذلك كما لو كان مكان الجذر زوج كان الحاصل للزوج  
مقسوما كذا قلت لان الاخوات لا يولدون من السدس من الباقي لتخصن نسيبتهم منقسما لتخصيب  
الاخت لغير فقط وهذا لا يخلو ولا يجوز لان الاخت مقدرة في السدس من الباقي لتخصن نسيبتهم منقسما لتخصيب  
ولو ورثت من الكل لعلت لثلاثة ونقص نصيب الجدة بذلك وهذا ايضا لا يجوز لان نسيبتهم عصبية بالنسبة  
اليه ولا تعال المسئلة لما يخلو من ثلثة الزوج فانهم لا يصرون عصبية به فتعال المسئلة ويدخل النقص  
على الكل ثم اعلم ان مسئلة الكتاب وهي جد واخت لغير واخا لاربعة من عشرة لان الجدة  
على قدر المسئلة ياخذ سهمين من خمسة وعلى قدر اخا لثلاثة ياخذ سهما من الثلاثة والاول يظهر بالتحسين  
من خمسة عشر فان السهمين من خمسة منها ستة والسهم من ثلاثة منها خمسة فيكون الجدهما من خمسة ومن الباقي  
نصف المال للاخت وذلك سهران ونصف سهم من للاختين لاربعة نصف سهم لكل منها ربع فوقع اكثر من ربع  
النصف الربع وما متداخلا فكيف في النقص والاكثر وذلك يخرج الربع اربعة فيعزب في اصل المسئلة وذلك  
خمس مبلغ عشرة من فيها سهم كان الجدة اثنتان يعزبان في الاربع مبلغ ثمانية فيكون لاختين لاربعة  
اثنتان ونصف يعزبان في الاربع مبلغ عشرة فيكون لاختين لاربعة نصف يعزبان في الاربع  
بلغ اثني عشر فما لما قال ان اختلط بهم ذو سهم اول هذا الطرف المتكافؤ وما اذا اختلط بهم ذو سهم  
والمراد من ذي سهم منها ستة من اصحاب النسيب ومن بنت وبنات الابن والزوجة والزوجة والام  
والجدة لا غير على ما لا يخفى وفي هذا الطرف ايضا اصلان الاول ان الجدة بعد فرض ذي السهم افضل الامور  
الثلاثة من النسيب وثلث ما يتبقى وسدس الجميع يعني انه يدفع اولا الى ذي السهم سهم ثم ينظر في الباقي الى الامور  
الثلاثة فانها كانت افضل من الباقي لا سيما ان يدفع اولا الى ذي السهم سهم فلنقدم اصحاب النسيب بقية السهم  
الحقوا الفريض الحديث واما ان لم يكن في الباقي افضل الامور الثلاثة فلان الباقي في حق الجدة والاوقات كانت  
جميع النسيب فيثبت الجدة لانها من النسيب ومن كان على وجه لا ينقص نصيبه من سدس جمع المال لانه ليس

98 اولى رتبة من الجدة التي لا ينقص نصيبها من السدس فان قلت لم يذكر حديث السدس في الطرف الاول  
قلت لما جئنا ان لا ينقص نصيبه من ثلث المال فقلنا ان ينقص من سدس فملم حج الى هذا الاستدلال  
مثال كون المسئلة افضل زوج وجد واخ فللزوج والنصف والباقي بين الجدة والاخ فاصلها من اثنتين  
وسهم من اربعة والمساواة خير لانه ياخذ بها نصف الباقي وذلك مع الجميع في اولى من سدس الجميع الذي ياخذ به  
المساواة واما من سدر من كل فرد كوجه واما من ثلث الباقي فلان الباقي نصف وثلث النصف بعينه نصف  
الثلث وذلك سدر الكل ومثال كون سدس ثلث ما يتبقى افضل جد وجدة واخت واخا ان فيها سدس  
وجا بقى فاصلها من ستة فياخذ بالمساواة سبع وخمسة وسهم وثلث اسباع سهم وثلث ما يتبقى سهران وثلثي سهم  
وسدس الجميع سهران ثلث ما يتبقى افضل لكن لسرهما في من سهم الجدة ومن خمسة الاسداس ثلث مع فالطريق ان  
يعزب يخرج الثلث اصل المسئلة لما اشار اليه بقوله ولو كان ثلث الباقي خير اليه فيعزب لثلاثة في ستة مبلغ  
ثلاثة عشر فبها سهم كان الجدة واحد يعزب لثلاثة فالثلاثة بها وكان الجدهما وثلثا سهم يعزب لثلاثة  
بلغ خمسة فيكون لاختين لاربعة ثلث اسهم وثلث يعزبان لثلاثة مبلغ عشرة فيكون لكل سهم  
اربعة وللأخت سهران فعلم ان ولو لو كان من ثمة المثال كما ذكرنا اما اخره عن المثال الثالث لتساوهم  
الامور الثلاثة مع اهلها بدون ان يفضل بينهما ترتيبا فاعل او ترتيبا فاعل واما قال في النسيب  
ثلث صحيح لانه اذا كان الباقي ثلث صحيح لا يحتاج الى التعزيب كزوج وجد وثلاثة اخوة للزوج الربع سهم  
ثلث الباقي سهم لانه انفع من المسئلة وسدس المال بين سهران للاخوة اكثرت عليهم فيعزبان لثلاثة في اصل المسئلة  
وذلك اربعة مبلغ اثني عشر ومثال كون سدس الجميع افضل جد وجدة وبنت واخا ان فيها سدس ونصف  
وما بقى فاصلها من ستة سهران واحد الجدة ونصفيها ثلثة البنات وما بقى اثنتان للعصبات فياخذ كل واحد من  
المساواة ثلث الباقي ثلثي سهم وسدس الجميع سهران ثلث ما يتبقى لاربعة من سهم يعزبان لثلاثة في ستة  
بلغ اثني عشر فبها سهم الاصل كما للطرف الثاني هو الاصل كما للطرف الاول بعينه فلذا لم يذكر في الكتاب  
جوابا على ثالثه من صفة الاكثر او تعويلا على انه ليس يلحق بها الا ذكيا او عاقل لانه لا يحصل لغير العلات  
هنا شيء الاخت لغير لان كون العزبان الموجود معهم قد يكون نصيب الجدة اقل من ثلث المال



كجدة وبنات واختاوين وخمس اخوات لابنهنما الحقة السكس منهم من بنى خمسة الجدة منها منهم ثلثا منهم  
لانه انفع له من الناحية من سكس الحقة بنى من المال ثلثا منهم وثلث فاخته للاخت لا يوين من ذكر نصف الكل لانه بنى لثلاثة  
لابن نصف منهم وبنى من خمس اما اذا كان النذر من جهة واحدة او كان سكسا كمن لا يوين نصف الجدة  
من ثلث الكل لا يبنى البنى العلات بنى العلات بنى لا يوين في النذر من نصف الجدة بل نصفها كالمثلث او اكثر  
ولا يبنى بعد نصيب الاخت بنى قال فان ترك جواز و جاوزنا **اول** من المسئلة مثال آخر يكون سكس الجمع افضل لان  
فها رجاو نصفها وسدسا و ما بنى فاعلم ان اثنى عشر ربعا لثمة للزوج ونصفها ستة للبنات وسدسا سهران للام  
والباقي سهم فاخذ الجدة ثلثا منه وثلث الباقي لثمة وسكس لكل سمين فيقول المسئلة الى ثلاثة عشر ولا يبنى  
للاخت ثلث ولا تعال المسئلة لها لتعذر جعلها صاحبة فرض مع البنات بخلاف الاكدرية اذ ليس فيها بنت ولا يعوز  
ذكر فيها فيمكن التعول بالعدل اما ذكر المسئلة من الناحية بين احديهما بيان ان الاخت قد تحرم عند كون سكس  
الجمع افضل للجدة وانما بيان ان الاخت هنا لا تعال المسئلة لاجلها حتى تنفع عليها المسئلة الاكدرية التي تنال  
اجلها **قال** اعلم ان الزيد بن ثابت **اول** ونذر بن ثابت رضي الله عنه جعل للاخت لا يوين اولاب عصبة مع الجدة  
لان الجدة ينزل الاخ عند وكان الاخت مع الاخ عصبة كمن مع الجدة ولا يجعلها صاحبة فرض الا في المسئلة الاكدرية  
فانه اضطر فيها الى جعلها صاحبة فرض ابتداء حذرا عن حرمانها لما منع ثم الى جعلها عصبة انتها حذرا عن زياد  
نصيب الاخت على نصيب الجدة مع عدم المنقص لنصيبه وكل منها لا يجزى عنها اما الاول فلان من اصلها فان الاحرم  
الاخت مع الجدة لما منع واما الثاني فلان من اصلها ان الجدة ينزل الاخ فكما لا يزدل نصيب الاخت على نصيب الاخ  
لا يزداد على نصيبه ايضا اذا عدم المنقص واما ثلثا في الاول لما منع اخترازا عن المسئلة التي مرت اثنا فان  
الاخت حرمت فيها لما منع وهو البنات واما ثلثا في الثاني اذا عدم المنقص اخترازا عن المسئلة التي مرت في المسئلة  
الاولى في جده اخت لا يوين واختان لاب فان فيها وان زاد نصيب الاخت وسو عشرة من عشرة على نصيب الجدة  
وبنات منها كمنها لودا المنقص نصيبه هو الاختان لاب فانها دارتان بالنسبة اليه على ما تفرغ من المسئلة الاكدرية  
زوج واه و جد واخت لا يوين اولاب حال زنديقارواه اية خارجة عنه للزوج النصف والام الثلث والاخت  
النصف والجدة السكس ثم يبع الجدة نصيبا في نصيب الاخت فيقتسمها ثلثا لانه لا يذكر مثل خط الاثنى ثلثا

الجدة ثلث للاخت لان الناحية خير بعد ما اعطينا فرضها قال قلت فلم لم يقتسم من ادى الى ابي حتى لا يفيض  
اي جعلها صاحبة فرض قلت لان نصيب الجدة نصف من السكس في الاجرة والاجام قال قلت اذا كان الجدة  
كالاخ على اصله فلم لا يعطى للام السكس مع الجدة والاقت كاخ الاخ والاقت قلت لان اقتفاء نصيبها للام  
السكس ناهي عن اقتفاء نصيبهم الا في الاكدرية والا سهم معدوم منها اما التفصيل فيستثنى عن الاستواء في الزيادة وهو  
يقتضى في الاول والاب مع الجدة من ثلث الكل لا يبدل بواسطة الاب فاصل المسئلة الاكدرية من ستة وتعول لها  
ثلاثة وسبع من سبعة وعشرين لان نصيب الجدة مع الاخت أربعة وروثها ثلثه مقدار ثلث السكس الا ربعا على الثلثة  
وجنها باينة فيصير الثلثة في اصل المسئلة وهو ثلثا وذلك تسعة ببلغ سبعة وعشرين فنها تقع كان للزوج ثلثة  
مفرقة الثلثة ببلغ تسعة في ثلث الكل وكان للام سهران نصيبا من الثلثة ببلغ ستة في ثلث ما بنى  
بعد نصيب الزوج وكان الجدة والاقت أربعة نصيب من الثلثة ببلغ اثني عشر في ثلثا للاقت منها اربعة وسبع  
ثلث ما بنى بعد نصيب الام والجدة ثلث ما بنى فاذا اتحققت هذا تحقق انك اذا ازيلت عن مسئلة فها ثلث  
الكل ثلث ما بنى ثم ما بنى اجبت بانها الاكدرية من ثلثا ما روى عن زنديقارواه عن زنديقارواه عن النجعي عن  
قيس بن ذؤيب رضي الله عنه واه ما قال زنديق الاكدرية ثلثا وقيس بنه كان من كبار اصحاب زيد واما  
سميت من المسئلة اكدرية اما لانها واقعة امرأة من بنى الكدر او لانها سملت من قبة من بنى الكدر كان يحج  
مذنب زيد فاطاني جوابها وقيل لانها سملت من قبة من بنى الكدر واما يقال من انما تدرت على امي اب الفريسي  
حشا على الجدة من فرض الاخت او كدرت على زنديق بن لا يجمع فيها سهام الفريسيين قسمها على التبع نصيب  
او كدر الجدة على الاخت نصيبها حيث استبرد بانثنا بعدما استحققت منه ثلث لانها ليس بالنسبة كدرة  
او كدرة **قال** لو كان مكان الاخت **اول** معنى لو كان مكان الاخت التي المسئلة الاكدرية اخ اذا كان  
خطا يكون في المسئلة عول ولا يكون المسئلة اكدرية اما اذا كان مكانها اخ ولا عول لا زال السكس يخرج فالسكس  
اثنى في ولا تعال للعصبة ولا اكدرية ايضا لانه لم يكن جعلها صاحبة فرض واما اذا كان مكانها اخت ولا عول  
لان عول الام حرمه الى السكس فيبقى بعد نصيب الام والزوج سهران فواحد منها للجدة سهران فاسمها او اخذ  
سكس الكل فهو اولى من ثلث الباقي وهو الثلثان فلم يضر الجمع حتى تعال الاكدرية انما تقدم الضرورة الواجبة



لما اعتبره صاحبه فوض الالهة لبيساجت لولم يعتبره صاحبه فوض لولم لان السهم الواحد يمتد منها نصيبان لا يمتد  
عليها فيصير الثاني الى السهم بلغ اني فسرقتها مع والمسلم انه لو كان مكان الاغتصاب واغت فلا حول لانهم عصية  
ولا اكره لان السهم الواحد يمتد منها نصيبان لا يمتد منها نصيبان لان السهم الواحد يمتد منها نصيبان لا يمتد منها نصيبان  
وانه اعلم **باب المناسحة اول** في اللغة معاينة من النسخ وسواها التلخيص في نسخة الكتاب والارادة  
والتبديل كما في نسخة النسخ والارادة في الاصطلاح نقل سهام الوارث قبل قسمة  
التركة الى من يخلقه باستحقاق الارث فوجه المناسحة طائفة من التبرعة بالمعاينة لما لان النسخ من جانب  
والقبول من الآخر واما لان فاعل نقل كسافر وكسفره قولنا باستحقاق الارث احتراز عن نقل سهامه الى امر  
اشترائه من الوارث او دهبه **قال** لو صار بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة **اول** منها تسمية وتنبية  
لا بد من تقييدهما للطلاب قبل الشروع في مقصود الباب ما التفتيم فلو ان بعض الانصبا الورثة كقواهار  
ميراثا قبل قسمة التركة فان كان ورثة الميت الكتابيين ورثة الميت الاول فان لم يتغير طرقت القسمة  
لا يحتاج الى قسمة جديدة كما اذا ترك بنين وبنات ثم مات احد البنين او احد البنات عن الازوة والاخوات  
فان القسمة في الموضوع كذا مثل خط الاثنين فيكون بقسمة واحدة وان تغير طرقت القسمة تحتاج الى قسمة جديدة  
كما اذا ترك ابنا وبنات والابن من امرأة والبنات من اخرى فانت احد البنات قبل القسمة عن الاخ والاب  
والاثنين لا يورث فان الثلثين لما بالفرص والباقي له بالتعصيب وكذا ان كان ورثة الميت الكافة ورثة  
الميت الاول كمثل الكتاب عنى يحتاج الى قسمة جديدة فالمقصود من وضع الكتاب تقييده قاعدتها واما التنبية  
فلان الميراث الذي ذكره للمناسحة منها ويسمى كثر دورها من الالية جادة ما خفة من حرج التفتيم  
فالتمسح الاول بمنزلة اصل المسألة وما في يد الميت الكتاب منه بمنزلة السهام والتفتيم الكتاب بمنزلة الزواجر  
هنا ما في التفتيم كذا لا يخفى انه يشبهه ايضا من طرق التفتيم معرفة سهام ورثة الميت الكتاب ولا يغفل عنه  
مقتونا بالعجب حتى يقع الجفاء فلو اقيم التفتيم انتقش هذا على محابب القضاة وقول حلال الكلام  
ان يصح مسألة الميت الاول وعلى سهام كل وارث يخوف ما حصل في يد الميت الكتابها ثم يصح مسألة  
فيستخرج ما في يد ورثة التفتيم الكتاب فان وجدوا الاستقامة فيها والا فان وافق فاضرب وفق التفتيم

في التفتيم الاول فالمبلغ تفتيم المسألة ثم سهم من سهم من الاول يضرب وفق الكتاب وسهم من سهم من الكتاب يضرب **100**  
في وفق ما في يد من الاول فان باين فاضرب كل كتاب في الاول فالمبلغ تفتيم سهم من سهم من الاول يضرب كل  
الثاني وسهم من سهم من الكتاب يضرب كل ما في يد من الاول مثله المشترك على المناسبات الثلاثة على الترتيب  
زوج وبنات وبنات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنات وبنات  
ثم ماتت ابنة عن زوج واخوين فان **باب** ما بال المعص تفتيم عن طريقه المسنون حين قدم التفتيم على دفع  
القانون **باب** تفتيم المسترة فمن القاعدات العامة الى من تعلون فان التفتيم لما فيه من مساعاة التفتيم  
العقل يورث كالانهم كذا في الحكمة منظره ثم تفتيم من المسائل ان المسألة الاولى زوج وبنات ام  
فهاج ونفت وكسفر فاصلا من اثني عشر ربعا كذا في الزوج ونفتها ستة للبنت وسدسها الثاني للام في  
واحد فعلن ان المسألة ردية وفيها من لا يرد عليه ومن يرد عليه حبسا فاعلم ان المسألة من التفتيم  
من اربعة وسدس من يرد عليه ايضا من اربعة لان فيها نعتا وكسوا من سبعة من يرد عليه ومن الباقي من يخرج فوض  
من لا يرد عليه وذلك بمبانية فيصير لاربعة في الاربعه مبلغ ستة عشر كان للبنت في مسلة من يرد عليه مسلة  
فيصير في ما يخرج فوض من لا يرد عليه وذلك ايضا لمبلغ سبعة في كل واحد كان للام فيها واحد مضرب في المسألة  
فالثلاثة لما كان للزوج في مسلة واحد مضرب في مسلة من يرد عليه فالاربعة له فحصل للزوج اربعة والبنت  
تسعة وللأم ثلث ثم مات الزوج عن زوجة واب ام في المسألة ربع وثلث ما بقي ما بقي فاصلا وكسوا  
من اربعة فبن ما في يد الميت الاول ومن تفتيم استقامة ولا حاجة الى التفتيم فحصل للزوج واحد وللأم  
والاب اثنا عشر ماتت البنت عن ابنتين وبنات وبنات من ام الميت الاول الذي وام من البنت فان **باب**  
لا بد ان يموت من البنت عن جدتين ام الام وبنات وبنات الاب الى المسألة الثانية فقلت لا بد ان  
ان يكون من البنت من غير الزوج الميت في المسألة الثانية وكسوا فنجوز ان لا يورث كل من من البنت  
لان كسوا التفتيم غير ما في المسألة سدس وما بقي فاصلا وتفتيم من ستة ومن ما في يد الميت الاول  
وكسوا من يورثه فقلت فيصير ثلث المسألة وكسوا الثاني في التفتيم الاول وهو ستة عشر  
ومن في التفتيم الاول كان للام التي هي من البنت ثلاثة فاصلا فقلت هذا التفتيم وكسوا الثاني في التفتيم







الآخر وكل منهم اما ذكر او انثى فالخامس من ضرب الاثنين في الثمانية والعشرين سنة وخمسون ذوا هو المدرك لهم  
 بلا واسطة واما من يدعى واسطة منهم ولا نهاية لهم وقوله من ذوى الارحام من التبعية في شأنه الى انهم  
 من لم يذكر منها وسوختا العم لابوين والعم لاب من يتفرع منها واما ما في السجس من ان من لم يذكر منها  
 اولاد الصنف الرابع وهو عمه ابوي المست وفؤلهما وعمه ابوي ابويه وفؤلهما فصاعدا في غير سديد لانهم  
 منها اما اولاد الصنف الرابع فطائر لا ندرج تحت قوله وكل من يدعى بها واما البواقي فينتهي لما جردت اليه  
 لان جد الاب جد الاب جد اسمها ابنة الجدة فلان سميها جد في الجملة اولى وكذا جد ثانيا اذا استتبنا اما في الجملة  
 سميها جد اولى الحمل على عدم البيان بقدر الامكان هو الا ليق بكم من هو في صفة تبين القواعد الكلية في  
 تبين المحاور الجزئية **قال** روى أبو سليمان **قال** وجه الرواية ان الانثى في درجة اب اللام وهي اللام تكون خارجة  
 فرض خلافا في درجة بنت الابن وهي بنت البنت وجه الرواية المخالفه بها ما يسي من انهم يرون على  
 التعقيب انما تقدم الاقرب فالاقرب فوجه اعتبار تورثهم بالعصبات **قال** هذا المقام من انهم  
 من باب ذوى الارحام وحقيقته موقوف على تقرير اصل وانما اما التفرع فلو ان الصنف الثالث تقدم  
 على الصنف الثالث والرابع في قول ان حقيقته به واما في قولها فالصنف الثالث تقدم على جميع الصنف  
 الثالث لانه اذا كان قدما على اقرب الصنف لكان هو الجد اب اللام فحق علمه في المختار فلان يكون قدما على  
 اولى وبعض الصنف الرابع وهو الحال في الحالة تقدم على بعض الصنف الثالث وهو اصول الجد اب اللام فاما  
 فتقوم جميع الصنف الثالث وبعض الصنف الثالث وكونه الجد اب اللام على جميع الصنف الرابع فبالا اتفاق فلذا  
 التفرع شتمل على اربع الدعاوى دعوى الامام ودعوى ابويان لها ودعوى تنفق عليها واما الاصل المستحق  
 الذي استتب كل من الدعاوى الاربع من ضمان ذوى الارحام معتبرون بالعصبات ما لم تكن لها فاما  
 عليه تبين وان الاخر يساوي الجد في العصبات عند ما جرد من الصنف الثالث منها فيخرج عليه فليكن  
 فوالا وسوان الاخر في الجد اهل مقتضى ان يتفرع الاخر على الجد في العصبات ايضا لان السجس  
 لما علق استحقاق الاخر بالاقربة التي هي محاذرة في مطلبه ورحم بقوله ولكن كانا اخوة وقوله في قوله اخ  
 او اخوت ولم يعلق بالتفرع من الاب لان ذلك لا يوجب له ايضا لا بالبيت بل بالانجاب وانما الذي عسى

ابن البنت في  
 منزلة في

معنى اضافي وجب بهما بالآخر لم يعلانه بالقياس في مقابلة النصف من ما بهما فلا يقدرا ان اعتبر اتصال  
 الصنف الثالث بالجد وان مع الميت في مطلبه ورحم فلم يوجب له من قبل العدول عن القياس فعملت  
 واما الا انما فيشتمل على وجه استنباط الدعاوى الاربع من هذا الاصل اما دعوى الامام فطائفة لان قرابة  
 الابوة دون قرابة البنوة وقرابة القرابة الاخوة والعمة في العصبات فكذا سنا واما الدعوى الاولى في  
 ان الصنف الثالث تقدم على الجد اب اللام لان الصنف الثالث فرع الام وارب اللام اصلها والفرع اولى  
 من الاصل في العصبات فكذا سنا فان لم يكن ليس فرع الصنف الثالث للام فاما مع اولاد بني الاخي  
 ومع الاعيان دون بني العلات **قلت** على كس لا حكمه ابان اولاد بني الاخياف من الصنف الثالث  
 معتبرون بالعصبات وتقدمون على اب اللام مع اولادهم بالام فم تقدم بني العلات الذين مدلولون بالاب  
 احكم وذلك لما تقدم من ان الاولاد لا يملكوا بالذكور موافق في استحقاق التعقيب ون الاولاد بالاناث  
 واما الدعوى الثانية لها من ان الحال والحالة اولى من اصول الجد اب اللام بعين اخر من انها فرعاه والفرع  
 اولى من الاصل **قلت** لا يصح هذا في الحال والحالة لانه حيث لا يكونان فرعين له **قلت** نعم لكنها قدما  
 ايضا لانها مدليان بالام الوارثة واصول اب اللام يدلون بوسوليس بوارث وسجي ان الاولاد لا يملكوا  
 لانه اقرب حكما من سباب الجرح في باب ذوى الارحام كما ان الاقدم حكما كذمة العصبات والجواب لا حقيقته  
 عاشكا في الموضوعين المبرج في العصبات التفرع من الميت لا من غيره كما هو ابوي انه او غير ما ينفرد  
 تقدم اولاد الحال في الحالة مع انهم قدروا على نفس الجد اب اللام الذي هو اصلها اجاعا وذلك لان سبب ضمان  
 الارث انها مواصلة الوارث بالميت باحدى الطرق اذ العلاقة انما يطلب منها في الجرح انما يري ويرث  
 ذلك الاتصال واما الدعوى المتفق عليها وسوان الصنف الثالث والجد اب اللام تقدمون على الحال في الحالة  
 فاما تقدم الصنف الثالث عليها فلا يتم فدفع الاب وما فرعا الجد و فرع الاب اولى من فرع الجد في العصبات  
 فكذا سنا فاما تقدم الجد اب اللام عليها فلا يقرابة الجد قرابة الاصله وهي مقدمة على قرابة التفرع من الاصل  
 في العصبات فكذا سنا فاما استحقاق هذا على صفاها القماير وارثهم في صفاها البصاير فظهر معنى قوله  
 لان قمايرها في وان القماير في فرعها ولعلها في الموضوعين يرجع الى كل واحد منهما منهم يرجع الى الصنف الثالث







اتفاق بين ابى وسف والحسن بن زياد ومحمد بن جابر بنت وبنت بنت تميم ثلاثا ثلاثا للذكر وثلاثة ثلاثا للاثنا اتفاقا  
 المسألة الرابعة من المسئلة بعينها لكن اختلفت جهة الاموال المذكورة والاثنا ثمانية بان يكون بعض من بعض  
 البطون ذكورا والبعض الآخر اناثا ولكن لم يتعدد البطون فالحكم عند ابى وسف للحسن بن زياد كما في  
 المسئلة وعند محمد بن تميم المال على الاصول يعطى الفروع ميراثهم ومواشيرهم وايتس عن ابى حنيفة رضي الله  
 وموقوف ابى وسف او لا كنت ابن بنت وابن بنت بنت فبنت بنت ابن بنت ثلث المال لابن  
 بنت ابنت ثلثاه وعند من يعكس قضيه الجواب الى ابن بنت ابنت ثلث المال نصيباته ولبنت ابن  
 ابنت ثلثا المال نصيبا فيها وجه القولين الى المطولات فان لم يكن ما عدت الحسن بن زياد من  
 اصل التمرل وهذا الاختلاف انما يتصور بين اهل القرابة فكيف اسندت هذا قول ابى وسف الله ايضا  
 فليتبنا على روايتين عن **عنه** **قال** وكذلك عند محمد رحمه الله **اول** من المسئلة الى ستة وهي المسئلة الرابعة  
 بعينها لكن مع اختلاف البطون في اولاد البنات فالحكم عند ابى وسف والحسن بن زياد ان يعتبر فيها ابدان الفروع  
 وتقسيم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اما محمد بن تميم فيشال من المسائل على جهة اصول ان يقسم المال  
 على اول بطن اختلف **ان** جعل المذكور طائفة والاثنا اخرى فيقسم ما اصاب المذكور على اهل الخلافة **اولا**  
 وكذا ما اصاب الاثنا على اهل الخلافة **اولاد** **ان** اجتنابا لالبدان ان لم يكن بان يجعل البنات اثنا  
 ونسبنا تقديرها بالانفسطها بان يجعل الابن بنتين فتقسما بنتين تقديرتين **ان** اجتنابا لالسهام  
 وله اربعة طرق اولها واشهرها ان لو خلا من بعد اختصار الابوان بين الحقيقةين والتقديرين  
 او بعد البسط بين الحقيقةين والتقديرين فيجعل المسئلة من ذلك لتليلا للحساب على اطلاق وهذا  
 ان كان بينهما اخوة والا فيجعل المسئلة من جميع الدروس ضرورية وثانيها ان ينسب لكل فرقة الى  
 جميع الدروس ووضع النسبة ويجعل المسئلة من ذلك وثالثها ان لو خلا من بين تميمي طائفتين  
 فيجعل المسئلة من كل واحد ربعا ان ينسب نصيب كل فرقة الى المسئلة ووضع النسبة ويجعل المسئلة  
 مرة كذا مثلا اذا كان عدد الذكور مساويا لعدد الاناث فالمسئلة من ثلثه وان كان عددهم نصف عدد  
 من اثنتان وان كان ضعف عددهم من فرقة **ان** لا يختص ابدان الفروع في البطن الاخير وان لم يكن

انما هو في بعض النسخ

بل ليس فيه الا البسط مخافة ان يقع الكسر فحتاج الى إزالة الى فرقة اخرى وكثيرا العمل واعلم ان اخذ الاربع  
 ان ادعى لها الفرقة ثانيا او ثالثا فليكن ان يسكنه وان لم يكن بل يسكنه طريق البسط ابتدا فظهر المسئلة وتبين  
 للامر بهذا الاعتبار طبع الفاضل في شرحه اعتبارا لاصل الرابع ولا ريب في ان ما اختاره اسهل كما يستفح  
 عند ذكره في محله مثاله حكم من المسئلة عند ابى وسف والحسن بن زياد ان يقسم المال بين ابدان الفروع على  
 خمسة سها لكل ابن سمان وكل بنت سهم واما عند محمد بن تميم والجمهور يوان يقسم على البطن الاول الذي

اصل من م وصفي من ٢٥

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

مواد البطن المختلف افاضالا ان فيها تسع بنات وثلثة بنات واختصارا لالبدان لا يمكن فيبسط  
 عدد رؤس البنتين الى ست بنات حتى يبلغ البنات الى خمس عشر تسع حقيقات وست تقديرية  
 فيختصر السهام بان يوزع ثلث البنات للفرقة الثلثي من الحقيقة والتقدير وذلك خسة او احدى طرق  
 الباقية فيجعل المسئلة من ذلك فالحقيقة من ثلثها وللتقدير ايات انا ان لم ينزل ما اصاب السهم  
 الى البطن الثالث الذي هو اهل الخلافة او لاديه وفيه ابن وثمان فتختصر الابوان وتنتظم الاثنا  
 على الاثنى ثم ينزل نصيب الابن الى ست بنت بنت في البطن الاخير وينزل نصيب البنتين الى اثني  
 وبنت في البطن الخامس لا يمكن اختصارا لالبدان فيبسط الى الثلث ولا يستقيم الا واحد لها  
 فوقف الثلثة ثم ينزل ما اصاب البنات في البطن الاول وهو ثلثه اسهم الى البطن الثالث وفيه ثلثه  
 بنت وست بنات فيختصر الابوان حتى يبلغ البنات والبنون الى الست ثلثه حقيقة وثلثة تقديرية







ستة للبنت لا تباشر له البنين معلى لا يشرها ستة للابن معلى لبنته واعلم ان اول محمد رحمه الله اشهر الروايات  
 عن ابي جعفر رحمه الله عنه في صحيح ذي الاطام فيكون قول ابي يوسف له انما مروا عنه لكن رواية غيره  
 مشهوره ومشايخنا راجعهم الله كانوا يفتون بقول ابي يوسف لانه ايسر على المفتي كذا في بعض الفروع  
**قال** علماءنا راجعهم الله **اول** من المسئلة السابعة من مسائل العصف الاول وهي ان يكون البطن مخلفه  
 مع تعدد جهات قرابة الفروع فاعتبار جهات القرابة متفق عليه من علماءنا الذي رواه اسفل العوات  
 وخدا سان عن ابي يوسف انه لم يورثه الابنة واحدة باعتبارها بالجدات والفروع على الرواية الاولى  
 ان الاحتقاق متناك بالفرقة والفرقة لا يورث بتعدد الجهات وهما بالعصوبة والتعدد بالعصوبة  
 اثر في زيدا الاحتقاق كالاخ لام هو ابن عم وكزوج وهو ابن عم ثورث بالفرقة من ذكر خمس الالهة  
 ان الصحيح عن ابي يوسف هو الرواية الاولى وهي انه يعتبر الجهات لكن في ابدان الفروع ومحمد رحمه الله  
 يعتبر في الاصول كما لو اترك بنتي من سبعة واما ايضا بنتا ابن بنت وابن بنت بنت بنت بنت  
 فعند ابي يوسف رحمه الله المال بينهما املا ثامنا كما انه ترك اربع بنات وابنة  
 طناه للبنين من له للابن وعند محمد رحمه الله ينقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين لان المال  
 ينقسم للبطن الكتابي ابن بنت بنت بنت باعتبار عدد الفروع في الاصول  
 فلما كان اختصار الابان فبسط الى سبع بنات اربع تقدير مات وثلث محققات وبنها مائة بمجمل  
 المسئلة من صحيح الرواس وذلك سبعة فنزل ما اصاب الابن منها وذلك اربعة الى البنين وما اصاب البنين  
 ذلك من الى بنين وان في البطن الثالث فيقسم منهم ارباعا على الابن ولا يستقيم المسئلة على الاربع فنفرد  
 الاربع اصل المسئلة وذلك سبعة مبلغ ثمانية وعشرين كان للابن اربعة وعشرين على الاربع مبلغ سبعة  
 فلي في مائة فقيمة وكان للبنين ثلثه فمصر على الاربع مبلغ اثني عشر في امانه لولا الابن والبنين فيقسم  
 بينهم انصافا ستة للابن وستة للبنين فمجل للبنين امان وعشرون ستة عشر من قبل ابها وستة  
 من قبل ابها والابن ستة فان لم يكن في المسئلة الا اعتبار عدد الفروع في الاصول فان البنين  
 لما كانا قد عين لكل واحد من البنين والابن اعتبر عدد جهات كل واحد مناهما اعتبر به الجهة ايضا وجب

في بعض  
 الروايات  
 ان المال  
 ينقسم  
 على  
 ثمانية  
 وعشرين

ان يوفى كل واحد من البنين والابن اربعا وليس كذلك فلا اعتبار لتعدد جهة القرابة اصلا بل  
 لان فان تعدد جهة القرابة لولم يعتبر في الاصول لما اعتبر اسمن الا واحد من الابن والبنين **الكلام**  
 كما لو كان الاصل واخا منها **قال** **مصلحة** العصف **الاول** ذكر في العصف ركنان اولا جواد  
 الساقطون والجدات الساقطات خمس مسائل لانه اما ان لا يستويان في الدرجة او يستويان الاول  
 المسئلة الاولى والثاني اما ان يكون البعض مدليا بالوارث دون البعض او لا يكون سواء كان الكل  
 مدلين بالوارث او لم يكن فمنهم من مدلي بالوارث والاول المسئلة الثانية والثالثة اما ان يحد من  
 قرابته او يحد فان اختلفا فاما ان يتفق منه قرابته او يحد من القرابة او يحد من القرابة او يحد من القرابة  
 الثالثة وان اختلفت جيز قرابته فهو المسئلة الى **مسئلة** الاولى ان اولهم بالميراث اقربهم لما  
 احييت من اي جهة كان اي سواء كان من جهة الابدان او من جهة غير جهة وسواء كان من جهة الاب او من  
 جهة الام كام اب الام اولى من اب الام وان كانت الاولى اثني عشر مدلية بغير الوارث واكثر ذكرا  
 مدليا بالوارث لان قرب جهة الدرجة اولى من الادلاء بالوارث ومن وصف الذوات اما من الادلاء  
 بالوارث فلان قرب من في نفس المسمى والادلاء بالوارث معنى في غيره وعلى النسبة في محله اقوى من غيره  
 في غيره واما من وصف المذكور فلان اثر الذوات في التفصيل اثر قرب الدرجة في الاستقلال بالميراث  
 وكان اقوى منها **المسئلة** الثانية ان يستويان في الدرجة وكان البعض مدليا فالمدلي بالوارث او لا  
 عند بعض العلماء كما في سهل الفرضي وابن فضل الحنفي وعلى بن عيسى البصري كان ام الام اولى من اب  
 اب الام ولا تفصيل عند الاخرين كما في سليمان الجرجاني وابي علي البستي فيكون المال بينهما اثلاثا لما  
 لابن اب الام وثلثا لان ام الام لان الاعتبار القسمة الاول بطن يتبع في الخلاف ثم ينقل مقيس كل الميراث  
 به كما سمي **واعلم** ان الروايات في من شاست على ان اصحابنا لا يرجحون المدلي بالوارث على غيره  
 والرجح والتقديم على قول اهل التبريل فيحتاج الى الفرق بين هذا العصف والعصف الاول حيث قدموا فيه  
 الذي يوارث وهو ان الوارث من الفروع فلا يتقوى الاصل به بل اعتبار الاصل به يؤدى الى جعل الميراث  
 تعاقبا وهذا عكس لما يتقوى الاصل خلاف الوارث ثم لانه اصل متقوى الفرع به ولا يؤدى























لا ينافي سبب استحقاق الميراث القربة وثبوتها بيقين لا نناقش ليس الكلام في استحقاق اصل الميراث بل في استحقاق المقدار المذكور وسببه الكون او الا نوثه ولا نثني منها بيقين **قال** اختلفنا في تخرج قول الشعبي **اول** اختلف ابو يوسف ومحمد رهما الله في تخرج قول الشعبي وسئلنا ان بين الترحمين تناوتا وقال محمد بن الحسن لا يخرج محمد قوله ولم يأخذه فتخرج ابو يوسف على طريقتين الاولى ان لان سهمها والنصف نصف سهم فياخذ نصف النصفين لا احتمال حالها حالتيه او لان نصف السهم متيقن فياخذ النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع الزائد على النصف لان السهم فصار له ثلثه ارباع سهم ومجموع الانصبا على هذا سهمان وربع سهم فيصير من تسعة على الوجهين لانه يعتبر السهام اى يجعل المسئلة من السهام ويعتبر العول اى يعتبر كل كسر سهمها ببلغ السهام تسعة والطريق الثاني ان للابن سهمين وللبنات سهمان وللحنث سهم ونصف سهم فيجعل باحد الوجهين فصار مجموع الانصبا اربعة سهام ونصف سهم فيجعل كل نصف سهم بالعدل مع من تسعة وانما قال فياخذ نصف النصفين او النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع لان للشعبي في اعطائه الحنث ذلك وجهين الاول ان الحنث يرد في ذكورها واستحقاق نصيب الذكور والورثة تعدون بانوثتها واستحقاق نصيب الاناث وحقيقة الحال مجهولة فيعطي نصف النصفين رعاية للجانين والكاما سلف انما من طريق المنازاة او طلبة البعض الغير المتنازع فاشارة المحرر بوجه ذلك اى كل من الطرفين كذلك اذا تيقنت مناظران في هذا تحرير مذهب الشعبي باحد نصف النصفين بالمنازعة عن حق ان فيسبب لان ما اذا تنازعا عنه ليس نصف النصفين بل هو النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع على ما حققناه ويمكن ان يحاط به بان المرد نصف النصفين بالمنازعة ان يأخذ مخرج انه نصف النصفين فظهر بطلان الكلام ما فيه انه لم يشر عند تحريره من هذا الا الى احدى وجهيه وقد اشار عند تحريره بوجهه وليس في هذا **قال** محمد بن الحسن **اول** تخرج محمد رحمه الله ان لها في سن المسئلة فمنا باعتبار الحالات اى باعتبار حال كل واحد منها ومن سائر الورثة فان لكل منهم حالتيه على تقدير الذكورة والانوثه فعلى تقدير الذكورة المسئلة من الحنث والحنا المسئلة على تقدير الانوثه المسئلة من اربعة ولها ربع المال

112 فياخذ نصف الحسن والربع وذلك من ثمن وتقع من اربعين لان طريق التصحيح في ذلك ان ينظر بين المستثنين في ثلث حالات فان استقامت احد يملك الاخرى فلا احتياج الى العول والا فان توافقا يضرب وفق احد يملك الاخرى والا فكل واحد يملك الاخرى ثم المجموع في الحالتين فمنا يضرب الاربعة في المسئلة لان بينهما مائة ثم المبلغ وذلك عشرون في الحالتين يبلغ اربعين ولو قال فلان كل واحد من ثمن وكان اقل عول يخرج من ثمن اربعين محقت المسئلة منها لكان اخضر والبلهر ثم طريق معرفة نصيب كل من الورثة فمنا ان يضرب ثمن في مسئلة الذكورة في وفق مسئلة الانوثه او كلها وثمن في مسئلة الانوثه في وفق مسئلة الذكورة او كلها في مسئلة الذكورة للابن اثنان يضرب في الاربعة يبلغ ثمانية فمنا وللبنات واحد يضرب في الاربعة فالاربعة لها وللحنث اثنان يضرب في الاربعة يبلغ ثمانية في الحنا وفي مسئلة الانوثه للابن اثنان يضرب في الحنث يبلغ عشرة فمنا وللبنات واحد يضرب في الحنث يبلغ ثمانية وكذا للحنث فحصل للابن ثمانية عشر وللبنات تسعة وللحنث ثلثة عشر فلو كانت الحنث ذكر او انثى لكانت الاربعة ستة عشر ولو كانت انثى لحصل عشرة ففصل العشرة مع نصف ستة عشر يكون ثلثة عشر ثم اعلم ان ما حصل للحنث من تخرج ابو يوسف اكثر ما حصل لها من تخرج محمد وطريق معرفة ان يضرب تصحيح احد يملك الاخرى ثم ما حصل لها من تصحيح كل منهما تصحيح الاخر فاذا ضربت التسعة في الاربعة حصل ثمانية وستون فاضرب الثلثة التي حصلت لها من تصحيح ابو يوسف في تصحيح محمد وذلك اربعون يبلغ ثمانية وعشرين فذلك نصيبها من ثمانية وستين على تخرج ابو يوسف واضرب ثلثة عشر التي حصلت لها من تصحيح محمد في تصحيح ابو يوسف وذلك تسعة يبلغ مائة وسبعة عشر وذلك نصيبها من ثمانية وستين على تخرج محمد والحنث عليك اعتبارا لوفيق في مسئلة الموافقة **قال** فصل في الحل **اول** لما كان المقصود من كسر السهم في معرفة كيفية القسمة عند وجود الحل في الورثة متبوعا بمعرفة كون المرد وارثا وكان ذلك ايضا في معرفة مدة قتلها وكثيرا على ما يستفهم ذلك في نضا عيف كلام صدر من مباحث بيان مدة ثم شرط ارضه ثم كيفية تقسيم مسئلة وهذا للتناسب بين النظم الوضعي والظنعي فقال اكثر مدة الحل سنتان فمنا في حنث رحمه الله وكذا عند احواله رحمه الله في حنث بن سعد رحمه الله ثلث سنين وعند ثوبى



اربع سنين وعند الزهرى رحمه الله سبع سنين واقبلها سنة اشهر بالانفاق وتزوجها موهبة كتاب الطلاق  
لكن لا يخفى ان في تقديم بيان ما توقف له على بيان انه متى تراث اخلا لا بالترتيب وعلما لما توقف فيه  
التقريب **قال** ويوقف الحمل **اول** ما توقف للحمل عند ابى حنيفة رحمه الله نقيب بعم بنين او اربع بنات ايها  
اكثر فيعلم لبقية الورثة اقل لا نصيبا رواه عنه ابن المبارك وبه اخذوه وما لك والشافعي  
وشريك النخعي رحمهم الله لان الميراث يني على اليقين فلما كان ولادة الاربعة متصوفة وما زاد عليها  
نادرا وقف ذلك احتياطا والحال بين عند الوضع وعند محمد رحمه الله نصيب ثلثة او ثلث ايها اكثر  
في رواية ليث بن سعد عنه لانه اذن الجمع واول هذا الكثرة وفي رواية اخرى عنه وفي المذكور في  
شرح الامول نصيب ابنين او بنتين ايها اكثر لانه غالب الوقوع عادة بخلاف ما فوه ومروية  
هشام عن ابى يوسف وفي رواية الحنفية في وقف نصيب واحد او واحدة ايها اكثر فعند  
موالاه لانه اغلب الوقوع فيدار الحكم عليه او يظهر خلافه ولذا اختار للفتوى ويؤخذ الكفيل  
عن الورثة على هذا القول لا احتمال لزيادة كما يؤخذ من الابن على قولها فيما اذا ترك ابنها وخمسة  
لا احتمال ان بنين امرها على وجه يسمي به احسن الحالتين وانما قال على قوله اي قول ابى يوسف  
لان اباحنيفة لا يرى اخذ الكفيل على ما عرفت في موضعه **قال** فان كان الحمل من الميت **اول** الحمل  
لا من ابن يكون من الميت او من غيره فان كان من الميت فان جاءت به تمام سنين او اقل ولم يفر  
بانقضاء العدة لم يرث ويورث عنه وان اقرت بعد مدة ينقوض ذلك وان جاءت به اكثر من سنين  
لم يرث اما الاله فلان وجوده في البطن وقت الموت شرط الورثة لانها تكونها صفة وجوده  
لا يتصف المعدوم بها ولما لم يقرب بانقضاء العدة علم وجوده وقت الموت وانما انكثاف لانها  
اذا اقرت بانقضاءها بعد مدة ينقوض ذلك وان جاءت به اكثر من سنين علم ان الحمل لم يكن  
وقت الموت وان كان الحمل من غير الميت كما اذا ترك الميت امه حاملا من ابيه المحرم لم يرث  
او غيره او ترك امه المحرم حاملا او ترك امه المحرم حاملا فان جاءت بالولد لسته  
اشهد اقل يرث للقطع بوجوده وقت الموت وان جاءت به اكثر من سنين اشهد لا يرث لان الاصل

في الحوادث اضافها الى اقدار الاوقات وموت اشهر الاقرون اثبات النسب بعد ارتفاع النكاح بالكو  
كما في الشق الاول فان العلوق هناك يضاف الى ابدان الاوقات وموتستان فاما مضافا لافزون لست  
نسبه لقيام النكاح فعلم من هذا الاصل ان النسب انما يثبت في غير المعتد اي المنكوحه او من يعتد  
اقتد بالانقضاء وجاء بالولد لاكثر من سنين اشهر من يوم الاقرار كما اذا مات وله اخوت  
لا بون واهم حامل من غير ابيه وعم ثم جاءت الام بالولد لاكثر من سنين اشهر من منكوحه او معتد  
قد اقرت بانقضاء العدة وجاءت بالولد لاكثر من سنين اشهر من وقت الاقرار لا يرث اجاات  
لسته اشهر او اقل في الصورتين يرث اما في الاولى فلا اصل المذكور واما في الثانية فلا لها  
اذا جاءت به لسته اشهر او اقل من وقت الاقرار بطل اقرارها لان انقضاء عقد الحامل  
بوضع حملها فاما اذا كانت لام معتدة من طلاق او وفاة ولم يقرب بانقضاء عدها فاما بالولد  
تمام سنين او اقل يرث ولاكثر لا كما في الشق الاول واعلم ان ما شرعناه للحاق علم المدة  
سواء كان من الاقل والاكثر بالادنى والمذكور في بعض النسخ ان عاها لم يلق بالاكثرو هو  
المثبت في ظاهر الرواية **قال** فان خرج اقل الولد **اول** كما يشترط للارث وجود الحمل وقت الموت  
يشترط انفصالها حتى يستدل بذلك على حيوة وقت موت المورث اذ الحال شاهد على قبلة  
ثم الاصل ان الاكثر يقوم مقام الكل فان خرج الحمل مستقما فالمعبر صدره وان خرج منكوسا  
فسره لان تحقق خروج الاكثر عند ذلك فان فكت ما كان ينبغي ان يعتبر لسته التي هو الوسط  
بالحقيقة على التقديرين حتى تحقق خروج الاكثر من الجانبين قلت بل لكنهم انما اعتبروا العدة  
في حال الاستقامة لانه لما خرج جميع الاعضاء الرتبة مخروجه فكان خرج الكل **قال** الاصل في جميع  
مسائل الحمل **اول** طريق صحيح مسائل الحمل ان يصح المسئلة على تقدير ان الحمل خرج وعلى تقدير انه  
ان لم ينظر من المسائل فان ترا فقتا ضربت وفق اعد ما في مع الآخر والا فالكل في الكل فالحاصل  
نصيح المسئلة ثم يضرب في مكانه شيء من مسئلة ذكورة في مسئلة انثوية او في وقتها وفي مكان  
ثم مسئلة انثوية في مسئلة ذكورة او في وقتها كما في الحنفية ثم ينظر في الحاملين من الصرب ايها



أقل فيعلم ذلك لاقل ليتقن ذلك الوارث ويوقف الغفل الذي بينهما من نفسه لوقوع الشك في أنه للوارث  
أو للحمل فيوقف إلى أن يرزول عند ظهور الحمل فإذا ظهر كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها وإن كان  
مستحقاً للبعض فليأخذ ذلك البعض ويقسم الباقي بين الورثة فإن يعطى كل واحد منهم ما كان  
موقوفاً من نصيبه مثلاً ما إذا ترك بنتاً وأباً وأماً وامراً حاملاً فالمسألة على تقدير ذكورة الحمل  
من أربعة وعشرين لأن فيها ثلثاً وسدسين وما بقي على تقدير أنوثة من سبعة وعشرين لأن فيها  
ثلثاً وسدسين وثلثين فيكون منبته وتعمل السبعة وعشرين وبها موافقة ثلثية فيصرف  
ثلث الأول وذلك ثمانية في جميع الكا يبلغ مائتين وستة عشر كان للزوجة في مسألة الذكوة يفرغ ثلث مسألة الأنوثة وذلك ستة  
يلعب سبعة وعشرين وفي مسألة الأنوثة أيضاً ثلث يفرغ ثلث مسألة الذكوة وذلك ثمانية يلعب أربعة وعشرين فيعلم  
من ليتقن ويوقف فضل بينهما ومثلثة وكان لكل من الأبوين في مسألة الذكوة أربعة يفرغ التسعة يلعب ستة  
وثلثين وفي مسألة الأنوثة أيضاً أربعة يفرغ الثمانية يبلغ اثنين وثلثين فيعلم كل منهما من يوقف فضل بينهما  
ومما أربعة فيعلم أن الحمل على شيء في كل واحد من الزوجين والأبوين لأن أقل نصيب كل واحد منهما في المسألة الأنوثة كان  
الباقي بعد انصباها في مسألة الذكوة ثلثة عشر يفرغ التسعة يبلغ مائة وسبعة عشر وفي مسألة الأنوثة عشر  
يفرغ الثمانية يبلغ مائة وثمانية وعشرين فيجعل الحمل كمنه حقها لأن أقل نصيبها في ذلك يعطى ثلثة عشر سهمها لأن الموقوف  
في حقها نصيب أربع بنين عند أبي حنيفة رحمه الله فإذا كان البنون أربعة يكون رأس العصبات بسبعة الباقى  
في مسألة الذكوة ثلثة عشر فليثبت منها سهم وأربعة تساع سهم يفرغ التسعة يبلغ ثمانية عشر ففيها من ثمانية عشر  
التي هي الباقي بعد نصيب الزوجة والأبوين في مسألة الأنوثة فيوقف الباقي بعد نصيبها ومائة وخمسة عشر فكان كل  
نصيب الحمل في مسألة الأنوثة يوقف نصيبها فإن ولدت المرأة بنتاً واحدة أو أكثر استحق البنات جميع الموقوف  
بالفرض فيهم البنت ثلثة عشر إلى مائة وخمسة عشر فيقسم مائة وثمانية وعشرين وأن ولدت أباً واحداً أو أكثر  
يعطى كل من الزوجين والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبه وفي الثلثة في الزوجة والأربعة في كل منها لتعين استحقاقهم  
بأصابعهم مسألة الذكوة والباقي بعد انصباهم فيها مائة وسبعة عشر على سبيل فيقسم ذلك بين العصبات  
وإن ولدت المرأة بنتاً يعطى كل من الزوجين والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبها لظهور أن الاستحقاق لكل نصيب البنت

لتمام النصف وذلك مائة وثمانية وقد أخذت ثلثة عشر فيعلم كل خمسة وتسعين والباقي بعد نصيبها ومائة وتسعة والباقي  
لأن أربع البنت فرضاً وتعييباً من مال ذلك المعطى أردنا أن نكلمه بنسبته أن حال الوارث مع الحمل لا يخرج من  
أمر ثلثة التوقف والإعطاء والمنع لأن الوارث إما أن يتغير فرضه مع الحمل ولا يتغير أو يحرم والأول حاله التوقف  
كأن من المسألة والكل حالة الإعطاء كما إذا ترك جدة وامراً حاملاً وابتاعها السدس كنهما كان وكما إذا ترك  
امراً حاملاً وابتاعها الثلث كنهما كان والثالث حالة المنع كما إذا ترك امرأة حاملاً وأخاً أو عماً لا يعطى كل  
منها شيئاً لجواز أن يكون الحمل ابتاعاً فليست له سهم وإن مرة الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه لا يظهر في حق المرأة  
والأبوين وذلك ظاهر بل في حق البنت لأنه إذا كان الموقوف نصيباً لعدة بنين يكون للبنت من أربعة وعشرين  
سهم وأربعة تساع سهم مضروب في التسعة البالغ إلى ثلثة عشر وإذا كان نصيباً لبنين كما هو قول محمد بن بك  
سهمان وثلثة أخماس مضروبة في تسعة وإذا كان نصيباً لابن واحد كما هو المختار عن أبي يوسف المقتضى به يكون  
لحامس ذلك أربعة أسهم وثلث مضروبة في تسعة والباقي من السهام موقوف على كل تقدير إلى أن يتبين حال الحمل  
**ح** عطف الانشاء على الاخبار بما يتأول الانشاء بالاخبار وبالعكس كقوله لا تعبدون إلا الله إلى أن قالوا  
وقولوا وقوله ثم اصرب من كان له شيء على حذف المضارع أي شئبه ويذكر الفهرست المراجع إلى المسألة باعتبار  
النقص **قال** في المقود **أول** المقود في اللغة منقول من قدرت الشيء مثله أن من فعدة طلبته وفي الشرع  
الغايبة الذي انقطع جزء واستمر أثره ولا يعلم أنه في قيد الجوع أو في فراغ الموت وأنه حال من أصله سهم في طلبه  
وليس من معنييه اللغو من تضاد كان بعض الشروع كيف أنه قابل بحق كلا المعنيين في المعنى الشرعي والشرعاني  
التضاد **قال** المقود في ماله **أول** الحكم بحجية المقود أماً وباستصحاب الحال لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان  
ما لم يظهر خلافه وبوجه دافعة للاستحقاق لا يشبه له كاشت في الأصل ولما كان في دافعة جعل جث في حاله حتى  
يدفع الفرض فلا يرث منه أحد موقوف حاله حتى يقع موته بالبنية وبقي من وأخلفت الروايات في شكل المتن في  
ظاهر الرواية أنه إذا لم ير أحد من أقاربه حكم بونه ولم يذكر محمد بن المعتمر أقاربه من أصل بلده أو من جميع البلدان  
لا ذكر مطلقاً وقال بعضهم يعتبر من أهل بلده لأن الأعداء يتفاوت باعتبار الأقارب والبلدان قال الشيخ في الإسلام  
خو اسر زاده وهذا هو وارث لأن الأول ما يفرق مكن أو يستلزم الجمع المدفوع وروى الحسن بن زياد عن أبي



ان تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه وقال محمد بن ابي نعيم ومائة وعشرين وقال ابو يوسف رحمه الله  
مائة وعشرين وقال بعضهم تسعون وقال بعضهم مائة الى اجتماع الامام ومواضع لان السبب من الاختلاف  
اختلاف الناس على الظن فيكون الاختلاف في الظن لان الاختلاف في الظن فيكون الاختلاف في الظن فيكون الاختلاف في الظن  
فان الرجل المشهور بالملك اذا انقطع خبره يغلب على الظن ملكه في ادنى من السبب اذا صار فيه ملكة ولم  
لم يكن استصحاب الحال في شئ لم يجعل وارثا لمال غيره بل لما اجتمع فيه دليل استمرار الحياة وهو استصحاب الحال  
ودليل الموت وهو انقطاع خبره ورفع النفاذ من سببها جعل موقوف الحكم في غير حق يوقف نفسه من مال مورثه  
معتزلة الميت في نفسه وان لم يعلم او حكم به بمعنى المدة يكون مال مورثه الموجود عند الحكم لا عند غيبة  
لانه كان جيا الى ذلك الوقت حكما حكما الاستصحاب وما كان موقفا لاجل من مال مورثه يرد الى وارث مورثه  
الذي وقف من ماله لانه تبين ان المستحق غير المنفرد والمال انما يوقف رجاء ان يستحق بالعود وقد انقطع  
الرجاء **قال** الاصل في تعيين مسائل المنفرد **اول** طريق تعيين مسائل المنفرد ان يصح المسئلة على تقدير حياته  
وعلى تقدير وفاته فيعمل بان العمل على ما ذكرنا في الحل من ثم ينظر بين سكتين فان توافقا ضربت وقفا  
في كل الاخرى والا فكل في الكل ثم يضرب شئ كان له شئ من مسألة الحياة في وقت مسألة الوفاة او كلها او غير  
من كان له شئ من مسألة الوفاة في وقت مسألة الحياة او كلها فيعمل على كل وارث اقل النصيب ويوقف الفضل  
الى ان يتبين الحال مثاله زوج وام واخت لابوين واخ كذلك منفرد في مسألة الحياة نصف ونصف وباقي ماله  
منه ولا يستحق الاثان على العصباء الثلاثة فيضرب الثلثة في الستة يبلغ ثمانية عشر فمما يقع للزوج منها تسعة للام  
ثلثة وللأخت اثان وللأخ اربعة وفي مسألة الوفاة نصفان وثلث فاصلا من ستة تقول الى ثمانية ومنها تقع لكل  
من الزوج والأخت ثلثة وللأم اثان وبسبب ثمانية عشر والثمانية مائة فمما يقع نصف احد ما في الاخر  
يبلغ اثنين وسبعين كان للزوج في مسألة الحياة تسعة يضرب في ثمانية اربعة يبلغ ثمانية وثلثين وفي مسألة الوفاة  
ثلثة يضرب في ثمانية عشر تسعة يبلغ سبعة وعشرين فيعمل بهذا ويوقف التسعة وكان للام في مسألة الحياة  
ثلثة يضرب في اربعة يبلغ اثني عشر وفي مسألة الوفاة اثان يضرب في التسعة يبلغ ثمانية عشر فيعمل اثنا عشر ويوقف  
الستة وكان للأخت في مسألة الحياة اثان يضرب في اربعة يبلغ ثمانية وفي مسألة الوفاة ثلثة يضرب في التسعة

يبلغ تسعة وعشرين فيعمل ثمانية ويوقف تسعة عشر فظهر من هذا ان حصول الاقل للزوج في مسألة الوفاة  
واللام والأخت في مسألة الحياة فاذا ظهرت حجة اذ كل واحد منهم ما استحقه على تقدير الحياة فيعمل للزوج  
ستة وثلثون ويبقى الذي اصاب للام والأخت بحال والباقي بعد فصيل الثلثة من اثنين وسبعين ويوقف  
سما للاخ وان حكم بموته بنى الزوج بحاله ويكمل للام والأخت ما كان موقفا من نفسها وموتها للام وتوقف  
للأخت **قال** الفصل في المرتد **اول** المرتد اذا قتل او قتل بدار الحرب حتى القاصي لمحرفة في الكتفة حال سلامة  
فهو لورثة المسلمين فيما اكتسبه حال ردة يوضع في ميت المال عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما اكسبان  
جميعا لورثة المسلمين وعند الشافعي يوضع الكسبان في بيت المال لانه مال جري لا امان له او مال ضائع ونصيب  
بيت المال ووجه قولنا ان المرتد محكوم له حكم الاسلام ومجوز على الردة اليه نصار كالمسلم والفرق بين أبي حنيفة  
رضي الله عنه ان الحكم بموته يستند الى ما قيل ردة التي بها صار كالكافر فمما اكتسبه حال الاسلام يكن اسناد  
التورث اليه ويصير تورث المسلم من المسلم بخلاف ما اكتسبه في حال ردة حيث لا يمكن اسناد التورث اليه لانه  
لم يكن موجودا وقت الاسلام وكان تورث المسلم من الكافر وانه لا يجوز اقل الروايات عنه في ان المعتبر  
في الارث وجود الوارث حال الردة والموت او حال الردة فقط او حال الميت في غير ذل فيكون الاصل  
وابو يوسف الثانية محمد الثالثة وهذه اصح ووجه الروايات في المطولات هذا انه في ما اكتسبه قبل الحرب  
واما ما اكتسبه بعد فني بالاجماع لانه اكتسبه وهو من اسلدار الحرب اسلدار الاسلام لا يورثه هذا كسب  
المرتد واما كسب المرتد في جميع ما سوا كان كسب الردة قبل الحاق او كسب الاسلام لورثتها المسلم باجماع  
اصحابنا لان عصمة المال تابعة لعصمة النفس فلم ينزل عصمة نفسها بالردة لم ينزل عصمة ماله ايضا واما المرتد  
والمرتدة فلا يرث من احد لانه لم يزل على الاثر من غير لان الارث مبني على الخلافة والولاية ولا ولاية له اللهم الا  
اذا ارتد مسل ناحية باجمعهم في توارثون لان دارهم صارت دار حرب لا يورث احكام الشرك فيها وانه  
لو لم يورثهم يقتل به جالهم ويسبى نسائهم وذرايعهم كمن فعل ابو بكر رضي الله عنهم بنى حنيفة **قال** الفصل في المرتد **اول**  
مقت فصل المرتد فيعمل الاصل في اخذ حكم المرتد اللائق بدار الحرب في حال مفارقة دينه اما اذا لم يفرق  
فحكم المسلم ولذا لا يبين امره وان لم يعلم لاردة ولا اسلام فحكم المنفرد لا يقسم له ولا تزوج امراته



حتى يأتيهم خبره ولا قبل على ذلك الا شهادة سبعة عديدين لان اسلامه كان معلوما وشهادته غير المسلم ليست بحجة فيما  
دون الردة فعليها اولى فاذا شهد اثنان على الفاضل لوقع بينه وبين امراته وقسم ما لم ين ورثته **قال** فصل  
في العرق **اقول** اذا مات جماعة ولا يدري اتيهم مات ولا جعلوا كانهن ماتوا معا فما لكل واحد منهم لو رثته **قال** اياها  
فلا يرث بعض الاموات بعضها ونظام المختار لانه قول ابي بكر وعمر على الرواية المشهورة واحدى الروايتين  
عن ابن مسعود وجهه ان الارث متى على التيقن بسبب الاستحقاق وشرطه وهو حياة الوارث بعد الموت  
فلان التيقن بوجود الشرط لم يثبت الارث بالشك وفي احدى الروايتين عن علي وابن مسعود وبه اخذ  
ابن ابي ليلى يرث بعضهم من بعض الاموات وكل واحد منها من مال صاحبه واما الاول فلان حياة كل كانت  
ثابتة يتيقن فيتمسك به وسبب حرمان موته قبل الفوت ذلك شكوك فلا يثبت الوارث واما الثاني فلان اذ امكن  
ميراث صاحبه تركناه مجزئة ومن ضرورة الحكم بوجوب صاحبه قبل فلم يكن القول بآثار صاحبه من ضرورة  
التناقض وان يقدر الانسان حيا وميتا في حالة واحدة في حق شيء واحد وسوما ورثته لكن الثابت بالقول  
ولا يتعدى ومنها فالضرورة فيما ورث من صاحبه وفيها سوى ذلك يتمسك بالاصل وهو ان اليقين  
بالشكل والجواب ان الثاني لما ابطال ذلك كله اعد ما ورث من صاحبه باطل من غير الاكسب لارث متحد  
لا يقبل التجزى وروى عن ابي بكر وعمر وعلي رضوان الله عليهم اجمعين مثل من مينا مثاله رجل وابنه انهم الحايط  
عليهما ولم يدريا تهما مات او لا لكل منهما امراته وابن وترك كل منهما ستة عشر دينارا فعلى قول الجمهور تركته  
بين زوجة وابنه الى كذا تركته الابن ان لم يكن زوجة ابنة امه وان كانت في زاد لها السكس وعلى القول  
الاخر للزوج من تركه الابن والباقي بين ابنته الى كذا تركته ابنة امه وان كانت في زاد لها السكس وعلى القول  
تركه الابن فله زوجة منها المثلث والباقي السكس ولزوج ابنة ان كانت امه ايضا السكس والباقي للابن في  
الحالين فما اصاب باء من تركته وسود ديناران وثلاثا دينار يقسم بين ورثة ابنة سوى الابن الميت وما  
اصابه من تركه ابنة وسبعة دنانير يقسم بين ورثة سوى الابن والله اعلم بالصواب  
والله المرح والمحب  
القد يرث من محمد اصله الله ثمانية الدارين ولما احسن الدعاء  
نقله من تاريخ السبع وعشرين وثمانمائة يوم الثلاثاء  
وقت الصباح العشر من منى القعدة  
ختم الله بالعلم الوافر حامدا  
ومصلحا

الاخر للزوج من تركه  
 تركه الابن فلزوجته منها  
 الحالين فما اصابا با  
 اصابه من تركه  
 واليه

Suleiman bin Muhammad al-Hanafi  
 Hazan Hani P.  
 360